

## ٥٥- مجيء (إلا) عاطفة في الاستثناء المتصل غير الموجب

قال تعالى: ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا امْرَأَتِكَ﴾ (١) فأسر بأهلك إلا امرأتك ، وقد كان الحسن يرفعها (٢) يعطفها على "أحد" ؛ أي : "لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك" ، وليس في قراءة عبد الله (٣) : "ولا يلتفت منكم أحد" (٤) .

قال الفراء : « وقوله : "إلا امرأتك" منصوبة بالاستثناء : "فأسر بأهلك إلا امرأتك" ، وقد كان الحسن يرفعها (٢) يعطفها على "أحد" ؛ أي : "لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك" ، وليس في قراءة عبد الله (٣) : "ولا يلتفت منكم أحد" (٤) .

اختلف النحويون في توجيه قراءة : « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك » بالرفع ، ولهم فيها توجيهات أربعة :

توجيه الفراء :

ذهب إلى أن "امراتك" معطوفة على "أحد" ، والعاطف "إلا".

وتوجيه الفراء هذا لم أحد من تابعه فيه فيما بين يدي من كتب الأعراب والتفسير غير أن العطف بـ"إلا" في الاستثناء المتصل التام غير الموجب مذهب تُسبب إلى الكوفيين (٥) ،

(١) هود : آية ٨١ .

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع "امراتك" ، وقرأ باقي السبعة بالنصب .

السبعة ٣٣٨ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢/٢٩٠ .

(٣) قراءة : « فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك » تُسببت إلى عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما .

المصاحف ٧٣ ، والحجة للقراء السبعة ٤/٣٧١ ، وشواذ القراءات ٢٣٧ .

(٤) معاني القرآن ٢/٢٤٤ ، وينظر : ١/١٦٦-١٦٧ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٨٢ ، والجنى الداني ٥١٩-٥٢٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٧٠ ، ومغني اللبيب ٩٨ ،

وتعليق الفرائد ٦/٤٤٤ .

كما تُنسب إلى الكسائي والفراء خاصة<sup>(١)</sup> ، و"إلا" عندهم هنا عاطفة ، لكنّها ليست بمعنى الواو ، بل تُشرك في الإعراب دون الحكم<sup>(٢)</sup> .

وعلّل بعض النحويين أخذ الكوفيين بهذا المذهب دون مذهب البصريين الذين يجعلون ما بعد "إلا" بدل بعض بأنّ البدل والمبدل منه في كلام واحد ، والمستثنى من حيث المعنى في كلام ، والمستثنى منه في آخر ؛ إذ معنى : "ما قام القوم إلا زيد" ، "ما قام القوم ، وقام زيد" .

وأجيب عن ذلك بأنّ المستثنى والمستثنى منه وإن كانا في المعنى على تقدير كلامين إلا أنّهما في اللفظ كلام واحد ، وعليه فيجوز الإبدال ؛ لأنّه معاملة لفظية<sup>(٣)</sup> .

ورّد مذهب الكوفيين بأنّ "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : "ما قام إلا زيد" ؛ إذ ليس شيء من حروف العطف يلي العامل<sup>(٤)</sup> . وأجيب بأنّه ليس كذلك في التقدير ؛ إذ الأصل : "ما قام أحدٌ إلا زيد"<sup>(٥)</sup> . ورّد بأنّ ذلك يلزم منه جواز حذف المعطوف عليه مطرداً ، وهو قليل<sup>(٦)</sup> .

### التوجيه الثاني :

أنّ "أمرأتك" بدل من "أحد" ، وهذا التوجيه اقتصر عليه الأخفش<sup>(٧)</sup> والمبرد<sup>(٨)</sup>

(١) شرح السيرافي ١٠١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٩٦/٢ .

(٢) الجني الداني ٥١٩-٥٢٠ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٩٦/٢-٩٧ .

(٤) الجني الداني ٥٢٠ ، والمساعد ٥٦/١ ، وتعليق الفرائد ٤٤/٦ .

(٥) مغني اللبيب ٩٩ .

(٦) تعليق الفرائد ٤٤/٦ .

(٧) معاني القرآن ٣٨٧/١ .

(٨) المقتضب ٣٩٥/٤ .

والزجاج (١) والنحاس (٢) والفارسي (٣) وجمهور المعربين (٤).

وقد أورد على هذا التوجيه أمور :

١- فساد معنى الآية عليه ، فقد ذكر أبو عبيد أنه يلزم من استثناء المرأة من قوله : «ولا يلتفت منكم أحد» أن يكون أذن لها في الالتفات ، وهذا معنى فاسد . ولو كان الفعل "يلتفت" مرفوعاً لكان الكلام خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته ، وكان الاستثناء بالبدلية صحيحاً ، لكن لم يقرأ بذلك أحد . وأبو عبيد لا يرى لقراءة الرفع وجهاً غير هذا ، لذا أنكرها.

وأجاب المبرد عن هذا بأن النهي وإن كان في اللفظ لـ"أحد" فهو في المعنى للوط - عليه السلام - ، والمعنى : "لا تدع يا لوط أحداً يلتفت إلا امرأتك ، فدعها تلتفت" ، ونظير ذلك أن يقول الرجل لحاجبه : "لا يخرج فلان" ، فلفظ النهي لـ"فلان" ، ومعناه للحاجب ، والتقدير : "لا تدعه يخرج" (٥).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٧٠/٣.

(٢) إعراب القرآن ٢٩٧/٢.

(٣) الحجة ٣٧٢/٤.

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : مجاز القرآن ٢٩٥/١ ، وإعراب القراءات السبع ٢٩٢/١ ، وحجة القراءات ٣٤٧-٣٤٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧١/١ ، والكشف ٥٣٦/١ ، وشرح الهداية ٣٥٢/٢-٣٥٣ ، والبيان في تفسير القرآن ٤٤/٦ ، والوسيط ٥٨٤/٢ ، والمقتصد ٧٠٣/٢ ، وتفسير القرآن للسماعي ٤٤٩/٢ ، ومعالم التنزيل ١٩٣/٤ ، وغرائب التفسير ٥١٧/١ ، والبيان في شرح اللمع ٢٣٥ ، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ١٦٠ ، والكشاف ٢٨٤/٢ ، والمحزر ٢٠٠/٩-٢٠١ ، والمرئجل ١٦٧ ، والموضح ٦٥٦/٢ ، ومفاتيح الأغاني ٢١٦ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبيان ٧١٠/٢ ، والتنخيم ٤٦٤/١ ، والفصول الخمسون ١٩١ ، وفتح الوصيد ٩٩٦/٣ ، والفريد ٦٥٦/٢ ، والجامع ٨٠/٩ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤١٥ ، وأنوار التنزيل ٦٧٦/٤ ، ومدارك التنزيل ٢٨٦/٢ ، ومنار الهدى ١٨٨ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧١/١ ، والمحزر ٢٠٠/٩-٢٠١ ، والبيان ٢٦/٢ ، والفريد ٦٥٦/٢ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤١٦ .

٢— أن قراءة الرفع على هذا التوجيه تخالف قراءة النصب في المعنى ؛ لأنّ "امرأتك" في قراءة النصب مستثناة من قوله : « فأسر بأهلك » ، ومقتضى ذلك أن المرأة ليست مع لوط — عليه السلام — فيمن سرى به . أمّا "امرأتك" في قراءة الرفع على هذا التوجيه فتقتضي أنّ المرأة مع أهل لوط — عليه السلام — الذين سرى بهم ، لكنّها ليست منهيّة عن الالتفات<sup>(١)</sup> .

وأجيب عن ذلك بما يأتي :

١— ذهب الزمخشري إلى أنّ اختلاف المعنى بين القراءتين مردّه اختلاف المروي في إخراج امرأة لوط — عليه السلام — مع أهله ؛ فإنّ لهم فيه روايتان : إحداهما أنّه أخرج امرأته مع أهله ، وأمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هي ، فلمّا سمعت هدّة العذاب التفتت ، وقالت : "يا قوماه" ، فأدركها العذاب . والأخرى أنّه أمر أن يخلفها مع قومها ، فاختلف القراءتين لاختلاف الروايتين<sup>(٢)</sup> .

وردّ ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> وجماعة من النحويين<sup>(٤)</sup> ما ذهب إليه الزمخشري بأنّ القراءتين ثابتتان قطعاً ، ويمتنع حملها على الروايتين ؛ لأنّ القصة واحدة ، وأحدها باطل قطعاً ، كما يمتنع اجتماع مدلولهما لتناقضهما .

٢— ذهب الخوارزمي<sup>(٥)</sup> والرضي<sup>(٦)</sup> إلى أنّ المرأة مسري بها في القراءتين ، ولا تناقض ؛ إذ الاستثناء في قراءة النصب من قوله : « فأسر بأهلك » وإن كان مطلقاً في الظاهر إلا أنّه مقيد في المعنى بعدم الالتفات ، والمراد : "أسر بأهلك إسرائاً لا التفتات فيه إلا امرأتك ، فإنك تسري بها إسرائاً مع الالتفات" .

(١) التخمير ١/٤٦٤ ، ومغني اللبيب ٧٧٩ .

(٢) الكشف ٢/٢٨٤ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٦-٣٦٧ ، وشرح الكافية ٢/٥٤٥-٥٤٦ .

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : أنوار التنزيل ٤/٦٧٦ ، والبحر ٥/٢٤٨ ، وحاشية زادة ٤/٦٧٦ .

(٥) التخمير ١/٤٦٤-٤٦٥ .

(٦) شرح الكافية ٢/٩٩ .

تسري بها إسراءً مع الالتفات".

٣— ذهب ابن الحاجب<sup>(١)</sup> والبيضاوي<sup>(٢)</sup> إلى أن الاستثناء في قراءة النصب وقراءة الرفع من قوله: « ولا يلتفت منكم أحدٌ » ، وبذلك تتفق القراءتان ، ويكون الرفع راجحاً والنصب مرجوحاً.

قال ابن الحاجب: « ولا يبعد أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى ، وأكثرهم على الوجه الذي دونه ، بل قد التزم بعض الناس أنه يجوز أن يجمع القراء على قراءة غير الأقوى»<sup>(٣)</sup>.

٤— ذهب أبو شامة إلى أن في الكلام اختصاراً نبه عليه اختلاف القراءتين « وكأنه قيل: فأسر بأهلك إلا امرأتك... ثم كأنه — سبحانه — قال: فإن خرجت معكم وتبعتم من غير أن تكون أنت سرية بما فانه أهلك عن الالتفات غيرها ؛ فإنها ستلتفت ويصيبها ما أصاب قومها ، فكانت قراءة النصب دالة على ذلك المعنى المتقدم ، وقراءة الرفع دالة على هذا المعنى المتأخر»<sup>(٤)</sup> ، ورد ابن مالك هذا التخريج بأنه على تقدير صحة ما ذكره أبو شامة ، فإن ذلك لا يوجب دخول المرأة في المخاطبين بقوله: « ولا يلتفت منكم أحد »<sup>(٥)</sup>.

٥— ذهب بعضهم إلى أن المراد بالالتفات التخلف<sup>(٦)</sup> ، وبذلك تكون امرأة لوط — عليه السلام — غير مسري بها في القراءتين<sup>(٧)</sup>.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٧/١.

(٢) أنوار التنزيل ٦٧٦/٤.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٧/١.

(٤) إبراز المعاني ٥٢١.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٥.

(٦) ممن فسّر الالتفات بالتخلف ابن عباس . ينظر: النكت والعيون ٤٩١/٢.

(٧) أنوار التنزيل ٦٧٥/٤.

التوجيه الثالث :

أن الاستثناء في الآية منقطع ؛ لذا جاز في " امرأتك " النصب على لغة الحجاز ، وبه قرأ أكثر القراء ، وجاز الرفع على البدلية على لغة تميم ، وبه قرأ اثنان منهم .

وهذا التوجيه ذهب إليه أبو شامة ، واستدل على أن الاستثناء منقطع في الآية بأن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر ، وليس فيها استثناء أصلاً ، يقول تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ لِلْبَيْتِ وَإِذْ يَحْمِلُكَ إِلَى الصَّخْرِ الْمُنشَدِ وَإِذْ يَتْلُو آيَاتِهِ بِالْحَقِّ وَالْحَقَّ يَحْكُمُ بِهِ وَأَوَّلُ عَمَلِهِ طَرَفُ لَيْلٍ إِذْ يَخْرُجُ فِي السَّجْدِ فَجاء تبعا ، ولم يقصد إخراجها من أهله (٢) .

وما ذكره أبو شامة من جواز النصب والرفع باعتبار اللغتين في الاستثناء المنقطع يقتضي جعل الاستثناء من قوله : « ولا يلتفت منكم أحد » ، لكنّ أبا شامة فسر مراده بالاستثناء المنقطع بقوله : « والذي يظهر لي أنّ الاستثناء على القراءتين منقطع ، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهين عن الالتفات ، ولكن استؤنف الإخبار عنها .معنى : " لكن امرأتك يجري لها كيت وكيت " (٣) ، وقوله هذا يناقض حمله قراءة النصب على لغة أهل الحجاز ، وقراءة الرفع على لغة تميم ؛ لأنّ ذلك لا يستقيم إلا إذا كان الاستثناء منقطعاً من قوله : « ولا يلتفت منكم أحد » ؛ ولذا ردّ أبو حيان مذهب أبي شامة ؛ لأنّ الاستثناء إذا لم يقصد به إخراج امرأة لوط من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهين عن الالتفات كان من الاستثناء المنقطع الذي لا يمكن تسليط العامل فيه على المستثنى ، وهذا يجب فيه النصب بإجماع ، وليس فيه النصب والرفع باعتبار اللغتين ، وإنما يكون هذا في الاستثناء

(١) آية ٦٥ .

(٢) إبراز المعاني ٥٢٠ .

(٣) إبراز المعاني ٥٢٠ .

المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى<sup>(١)</sup>.

وقد فهم ابن هشام من كلام أبي شامة حين جعل الاستثناء منقطعاً وجوّز فيه النصب والرفع على اللغتين أنّه جعل الاستثناء من جملة النهي : "ولا يلتفت منكم أحد" ، ولم يشر إلى كلام أبي شامة المناقض لذلك ، لكنّه ضعّف هذا التوجيه ؛ لحمله قراءة الرفع على لغة ضعيفة مع إمكان حملها على وجه لا ضعف فيه<sup>(٢)</sup>.

### التوجيه الرابع :

أن "امراتك" مبتدأ ، والجملة بعدها خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الاستثناء المنقطع من قوله : "فأسر بأهلك" .

وهذا التوجيه اختاره ابن مالك<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup> والألوسي<sup>(٥)</sup> ، واقتصر عليه ابن الناظم<sup>(٦)</sup> (ت ٦٨٦ هـ).

واستدل ابن هشام على أنّ الاستثناء منقطع بما استدل به أبو شامة في التوجيه السابق ، وزاد عليه بأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، ويؤيد ذلك قوله تعالى في ابن نوح — عليه السلام — :

﴿لنؤدبهم بما عملوا﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) البحر ٢٤٩/٥ .

(٢) مغني اللبيب ٧٨٠ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٤-٩٥ ، وشرح التسهيل ٢٦٦/٢-٢٦٧ .

(٤) مغني اللبيب ٥٥٨ ، ٧٨٠ .

(٥) روح المعاني ٦/٣٠٨ .

(٦) شرح الألفية ٢٩١ ، وقد نسب إلى أبي بكر ابن الأنباري القول بأن الاستثناء منقطع دون بيان وجه الرفع في "امراتك" أهو على لغة تميم ، ويكون الاستثناء من جملة النهي ، أم تكون "امراتك" مبتدأ ، والجملة مستثناة من جملة الأمر؟

(٧) هود : آية ٤٦ .

والذي يترجح عندي بعد عرض توجيهات القراءة أن تحمل على التوجيه الرابع الذي اختاره ابن مالك وابن هشام ؛ لسلامته معنًى وصناعة ، وبه أيضاً تتفق قراءة النصب والرفع ، فيكون الاستثناء فيهما من قوله : "فأسر بأهلك" ، لكنّه استثناء منقطع ، أما التوجيهات الأخرى فإنّها لا تخلو من قاذح.

## ٥٦- نصب (قليل) في قوله تعالى : « ما فعلوه إلا قليل منهم »

### على الاستثناء المنقطع

قال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾

﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ (١)

قال الفراء : « والوجه في "إلا" أن يُنصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه ، فإذا كان ما قبل "إلا" فيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان أو نكرة ، فأما المعرفة فقولك : "ما ذهب الناس إلا زيد" ، وأما النكرة فقولك : "ما فيها أحدٌ إلا غلامك" ، لم يأت عن العرب إلا بإتباع ما بعد "إلا" ما قبلها ، وقال الله تبارك وتعالى : "ما فعلوه إلا قليلٌ منهم" ؛ لأنَّ في "فعلوه" اسماً معرفة ، فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم ، ويشته لما بعد "إلا" ، وهي في قراءة أبي (٢) : "ما فعلوه إلا قليلاً" ، كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد "إلا" كالمنقطع عن أول الكلام كقولك : "ما قام القوم اللهم إلا رجلاً أو رجلين" .

فإذا نويت الانقطاع نصبت ، وإذا نويت الاتصال رفعت ، ومثله قوله : ﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾

﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ (٣) ، فهذا على هذا المعنى ، ومثله :

﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ ، ثم قال :

(١) النساء : آية ٦٦ .

(٢) قرأ ابن عامر : « قليلاً » بالنصب ، وقرأ باقي السبعة بالرفع .

السبعة ٢٣٥ ، والتبصرة ٤٧٩ ، والتيسير ٩٦ .

وممن قرأ بالنصب أبي وأنس — رضي الله عنهما — وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق .

إعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/١ ، والمبسوط ١٨٠ ، والبحر ٢٨٥/٣ .

(٣) يونس : من الآية ٩٨ .

﴿أَمْ لَمْ يَلْمِزْهُمْ أَمْ لَا﴾<sup>(١)</sup> ، فأول الكلام وإن كان استفهاماً جحد ؛ لأنّ "لولا" معترلة "هلاً" ؛ ألا ترى أنك إذا قلت للرجل : "هلا قمت" أن معناه : لم تقم<sup>(٢)</sup>.

للنحويين في توجيه قراءة : « ما فعلوه إلا قليلاً منهم » أربعة توجيهات ، للفراء توجيه منها :

توجيه الفراء :

ذهب إلى أنّ الاستثناء منقطع ، والاستثناء التام المنفي إذا كان منقطعاً فحق المستثنى النصب إلا في لغة تميم ، فإنهم يجيزون مع النصب الإتيان<sup>(٣)</sup>.

وهذا التوجيه هو ما أراده الفراء بقوله : « وهي في قراءة أبيّ : " ما فعلوه إلا قليلاً" كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد "إلا" كالمنقطع عن أول الكلام ». وقد قرن الفراء نصب المستثنى "قليلاً" بنصبه في قوله تعالى : « فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس » ، وبنصبه في قوله تعالى : « فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم » ، وذكر أنّ الاستثناء في هاتين الآيتين منقطع<sup>(٤)</sup> ، يقول عن آية يونس : « ثم استثنى قوم يونس بالنصب على الانقطاع مما قبله ؛ ألا ترى أنّ ما بعد "إلا" في الجحد يتبع ما قبلها ، فتقول : " ما قام أحدٌ إلا أبوك " ، و " هل قام أحدٌ إلا أبوك " ؛ لأنّ الأب من الأحد ، فإذا قلت : " ما فيها أحدٌ إلا كلباً أو حميراً " نصبت ؛ لأنّها منقطعة مما قبل "إلا" ؛ إذ لم تكن من جنسه ، كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء<sup>(٥)</sup>.

(١) هود : من الآية ١١٦ .

(٢) معاني القرآن ١٦٦/١-١٦٧ .

(٣) ينظر ذلك في : الكتاب ٣١٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٨٠/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٦/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥٠٢/٣ .

(٤) معاني القرآن ٤٧٩/١-٤٨٠ ، ٣٠/٢ ، وينظر : البحر ١٩٢/٥ ، ٢٧١-٢٧٢ ، والدر ٢٦٩/٦ ، ٤٢٣-٤٢٤ .

(٥) معاني القرآن ٤٧٩/١ .

ولم أجد من تابع الفراء فيما ذهب إليه في القراءة إلا أبا زرعة<sup>(١)</sup>.

### التوجيه الثاني :

أن الاستثناء متصل ، ونصب المستثنى "قليلاً" على الأصل في الاستثناء ، وإن كان الأقوى الرفع على الإبتاع<sup>(٢)</sup>.

وهذا التوجيه اختاره المنتجب<sup>(٣)</sup> وأبو حيان<sup>(٤)</sup> والسمين<sup>(٥)</sup> ، واقتصر عليه المبرد<sup>(٦)</sup> والطبري<sup>(٧)</sup> والزجاج<sup>(٨)</sup> والفارسي<sup>(٩)</sup> وكثير من المعربين<sup>(١٠)</sup>.

وعلل الفارسي نصب المستثنى هنا بأنه إجراء للنفي مجرى الإيجاب ؛ لأن ما قبل "إلا" في النفي كلام تام يصح السكوت عليه كما يصح في الاستثناء الموجب<sup>(١١)</sup>.

### التوجيه الثالث :

أن يكون "قليلاً" صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : "ما فعلوه إلا فعلاً قليلاً".

(١) حجة القراءات ٢٠٦.

(٢) يعرب بدلاً عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين . ينظر : الكتاب ٣١١/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١ ، والإنصاف م (٣٤) ٢٦١/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩٦/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥٠٧/٣ .

(٣) الفريد ٧٥٥/١-٧٥٦.

(٤) البحر ٢٨٥/٣ .

(٥) الدر ٢٢/٤ .

(٦) الكامل ٦١٤/٢ .

(٧) جامع البيان ١٦١/٥ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٧٢/٢ .

(٩) الحجة ١٦٩/٣ .

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الكشف ٣٩٢/١ ، والمحرم ١٦٨/٤ ، وكشف المشكلات ٣١٦/١ ، ومفاتيح الأغاني ١٤٦ ، والموضح ٤٢٠/١ ، والبيان ٢٥٨/١ ، والبيان ٣٧٠/١ .

(١١) الحجة ١٦٩/٣ .

وهذا التوجيه جوّزه الزمخشري<sup>(١)</sup> والمنتجب<sup>(٢)</sup> ، وضعّه أبو حيان<sup>(٣)</sup> والسمين<sup>(٤)</sup> ؛ لمخالفته معنى الآية في قراءة الرفع ، ولأنّ الظاهر أنّ "منهم" صفة لـ "قليلاً" ، ومتى حمل القليل على غير الأشخاص لم يكن لذكر "منهم" فائدة.

#### التوجيه الرابع :

أن يكون "قليلاً" منصوباً بفعل مضمر ، والتقدير : "إلا أن يكون قليلاً منهم".

وهذا التوجيه جوّزه القرطبي<sup>(٥)</sup> ، وهو ضعيف ؛ لتكلف التقدير.

والراجح فيما ظهر لي أن تكون "قليلاً" منصوبة على الاستثناء سواء أكان الاستثناء منقطعاً على قول الفراء أم كان متصلاً على قول أكثر النحويين ، ولكل قول ما يقوّيه ، أمّا قول الفراء فيقوّيه أن نصب "قليلاً" على قوله ليس على وجه مرجوح ، واختلاف المعنى بين قراءة الرفع والنصب على قوله له ما يسوّغه ؛ إذ جعل الاستثناء متصلاً في قراءة الرفع يسنده أنّ القليل داخلون في المستثنى منهم ؛ لأنّهم من جنسهم ولاشترآكهم في دعوة الإسلام وظواهر الشريعة ، وجعل الاستثناء منقطعاً في قراءة النصب يسنده أنّ المستثنى مخالفون للمستثنى منهم في الفعل وصدق الإيمان<sup>(٦)</sup>.

وأما توجيه أكثر النحويين على جعل الاستثناء متصلاً فيقوّيه اتحاد المعنى بين القراءتين وإن كان فيه حمل القراءة على غير الأجود.

(١) الكشاف ١/٥٣٩.

(٢) الفريد ١/٧٥٦.

(٣) البحر ٣/٢٨٥.

(٤) الدر ٤/٢٢.

(٥) الجامع ٥/٢٧٠.

(٦) المحرر ٤/١٦٩.



قراءة نصب "غير" ذكر الفراء فيها توجيهين ، اقتصر عليهما من جاء بعده من المعريين :

### التوجيه الأول :

أن تكون "غير" حالاً ، وصاحبها المضمرة المرفوعة في "التابعين" ، والتقدير : "لا يبدن زينتهن إلا للتابعين عاجزين عن الإربة"<sup>(١)</sup>.

والحال هنا نكرة ؛ إذ لم تكتسب بالإضافة التعريف ؛ لشدة إبهامها<sup>(٢)</sup>.

وهذا التوجيه المختار عند الفراء نسب إلى أبي حاتم السجستاني<sup>(٣)</sup> ، واقتصر عليه ابن عطية<sup>(٤)</sup> والبيضاوي<sup>(٥)</sup> ، وجوزّه الطبري<sup>(٦)</sup> والزجاج<sup>(٧)</sup> والنحاس<sup>(٨)</sup> والفارسي<sup>(٩)</sup> وغيرهم<sup>(١٠)</sup>.

### التوجيه الثاني :

أن تكون "غير" استثناء بمثلة "إلا" ، والتقدير : "لا يبدن زينتهنّ إلا للتابعين إلا إذا

(١) الحجة ٣١٩/٥ ، والكشف ١٣٦/٢ ، والموضح ٩١١/٢-٩١٢.

(٢) مغني اللبيب ٢١٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٣.

(٤) المحرر ٢٩٨/١١.

(٥) أنوار التنزيل ٢١٥/٦.

(٦) جامع البيان ١٢٣/١٨.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٤٢/٤.

(٨) إعراب القرآن ١٣٤/٣.

(٩) الحجة ٣١٩/٥.

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : علل القراءات ٤٥٠/٢ ، وإعراب القراءات السبع ١٠٦/٢ ، وحجة القراءات

٤٩٦-٤٩٧ ، والكشف ١٣٦/٢ ، وشرح الهداية ٤٤٠/٢ ، والتبيان في تفسير القرآن ٤٣١/٧ ، ومعالم التنزيل

٣٥/٦ ، والكشاف ٦٢/٣ ، وكشف المشكلات ٩٤٦/٢ ، وجمع البيان ٢١٥/٢ ، والموضح ٩١١/٢-٩١٢ ، والبيان

١٩٥/٢ ، والتبيان ٩٦٩/٢ ، والفريد ٥٩٥/٣ ، وإبراز المعاني ٦١٣ ، والبحر ٤٤٩/٦ ، والدر ٣٩٨/٨ ، وروح المعاني

٣٣٩/٩.

الإرابة منهم" (١).

وهذا التوجيه نسب إلى المبرد (٢) ، واختاره مكي (٣) ، واقتصر عليه الكرماني (٤) ، وجوّزه الزجاج (٥) والنحاس (٦) والفارسي (٧) وغيرهم (٨).

والراجح عندي في توجيه القراءة التوجيه الأول الذي اختاره الفراء دون تعليل لما اختاره ، ويبدو لي أنّ لاختياره وجهًا ، ذلك أنّ الوجه الأقوى في "غير" في قراءة الجر أن تكون صفة لـ "التابعين" (٩) ، وعلى ذلك فإنّ إعراب "غير" في قراءة النصب حالاً يجعل القراءتين تلتقيان معنًى ؛ إذ يكون المعنى : "أنّ النساء يجوز لهنّ إبداء زينتهنّ للتابعين العاجزين عنهنّ أو للتابعين حالة عجزهم عنهنّ".

(١) الحجة ٣١٩/٥ ، والكشف ١٣٦/٢ .

(٢) علل القراءات ٤٥١/٢ .

(٣) الكشف ١٣٦/٢ .

(٤) مفاتيح الأغاني ٢٩٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤٢/٤ .

(٦) إعراب القرآن ١٣٤/٣ .

(٧) الحجة ٣١٩/٥ .

(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : جامع البيان ١٢٣/١٨ ، وعلل القراءات ٤٥١/٢ ، وإعراب القراءات السبع ١٠٦/٢ ، وحجة القراءات ٤٩٧ ، وشرح الهداية ٤٤٠/٢ ، والتبيان في تفسير القرآن ٤٣١/٧ ، ومعالم التنزيل ٣٥/٦ ، والكشاف ٦٢/٣ ، وكشف المشكلات ٩٤٦/٢ ، وجمع البيان ٢١٥/٤ ، والموضح ٩١٢/٢ ، والبيان ١٩٥/٢ ، والتبيان ٩٦٩/٢ ، والفريد ٥٩٥/٣ ، وإبراز المعاني ٦١٣ ، والبحر ٤٤٩/٦ ، والدر ٣٩٨/٨ ، وروح المعاني ٣٣٩/٩ .

(٩) التبيان ٩٦٩/٢ ، والفريد ٥٩٤/٣-٥٩٥ .

## ٥٨- مجيء الحال من النكرة دون مسوغ

قال تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْآيَاتِ الْكُبْرَىٰ ﴾ (١) .

قال الفراء : « وقوله : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْآيَاتِ الْكُبْرَىٰ ﴾ (٢) إن شئت رفعت المصدّق ، ونويت أن يكون نعتاً للكتاب ؛ لأنه نكرة ، ولو نصبته (٣) على أن تجعل المصدّق فعلاً (٤) للكتاب لكان صواباً ، وفي قراءة عبد الله في آل عمران (٥) : " ثم جاءكم رسول مصدقاً " ، فجعله فعلاً .

وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النعت فالنصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة ، وذلك لأن صلة النكرة تصير كالموقّعة لها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : " مررت برجل في دارك " ، أو " بعبد لك في دارك " ، فكأنك قلت : " بعبدك " أو " بسايس دابتك " ، فقس على هذا ، وقد قال بعض الشعراء (٦) :

(١) آل عمران : آية ٨١ .

(٢) البقرة : من الآية ٨٩ .

(٣) قرأ بنصب "مصدقاً" في آية البقرة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما وابن أبي عبيدة شواذ ابن خالويه ١٥ ، والبحر ٣٠٣/١ .

(٤) الفعل مما يراد به عند الكوفيين النصب على الحال .

المصطلح النحوي ١٦٨ ، ومصطلحات النحو الكوفي ٥٤ .

(٥) قراءة عبد الله بن مسعود **t** في : إعراب القرآن للنحاس ٢٤٦/١ ، وشواذ القراءات ١١٦ ، والمحزر ١٤٧/٣ ، والبحر ٥١٣/٢ .

(٦) من السريع ، لمرقش الأكبر ، من قصيدة رثى بها ابن عمه ثعلبة بن عوف بن مالك بن ضبيعة ، والبيت في : المفضليات ٢٣٧ ، وشرح المفضليات ٤٨٧ ، وتهذيب اللغة "زلم" ٢١٩/١٣ .

لو كان حيًّا ناجيًا لنجا من يومه المُزَّمُّ الأَعصمُ

فنصب ولم يصل النكرة بشيء وهو جائز<sup>(١)</sup>.

وجّه الفراء قراءة ابن مسعود **t** : « ثم جاءكم رسول مصدقاً » بالنصب على أنه حال من النكرة "رسول" ، واستدل الفراء لمجيء الحال من النكرة دون مسوغ بقول الشاعر :

لو كان حيًّا ناجيًا لنجا من يومه المُزَّمُّ الأَعصمُ

وإنما ساق الفراء ابن مسعود **t** والبيت ؛ ليدل بذلك على جواز نصب "مصدق" من قوله تعالى : « ولَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ » ، وأنَّ النصب في هذه الآية أقوى من النصب في قراءة ابن مسعود **t** والبيت ؛ لأنَّ صاحب الحال "كتاب" قد تخصص.

ووجه النحاس<sup>(٢)</sup> وابن عطية<sup>(٣)</sup> وغيرهما<sup>(٤)</sup> قراءة ابن مسعود **t** السابقة بمثل ما وجهها به الفراء.

وذهب العكبري إلى أن قراءة ابن مسعود **t** فيها ضعف لمجيء الحال من النكرة دون مسوغ<sup>(٥)</sup> ، وخالفه أبو حيان ؛ فذهب إلى أنها قراءة حسنة ؛ لأنَّ صاحب الحال وإن كان نكرة في اللفظ فهو معرفة في المعنى ؛ لأنَّ المعنى بـ "رسول" محمد ﷺ في قول الجمهور<sup>(٦)</sup>.

ومجيء الحال من النكرة دون مسوغ مما قطع بثبوتها ، ومن شواهد قراءة ابن مسعود

والمُزَّمُّ : الوعل . والأعصم : الذي في يديه بياض.

(١) معاني القرآن ٥٥/١ .

(٢) إعراب القرآن ٢٤٦/١ .

(٣) المحرر ١٤٧/٣ .

(٤) إعراب القراءات الشواذ ٣٣٣/١ ، والبحر ٥١٣/٢ ، والدر ٢٩٣/٣ .

(٥) إعراب القراءات الشواذ ٣٣٣/١ .

(٦) البحر ٥١٣/٢ .

السابقة ، والبيت الذي أورده الفراء ، ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ مِنْهَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ يَنْصُرُ الْبَرَّ ﴾ [سورة القصص: ٥١] ، وقول العرب : « عليه مائة بيضاً »<sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك من الشواهد<sup>(٤)</sup> .

لكنّ النحويين اختلفوا في جواز القياس على ما سمع ، فذهب سيبويه<sup>(٥)</sup> والفراء<sup>(٦)</sup> والمبرد<sup>(٧)</sup> وغيرهم<sup>(٨)</sup> إلى جواز القياس ؛ لأنّ الحال إنما دخلت لتقييد عاملها ، فلا وجه لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه<sup>(٩)</sup> .  
وذهب الخليل ويونس<sup>(١٠)</sup> وابن عصفور<sup>(١١)</sup> إلى الاقتصار على المسموع وعدم جواز القياس .

- (١) الحج : من الآية ٥ .  
(٢) قرأ بنصب "مخلّقة" ابن أبي عبلة .  
شواذ القراءات ٣٢٥ ، والبحر ٦/٣٥٢ .  
(٣) الكتاب ٢/١١٢ .  
(٤) الكتاب ٢/١١٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٣/ج٣/٧٥ ، ١٥٤-١٥٥ .  
(٥) الكتاب ٢/١١٢ ، وينظر : التذييل والتكميل ٣/٧٤أ .  
(٦) معاني القرآن ١/٥٥ ، ٢/٣٨ ، ٢١٥ .  
(٧) المقتضب ٤/٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٣٩٧ .  
(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٣ .  
(٩) تعليق الفرائد ٦/١٩٢ ، وحاشية الخضري ١/٢١٦ .  
(١٠) التذييل والتكميل ٣/٧٤ ، وارتشاف الضرب ٣/١٥٧٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٠١ ، والتصريح ١/٣٧٨ ، وشرح الأشموني ٢/١٨٢ .  
(١١) شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٩ .

## ٥٩- نصب (حصرة) على الحال في قوله تعالى : « أو جاؤوكم حصرت صدورهم »

قال تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّجْرِبُونَ إِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يُذَوِّبُوا بِهِ حَصِرَتْ أَعْيُنُهُمْ لِحِثِّ النَّارِ إِذْ هُمْ يُسْقَطُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٠].  
 قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا سَعْيَ لَكُمْ فِي الثَّمِينِ وَلَوْ أَنَّ لَكُمْ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ نِجًّا لَّخَرْنَا بِهِ وَلَكِن لَّا كُنْتُمْ بِآيَاتِنَا أَتِقِينَ ﴾ [الأنعام: ١١١].

قال الفراء : « والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها ، ومثله في كتاب الله : "أو جاؤوكم حصرت صدورهم" ، يريد — والله أعلم — : "جاؤوكم قد حصرت صدورهم" ، وقد قرأ بعض القراء وهو الحسن البصري<sup>(٢)</sup> : "حصرة صدورهم" ، كأنه لم يعرف الوجه في : "أصبح عبد الله قام" أو : "أقبل أخذ شاة" ، كأنه يريد : "فقد أخذ شاة"<sup>(٣)</sup> .

وقال : « وقد قرأ الحسن : "حصرة صدورهم" ، والعرب تقول : "أتاني ذهب عقله" يريدون : "قد ذهب عقله" ، وسمع الكسائي بعضهم يقول : "فأصحبت نظرت إلى ذات التناير"<sup>(٤)</sup> ، فإذا رأيت "فعل" بعد "كان" ففيها "قد" مضمرة إلا أن يكون مع "كان" جحد<sup>(٥)</sup> .

(١) النساء : آية ٩٠ .

(٢) قراءة : "حصرة صدورهم" التي نسبها الفراء إلى الحسن البصري هي أيضًا قراءة قتادة ويعقوب البصري .

شواذ ابن خالويه ٣٤ ، والمبسوط ١٨٠ ، والتذكرة في القراءات الثمان ٣٠٩/٢ ، والكامل في القراءات الخمسين ١٨٠ ب ، وشواذ القراءات ١٤٠ ، والنشر ٢٥١/٢ .

(٣) معاني القرآن ٢٤/١ .

(٤) ذات التناير : عقبه بجذاء زُبالة ، و "زُبالة" : قرية عامرة قرب الكوفة .

معجم البلدان ٤٧/٢ ، ١٢٩/٣ .

(٥) معاني القرآن ٢٨٢/١ .

ساق الفراء قراءة الحسن : « أو جاؤوكم حصرةً صدورهم » ؛ ليستدل بها على أنّ جملة "حصرت صدورهم" في قراءة الجمهور<sup>(١)</sup> : « أو جاؤوكم حصرت صدورهم » في محل نصب حال من الضمير في "جاؤوكم" عند الفراء وغيره ممن وجهه القراءة كالأخفش<sup>(٢)</sup> والنحاس<sup>(٣)</sup> ومكي<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

وفي حديث الفراء إشارة إلى أنّ الحسن البصري إنّما قرأ بما قرأ به ؛ لأنّه لم يعرف وجه قراءة الجمهور ؛ إذ الجملة الواقعة حالاً إذا كان فعلها ماضياً مثبتاً كما في قراءة الجمهور فيجب اقترانه بـ"قد" ، أمّا الفراء فيرى أنّ "قد" مضمرة.

وقد اختلف النحويون في الفعل الماضي المثبت إذا وقعت جملته حالاً كما في قوله تعالى : « أو جاؤوكم حصرت صدورهم » وقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَالْحَشيشِ ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ أتقدر "قد" قبل الفعل أم يجوز ذلك دون تقدير؟ فذهب الفراء<sup>(٨)</sup> وجهور البصريين<sup>(٩)</sup> إلى وجوب تقدير "قد" قبل الفعل.

(١) المبسوط ١٨٠، والتذكرة في القراءات الثمان ٣٠٩/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٦٣/١.

(٣) إعراب القرآن ٤٧٩/١.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١.

(٥) الكشف ٥٥٢/١.

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : جامع البيان ١٩٩/٥، والبيان في تفسير القرآن ٢٨٦/٣، وتفسير القرآن للسمعاني ٤٦٠/١، ومعالم التنزيل ٢٦١/٢، والبيان ٢٦٣/١، والبيان ٣٧٩/١، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٩/١، والفريد ٧٧٤/١، والبحر ٣١٧/٣، والدر ٦٨/٤.

(٧) يوسف : من الآية ٦٥.

(٨) معاني القرآن ٢٤/١، ٢٨٢.

(٩) المقتضب ١٢٣/٤-١٢٥، والأصول ٢٥٤/١-٢٥٥، والإيضاح العضدي ٢٧٦-٢٧٧، والإنصاف ٢٥٢/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٧/١، ومغني اللبيب ٢٢٩.

وذهب الكوفيون غير الفراء<sup>(١)</sup> والأخفش<sup>(٢)</sup> إلى عدم التقدير ، ونسب هذا المذهب إلى الجمهور<sup>(٣)</sup> ، واختاره بعض المتأخرين<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الإنصاف ٢٥٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥/٢ ، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ ، ومعني اللبيب ٢٢٩ ، والمساعد ٤٧/٢ .

(٢) المقتضب ١٢٣/٤ ، والأصول ٢٥٤/١ ، والإنصاف ٢٥٢/١ ، والتخمير ٤٤٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥/٢ ، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ ، والمساعد ٤٧/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ ، والمساعد ٤٧/٢ .

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح التسهيل ٣٧٢/٢-٣٧٣ ، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٢٤/٢ ، والجنى الداني ٢٥٦ ، والمساعد ٤٧/٢ .

## ٦٠- زيادة (من) في المفعول الأول على سبيل القلب

قال تعالى: ﴿وَأَبَا جَعْفَرٍ الْمَدِينِيِّ فَقَالَ: «وَالْقُرَاءُ مَجْتَمِعَةٌ عَلَى نَصْبِ النُّونِ فِي "تَتَّخِذُ" إِلَّا أَبَا جَعْفَرَ الْمَدِينِيِّ فَإِنَّهُ قَرَأَ: "أَنْ تُتَّخِذَ" بَضْمِ النُّونِ<sup>(٢)</sup> "مِنْ دُونَكَ"، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِي الْأَوْلِيَاءِ "مِنْ" كَانَتْ وَجْهًا جَيِّدًا، وَهُوَ عَلَى شِدْوَذِهِ وَقَلَّةِ مَنْ قَرَأَ بِهِ قَدْ يَجُوزُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْاسْمَ فِي "مِنْ أَوْلِيَاءٍ" وَإِنْ كَانَتْ قَدْ وَقَعَتْ فِي مَوْقِعِ الْفِعْلِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنَّمَا آثَرَتْ قَوْلَ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا تُدْخِلُ "مِنْ" فِي الْأَسْمَاءِ لَا فِي الْأَخْبَارِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: "مَا أَخَذْتُ مِنْ شَيْءٍ" و"مَا عِنْدِي مِنْ شَيْءٍ"، وَلَا يَقُولُونَ: "مَا رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ"، وَلَوْ أَرَادُوا: "مَا رَأَيْتَ مِنْ رَجُلٍ عَبْدَ اللَّهِ"، فَجَعَلُوا "عَبْدَ اللَّهِ" هُوَ الْفِعْلُ جَازَ ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي جَعْفَرَ الْمَدِينِيِّ<sup>(٤)</sup>.

قال الفراء: « والقراء مجتمعة على نصب النون في "تتخذ" إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأ: "أن تتخذ" بضم النون<sup>(٢)</sup> "من دونك"، فلو لم تكن في الأولياء "من" كان وجهًا جيدًا، وهو على شدوذه وقلة من قرأ به قد يجوز على أن يجعل الاسم في "من أولياء" وإن كانت قد وقعت في موقع الفعل<sup>(٣)</sup>، وإنما آثرت قول الجماعة؛ لأن العرب إنما تدخل "من" في الأسماء لا في الأخبار؛ ألا ترى أنهم يقولون: "ما أخذت من شيء" و"ما عندي من شيء"، ولا يقولون: "ما رأيت عبد الله من رجل"، ولو أرادوا: "ما رأيت من رجل عبد الله"، فجعلوا "عبد الله" هو الفعل جاز ذلك، وهو مذهب أبي جعفر المدني<sup>(٤)</sup>.

قراءة "تتخذ" ببناء الفعل للمفعول من القراءات المشككة عند النحويين؛ لأن الظاهر في هذه القراءة أن الفعل متعد إلى مفعولين، الأول منهما الضمير المستتر فيه، والثاني "من أولياء"، وقد دخلت عليه "من" الزائدة، وهي لا تزداد في المفعول الثاني عند كثير من

(١) الفرقان: آية ١٨.

(٢) قراءة "تتخذ" بفتح النون هي قراءة الجمهور، وقراءة "تتخذ" بالبناء للمفعول هي قراءة أبي جعفر المدني وزيد بن ثابت **t** والحسن وجماعة غيرهم.

المبسوط ٣٢٢-٣٢٣، والغاية ٣٤١-٣٤٢، وجامع البيان ١٨/١٩١، والبحر ٦/٤٨٨-٤٨٩، والنشر ٢/٣٣٣.

(٣) يريد الفراء بالفعل هنا المفعول الثاني لـ "تتخذ"، والفراء يطلق مصطلح الفعل ويريد به اسم الفاعل والمصدر والحال والخبر وما كان خبراً في الأصل كثنائي مفعولي "ظن" وثالث مفعولات "اعلم".

المصطلح النحوي ١٨٥-١٨٦، ومصطلحات النحو الكوفي ٥٢-٥٧.

(٤) معاني القرآن ٢/٢٦٤.

النحويين<sup>(١)</sup>، ولأجل ذلك نُسب إلى عيسى بن عمر<sup>(٢)</sup> (١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء<sup>(٣)</sup> وأبي عبيدة<sup>(٤)</sup> أنهم لا يميزون القراءة بها ، يقول أبو عمرو بن العلاء : « لو كانت "تُتَّخَذُ" لحذفت "من" الثانية ، فقلت : "أَنْ تُتَّخَذُ مِنْ دُونَكَ أَوْلِيَاءَ" »<sup>(٥)</sup>.

وقال الزجاج : « وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ ، وإِثْمًا كانت خطأ ؛ لأنَّ "مِنْ" إِثْمًا يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أولاً ، ولا تدخل على مفعول الحال »<sup>(٦)</sup>.

ومن النحويين من قَبِلَ القراءة ، وهو يرى أَنَّ فيها ضِعْفًا وَقَبْحًا كالكسائي<sup>(٧)</sup> والطبري<sup>(٨)</sup> وتاج القراء الكرمانى<sup>(٩)</sup>.

ومجمل التوجيهات التي ذكرها النحويون في القراءة أربعة توجيهات ، هي :

#### توجيه الفراء :

أَنَّ الفعل "تُتَّخَذُ" متعد إلى مفعولين ، الأول منهما "مِنْ أَوْلِيَاءَ" ، و"مِنْ" فيه زائدة ، والثاني الضمير المستتر في الفعل ، وجعل الفراء في هذا التوجيه المفعول الثاني هو الأول ، والأول هو الثاني على سبيل القلب.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦٠/٤ ، والتبيان ٩٨٢/٢ ، والبحر ٤٨٩/٦ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٣ ، والجامع ١٠/١٣-١١ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٣ ، والجامع ١٠/١٣-١١ .

(٤) الجامع ١٠/١٣-١١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٦٠/٤ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١٥٥/٣ .

(٨) جامع البيان ١٩١/١٨ .

(٩) غرائب التفسير ٨١١/٢ .

وقد خطأً الزجاج والنحاس ما ذهب إليه الفراء في هذه القراءة ، يقول الزجاج : « ولا وجه لهذه القراءة ، إلا أن الفراء أجازها على ضعف ، وزعم أنه يجعل "من أولياء" هو الاسم ، ويجعل الخبر ما في "تتخذ" ، كأنه يجعل على القلب ، ولا وجه عندنا لهذا ألبة ، لو جاز هذا لجاز في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> : "ما منكم أحد عنه من حاجزين" ، وهذا خطأ ، لا وجه له ، فاعرفه»<sup>(٢)</sup>.

وقال النحاس : « وحكى الفراء عن العرب أنهم لا يقولون : "ما رأيت عبد الله من رجل" غير أنه أبطل هذا ، وترك ما روى عن العرب ، وأجاز ذلك من قبل نفسه ، فقال : "ولو أرادوا : ما رأيت من رجل عبد الله لجاز إدخال "من" تتأول القلب . قال أبو إسحاق : وهذا خطأ لا يجوز ألبة ، وهو كما قال ، ثم رجع الفراء فقال : والعرب إنما تدخل "من" في الأسماء ، وهذه مناقضة بينة»<sup>(٣)</sup>.

وفي بعض ما ذكره النحاس نظر ؛ إذ قوله : « ثم رجع الفراء » لا يوافق ما جاء في "معاني القرآن" ؛ فإن الفراء قدّم قوله : « إن العرب إنما تدخل "من" في الأسماء لا في الأخبار»<sup>(٤)</sup> ، ثم أجاز : "ما رأيت من رجل عبد الله" على جعل "عبد الله" هو الفعل ؛ فالفراء باقٍ على ما قرره في "من" من أنها تزداد في الأسماء دون الأخبار.

### التوجيه الثاني :

أن الفعل "تتخذ" متعد إلى مفعولين ، أولهما الضمير في الفعل ، والثاني "من أولياء" و"من" فيه زائدة<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاقة : آية ٤٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦١/٤ .

(٣) إعراب القرآن ١٥٥/٣ .

(٤) معاني القرآن ٢٦٤/٢ .

(٥) جامع البيان ١٩١/١٨ ، ومعالم التنزيل ٧٦/٦ ، والبحر ٤٨٩/٦ .

ورُدَّ هذا التوجيه بأنه لا يجوز عند أكثر النحويين زيادة "من" في المفعول الثاني ؛ لآتته في الأصل خبر ، و"من" لا تجوز زيادتها في الخبر<sup>(١)</sup> ، ولأجل ذلك خطأ القراءة عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء وأبو عبيدة والزجاج والنحاس ؛ لأنهم لا يرون وجهًا للقراءة غير هذا. ومنهم من حمل القراءة على هذا التوجيه على ضعف كتعلب<sup>(٢)</sup> والطبري<sup>(٣)</sup> والطوسي<sup>(٤)</sup> وتاج القراء الكرمانى إلا أنه ذكر أن الفعل كَمَا بِنِي للمفعول صار بمتزلة الفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، فصار المفعول الثاني في القراءة بمتزلة المفعول في نحو : "ما اتخذت من ولي" ، فجاز دخولها عليه<sup>(٥)</sup>.

ومن النحويين من حمل القراءة على هذا التوجيه شذوذًا كابن هشام<sup>(٦)</sup>.

### التوجيه الثالث :

أن يكون الفعل "تَتَّخَذُ" متعديًا إلى مفعول واحد ، هو الضمير في الفعل ، و"من أولياء" حال منه ، و"من" زائدة ، زيدت في الحال ؛ لآتتها في سياق النفي. وقد اقتصر على هذا التوجيه ابن جني<sup>(٧)</sup> وابن مالك<sup>(٨)</sup> والمرادي<sup>(٩)</sup> وابن عقيل<sup>(١٠)</sup>.

(١) مغني اللبيب ٤٢٧.

(٢) مجالس ثعلب ١/١٠٢.

(٣) جامع البيان ١٨/١٩١.

(٤) التبيان في تفسير القرآن ٧/٤٧٨.

(٥) غرائب التفسير ٢/٨١١.

(٦) مغني اللبيب ٤٢٧.

(٧) المحتسب ٢/١٢٠.

(٨) شرح التسهيل ٣/١٣٩-١٤٠. قال ابن هشام : « وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة "من" في الحال ». مغني اللبيب ٤٢٧ ، وليس في شرح التسهيل ما يدل على أنه حملها على الشذوذ ، بل اكتفى بقوله : « وأشرت بقولي : "وربما دخلت على حال" إلى قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد : " ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ». ٣/١٣٩.

(٩) الجني الداني ٣٢٠.

(١٠) المساعد ٢/٧، ٢٥١.

(ت ٧٦٩هـ) والسلسيلي<sup>(١)</sup> (ت ٧٧٠هـ)، وجوزة ابن عطية<sup>(٢)</sup> وأبو حيان<sup>(٣)</sup> والمنتجب<sup>(٤)</sup> والألوسي<sup>(٥)</sup>.

واعترض السمين لهذا التوجيه بأنه لم تحفظ زيادة "من" في الحال وإن كانت منفية ، وإثما المحفوظ زيادة الباء فيها على خلاف<sup>(٦)</sup>.

وذهب ابن هشام إلى أن المعنى فاسد على هذا التوجيه ؛ لأنه يلزم منه أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية ؛ لأنه إذا قيل : "ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك" فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه<sup>(٧)</sup>.

#### التوجيه الرابع :

أن يكون "تتخذ" متعدياً إلى مفعولين ، الأول منهما الضمير في الفعل ، والثاني "من أولياء" ، و"من" للتبعيض لا زائدة ، والمعنى : "ما كان ينبغي أن تتخذ بعض أولياء".

وهذا التوجيه اقتصر عليه الزمخشري<sup>(٨)</sup> والبيضاوي<sup>(٩)</sup> والرازي<sup>(١٠)</sup> والنسفي<sup>(١١)</sup> ،

(١) شفاء العليل ٦٥٧/٢-٦٥٨.

(٢) المحرر ١٣/١٢.

(٣) البحر ٤٨٩/٦.

(٤) الفريد ٦٢٥/٣.

(٥) روح المعاني ٤٣٨/٩-٤٣٩.

(٦) الدر ٤٦٥/٨-٤٦٦.

(٧) معني اللبيب ٤٢٧.

(٨) الكشف ٨٦/٣.

(٩) أنوار التنزيل ٢٧٦/٦.

(١٠) التفسير الكبير ٦٢/٢٤-٦٣.

(١١) مدارك التنزيل ٢٣٧/٣.

وحوزّه أبو حيان<sup>(١)</sup> والسمين<sup>(٢)</sup>.

ويظهر لي أنّ أسلم ما تحمل عليه القراءة هو توجيه الزمخشري الذي يجعل المفعول الثاني "من أولياء"، و"من" للتبعيض لا زائدة، فإنّ هذا التوجيه صحيح معنى وصناعة، وبه يتبين خطأ من ذهب إلى تلحين القراءة وتخطئتها.

أمّا التوجيهات الأخرى فيضعف حمل القراءة عليها أو يمتنع؛ فتوجيه الفراء قائم على القلب، والحمل على غير القلب — إن أمكن — أولى.

والتوجيه الثاني فيه زيادة "من" في المفعول الثاني، و"من" لا تزداد فيه، وإنما تزداد في المبتدأ أو الفاعل أو المفعول به<sup>(٣)</sup>.

والتوجيه الثالث فيه ما ذكره ابن هشام من فساد المعنى، مع ما ينضاف إليه من الخلاف في زيادة "من" في الحال.

(١) البحر ٤٨٩/٦.

(٢) الدر ٤٦٥/٨.

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، والجنى الداني ٣١٩-٣٢٠، ومغني اللبيب ٤٢٦.

## ٦١- زيادة (إلى)

قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ الْوَيْلَ لِمَنْ هَدَىٰ اللَّهُ سُبُلَ الْغَلْوِ ۚ لَا يَأْتِيهِ الْمَوْلُودَ الْأُنثَىٰ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُ السَّاعِةَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا سَاءَ مَا يُحْكُمُ الْوَيْلَ لَهُمْ ۗ﴾

﴿لَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ الْوَيْلَ لِمَنْ هَدَىٰ اللَّهُ سُبُلَ الْغَلْوِ ۚ لَا يَأْتِيهِ الْمَوْلُودَ الْأُنثَىٰ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُ السَّاعِةَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا سَاءَ مَا يُحْكُمُ الْوَيْلَ لَهُمْ ۗ﴾

﴿لَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ الْوَيْلَ لِمَنْ هَدَىٰ اللَّهُ سُبُلَ الْغَلْوِ ۚ لَا يَأْتِيهِ الْمَوْلُودَ الْأُنثَىٰ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُ السَّاعِةَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا سَاءَ مَا يُحْكُمُ الْوَيْلَ لَهُمْ ۗ﴾<sup>(١)</sup>

قال الفراء: « وقرأ بعض القراء<sup>(٢)</sup>: "تَهَوَىٰ إِلَيْهِمْ" بنصب الواو؛ بمعنى "تَهَوَاهُمْ"، كما قال: ﴿لَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ الْوَيْلَ لِمَنْ هَدَىٰ اللَّهُ سُبُلَ الْغَلْوِ ۚ لَا يَأْتِيهِ الْمَوْلُودَ الْأُنثَىٰ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُ السَّاعِةَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا سَاءَ مَا يُحْكُمُ الْوَيْلَ لَهُمْ ۗ﴾<sup>(٣)</sup>، يريد: "ردفكم"، وكما قالوا: "نقدت لها مائة"؛ أي: "نقدتها"<sup>(٤)</sup>.

قرأ جمهور القراء: "تَهَوَىٰ إِلَيْهِمْ" بكسر العين، وهو مضارع "هَوَىٰ" بفتح العين، وهذا الفعل يتعدى بحرف الجر كما هو ظاهر<sup>(٥)</sup>.

وقرئ في الشواذ: "تَهَوَىٰ إِلَيْهِمْ" بفتح العين، وهو مضارع "هَوَىٰ" بكسر العين، وهذا الفعل يتعدى إلى المفعول بنفسه، لكنّه جاء في القراءة متعدياً بحرف الجر؛ لذا ذكر النحويون في تخريج ذلك ثلاثة توجيهات، إليك بيانها:

توجيه الفراء:

ذهب الفراء إلى أن "إلى" زائدة، واستشهد لزيادتها بزيادة اللام في قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ الْوَيْلَ لِمَنْ هَدَىٰ اللَّهُ سُبُلَ الْغَلْوِ ۚ لَا يَأْتِيهِ الْمَوْلُودَ الْأُنثَىٰ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُ السَّاعِةَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا سَاءَ مَا يُحْكُمُ الْوَيْلَ لَهُمْ ۗ﴾

﴿لَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ الْوَيْلَ لِمَنْ هَدَىٰ اللَّهُ سُبُلَ الْغَلْوِ ۚ لَا يَأْتِيهِ الْمَوْلُودَ الْأُنثَىٰ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُ السَّاعِةَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا سَاءَ مَا يُحْكُمُ الْوَيْلَ لَهُمْ ۗ﴾، وزيادتها في قول العرب: "نقدت لها مائة".

(١) إبراهيم: آية ٣٧.

(٢) قرأ "تهوى" بفتح الواو علي بن أبي طالب t ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وجعفر بن محمد ومجاهد وغيرهم.

شواذ ابن خالويه ٧٣، والكمال في القراءات الخمسين ٢٠٨/أ، وشواذ القراءات ٢٦١-٢٦٢، والمحتسب ٣٦٤/١.

(٣) النمل: من الآية ٧٢.

(٤) معاني القرآن ٧٨/٢.

(٥) البحر ٤٣٣/٥.

التوجيه الثاني :

أن الفعل "تهوى" قد ضمن معنى فعل آخر يتعدى بـ "إلى" كـ "تميل" (١) أو "تترع" (٢).  
وهذا التوجيه اختاره المرادي (٣) (ت ٧٤٩ هـ) وابن هشام (٤) وابن عقيل (٥) ، واقتصر  
عليه ابن جني (٦) والزمخشري (٧) والعكبري (٨) وغيرهم (٩) ، وجوزّه بعض النحويين (١٠).

التوجيه الثالث :

أن يكون أصل "تهوى" : "تهوي" بالكسر ، ثم جعل موضع الكسرة فتحة ؛ كما قيل  
في "رضي" : "رضى" ، وفي "ناصية" : "ناصة".  
وهذا التوجيه لابن مالك (١١) ، وردّه المرادي وابن هشام ، أمّا المرادي فذكر أن القلب  
في نحو "رضي" لغة طيبي (١٢) ، وهم لا يفعلون ذلك إلا في مواضع مخصوصة ليست هذه منها (١).

- 
- (١) المحتسب ٣٦٤/١ ، وجمع البيان ٤٨٨/٣ ، والتبيان ٧٧١/٢ ، والفريد ١٧٠/٣ ، والجنى الداني ٣٨٩-٣٩٠ .  
(٢) الكشف ٣٨٠/٢ ، وأنوار التنزيل ١٧٦/٥ .  
(٣) الجنى الداني ٣٨٩-٣٩٠ .  
(٤) مغني اللبيب ١٠٥ .  
(٥) المساعد ٢٥٦/٢ .  
(٦) المحتسب ٣٦٤/١ .  
(٧) الكشف ٣٨٠/٢ .  
(٨) التبيان ٧٧١/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٧٣٧/١-٧٣٨ .  
(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : المحرر ٩٣/١٠ ، وجمع البيان ٤٨٨/٣ ، والفريد ١٧٠/٣ ، وأنوار التنزيل  
١٧٦/٥ ، والبحر ٤٣٣/٥ .  
(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الدر ١١٥/٧ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٤ ، والفتوحات الإلهية ٥٢٩/٢ .  
(١١) شرح التسهيل ١٤٣/٣ .  
(١٢) نسبة اللغة إلى طيبي في : الكتاب ١٨٧/٤-١٨٨ ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١٢١/١ ، وتحصيل عين  
الذهب ١١٩ ، وشرح الشافية ١١١/٣ .

وأما ابن هشام فذكر أنّ شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل<sup>(٢)</sup>، وأجيب عما ذكره ابن هشام بأنّ أصل هذه الياء الحركة، وسكونها عارض للاستثقال<sup>(٣)</sup>.

ويظهر لي أنّ الراجح من التوجيهات السابقة هو توجيه ابن جني ومن تابعه الذي يضمّن "تهوى" معنى فعل آخر يتعدى بـ"إلى"؛ لأنّ التضمين لا خلاف في وقوعه، والحمل عليه يزيد الكلام قوة وبلاغة.

أما توجيه الفراء الذي يجعل "إلى" زائدة فضعيف؛ لأنّ الزيادة خلاف الأصل والقرآن الكريم متى أمكن حمله على غير الزيادة فهو أولى، ثم إنّ زيادة "إلى" شيء انفرد به الفراء، ولم يوافق فيه أحد فيما أعلم، وجمهور النحويين يمنعون أن تأتي "إلى" زائدة<sup>(٤)</sup>.

وأما توجيه ابن مالك الذي حمل فيه القراءة على لغة طيبيّ فغير مستقيم؛ لأنّ شروط تلك اللغة لم تتحقق في القراءة<sup>(٥)</sup>، فابن هشام ذكر شرطاً واحداً من شروطها لم يتحقق، وهو تحرك الياء في الأصل، ولو سلّم بتحقق هذا الشرط هنا — وهو ما ذهب إليه بعضهم كما سبق — فإنّ شرطاً آخر لم يتحقق في القراءة وهو تحرك الياء بالفتحة، والياء هنا لو سلّم بتحركها في الأصل فهي متحركة بالضمّة.

(١) الجني الداني ٣٩٠.

(٢) مغني اللبيب ١٠٥.

(٣) همع الهوامع ١٥٦/٤، وحاشية الأمير ٧١/١.

(٤) الجني الداني ٣٨٩.

(٥) ما يشترط في هذه اللغة في: شرح الشافية ١١١/٣.

## ٦٢- زيادة اللام

قال تعالى : ﴿لَا تَقْرَأُ الْفُرْقَانَ﴾ (١)

قال الفراء : « وفي قراءة عبد الله<sup>(٢)</sup> : "تبوّئ للمؤمنين مقاعد للقتال" ، والعرب تفعل ذلك ، فيقولون : "ردفك" و"ردف لك" ، قال الفراء : قال الكسائي : سمعت بعض العرب يقول : "نقدت لها مائة" ، يريدون : "نقدتها مائة" لامرأة تزوجها ، وأنشدني الكسائي<sup>(٣)</sup> :

أستغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَه  
ربّ العباد إليه الوجّه والعملُ

والكلام باللام<sup>(٤)</sup> ، كما قال تبارك وتعالى : ﴿أَمْ تَرَكُوا﴾ (٥) ،

(١) آل عمران : آية ١٢١ .

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود t "تبوّئ للمؤمنين" بزيادة اللام في : جامع البيان ٧٢/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٥/١ ، والكشاف ٤٦٠/١ ، والمحزر ٢١٨/٣ .

(٣) من البسيط ، لم أقف على قائله ، في : معاني القرآن للفراء ٣١٤/٢ ، والكتاب ٣٧/١ ، وأدب الكاتب ٥٣٤ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٢٠/١ ، والخصائص ٢٥٠/٣ ، والصاحي ١٨١ ، والاختصاص ٤٠٠/٣ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والمقاصد النحوية ٢٢٦/٣ ، والخزانة ١١١/٣ .  
والوجه : القصد الذي يقصده الإنسان ويتوجه إليه .

(٤) "استغفر" من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، الأول منهما يتعدى إليه بنفسه ، والآخر بحرف الجر ، ويجوز حذف حرف الجر معها ، هذا هو مذهب الفراء والجمهور إلا أنّ الفراء يخالفهم في تقدير حرف الجر المحذوف ؛ فالجمهور يقدرون "من" ، والفراء يقدّر اللام استدلالاً منه بقوله تعالى : ﴿أَمْ تَرَكُوا﴾ [يوسف : من الآية ٢٩] ، وقوله تعالى : ﴿تَبَوَّأُوا﴾ [آل عمران : من الآية ١٣٥] ، وجمهور النحويين يرون أنّ اللام في الآيتين السابقتين وغيرهما لام العلة لا لام التعدية ، ومجروها مفعول من أجله لا مفعول به .

وذهب ابن الطراوة إلى أنّ استغفر يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وما ورد من تعديه إلى الثاني بحرف الجر فعلى تضمين "استغفر" معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، وتبعه في ذلك السهيلي وابن هشام .

الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، ونتائج الفكر ٣٣٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، وارتشاف الضرب ٢٠٩١/٤ ، ومغني اللبيب ٦٧٩ ، والدرر ٣٣٦-٣٣٧ .

(٥) يوسف : من الآية ٢٩ .

﴿ Nǧlqrān (rayoos) ﴾<sup>(١)</sup> ، وأنشدني<sup>(٢)</sup> :

أستغفر الله من جدِّي ومن لعبي      وزرِّي وكلُّ امرئٍ لا بدَّ مُتَّزِر  
يريد : "لوزري" ، و"وزري" حين ألقيت اللام في موضع نصب ، وأنشدني  
الكسائي<sup>(٣)</sup> :

إن أجز علقمة بن سعدٍ سعيه      لا تلقني أجزي بسعي واحد  
لأحبي حبَّ الصبيِّ وضمني      ضم الهدى إلى الكريم الماجد  
وإنما قال : "لأحبي" ؛ لأنَّه جعل جواب "إن" إذ كانت جزاءً كجواب لو<sup>(٤)</sup> .

اختلف النحويون في توجيه قراءة عبد الله بن مسعود **t** : « تبوئ للمؤمنين مقاعد للقتال » ، وسببه اختلافهم في تعدي "تبوئ" ؛ فمن ذهب إلى أنه متعدٍ إلى مفعولين جعل اللام في "للمؤمنين" زائدة أو ضمَّن "تبوئ" معنى فعل آخر يتعدى باللام ، ومن ذهب إلى أنه متعدٍ إلى مفعول واحد كانت اللام عنده معدية ، وإليك بيان ما ذكره في القراءة :

(١) آل عمران : من الآية ١٣٥ .

(٢) من البسيط ، لم أقف على فائله ، والبيت في شذور الذهب ٣٤٧ برواية :

أستغفر الله من عمدي ومن خطي      ذنبي وكلُّ امرئٍ لا شكُّ مُؤتزر

(٣) من الكامل ، لرجل من بهراء اسمه فدكي ، يمدح علقمة بن سيف العتاي ؛ لذا يظهر أن قوله : "علقمة بن سعد"

تحريف ، والصواب : علقمة بن سيف ، كما ورد ذلك في الحماسة ٢/٢٦٥ ، والبيتان في الحماسة برواية :

إن أجز علقمة بن سيفٍ سعيه      لا أجزه ببلاء يومٍ واحد  
لأحبي حبَّ الصبيِّ ورممني      رمَّ الهدى إلى الغنيِّ الواحد

والبيتان برواية الحماسة في : البيان والتبيين ٣/٢٣٣ ، والحيوان ٣/٤٦٨ ، ومعجم الشعراء ٤٤٦ ، وشرح الحماسة

للتبريزي ٤/١٤٥-١٤٦ . ويُروى البيت الثاني في الصحاح "لمَّ" ٥/٢٠٣٢ .

لأحبي حبَّ الصبيِّ ولمني      لمَّ الهدى إلى الكريم الماجد

وينظر اللسان "لمَّ" ١٢/٥٤٨ .

(٤) معاني القرآن ١/٢٣٣ .

توجيه الفراء :

ذهب إلى أنّ "تبوّئ" متعدّ بنفسه إلى مفعولين ، واللام زائدة ، يدل على ذلك استدلاله بقول العرب : "ردفك" و"ردف لك" ، وقولهم : "نقدت لها مائة" .  
 أمّا قولهم "نقدت لها مائة" فقد بيّن أنّ اللام فيه زائدة ؛ لأنّه قال : « يريدون : "نقدتها مائة" » . وأمّا قولهم : "ردفك" و"ردف لك" فالذي يدل على أنّه يريد هنا أنّ اللام زائدة حديثه عن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ مِنْ آلِهِ يَخْلِبُ عَلَيْكَ الَّذِينَ اتَّخَذْتَ عَلَيْهِمْ أَوْلِيَاءَ فَكَانَ الْيَوْمَ لِلَّذِينَ إِتَّخَذْتُمْ آلِيَاءَ بَأْسًا وَسِعًا ﴾ (١) قال :  
 « وقوله : "عسى أن يكون ردّف لكم بعض الذي تستعجلون" جاء في التفسير : دنا لكم بعض الذي تستعجلون ؛ فكأن اللام دخلت إذ كان المعنى "دنا" ... وتكون اللام داخلية ، والمعنى : "ردفكم" كما قال بعض العرب : "نقدت لها مائة" ، وهو يريد : "نقدتها مائة" (٢) .

فـ"ردف لكم" عند الفراء إمّا أن يكون على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى باللام ، وهو "دنا" ، وإمّا أن تكون اللام زائدة ، وحين لم يذكر التضمين في "ردف لكم" عند إيراده لها في قراءة : "تبوّئ للمؤمنين" لم يبق إلا أنه يريد أنّ اللام زائدة .  
 ومما يدل على أنّ "تبوّئ" مما يتعدى إلى مفعولين عند الفراء ما قاله في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ الْأَرْضَ كُلَّهَا فَرَّغَ مِنْهَا إِنَّهُ هُوَ الْوَهَّابُ ﴾ (٣) ، قال : « وقوله : "وإذ بوأنا لإبراهيم" ولم يقل : "بوأنا إبراهيم" ، ولو كان بمنزلة قوله : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ الْأَرْضَ كُلَّهَا فَرَّغَ مِنْهَا إِنَّهُ هُوَ الْوَهَّابُ ﴾ (٤) ، فإن شئت أنزلت "بوأنا"

(١) النمل : آية ٧٢ .

(٢) معاني القرآن ٢/٢٩٩-٣٠٠ .

(٣) الحج : آية ٢٦ .

(٤) يونس : من الآية ٩٣ .

بمثلة "جعلنا"<sup>(١)</sup> ، وكذلك سمعت في التفسير .

وإن شئت كان بمثلة قوله : " قل عسى أن يكون ردف لكم بعض " ، معناه :  
" ردفكم " ، وكل صواب<sup>(٢)</sup> .

فهذا النص يدلّ على أنّ "بوأ" عند الفراء متعدّ بنفسه إلى مفعولين ، ولو لم يكن كذلك عنده لما احتاج في قوله تعالى : « وإذ بوأنا لإبراهيم » إلى التضمين أو الحمل على الزيادة .

ويشكل على ما سبق إيراده لبعض الشواهد التي حذفت منها اللام ؛ إذ يوهّم أنه يريد منها أنّ اللام حذفت في قراءة الجمهور : « تبوّئ المؤمنين » ، ورُدّت في قراءة عبد الله بن مسعود **t** ، وهذا يدفعه ما تقرر سابقاً من أنّ الفراء يرى أنّ "تبوّئ" تتعدى بنفسها إلى مفعولين .

وإنما كان ذكره لها - فيما أرى - أنّه قصد الاستدلال لجواز الزيادة في قراءة عبد الله ابن مسعود **t** بجواز الحذف فيها .

وقد تابع الطبري الفراء فيما ذهب إليه<sup>(٣)</sup> .

### التوجيه الثاني :

أنّ "تبوّئ" يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، لكنّه ضُمن في القراءة معنى فعل آخر يتعدى باللام ، وهو "تسوّي" أو "تهبّي" .

وهذا التوجيه اقتصر عليه الزمخشري<sup>(٤)</sup> والمتعجب<sup>(١)</sup> والطوسي<sup>(٢)</sup> والبيضاوي<sup>(٣)</sup> ،

(١) يريد "جعل" المتعدية إلى مفعول واحد ، وهي التي بمعنى "خلق" أو "أوجد" كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا نُورًا لِّلنَّارِ سَاطِعًا لِّيَهْدِيَ بِالنُّورِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدَّارِئِنْفِىْ ٱلْآخِرَةِ الَّتِى هِيَ ٱلْحَيَاةُ الدَّارِئِنْفِىْ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [النور: ١٢] .

(٢) معاني القرآن ٢/٢٢٣ .

(٣) جامع البيان ٤/٧٢ .

(٤) الكشاف ١/٤٦٠ .

وحوزة أبو حيان<sup>(٤)</sup> والسمين<sup>(٥)</sup>.

التوجيه الثالث :

أنَّ "تبوئ" من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، الثاني منهما بحرف الجر ، وعلى ذلك فاللام معدية في القراءة.

وهذا التوجيه اختاره أبو حيان<sup>(٦)</sup> ، وتابعه في ذلك السمين<sup>(٧)</sup> ، واستدل أبو حيان لما ذهب إليه بأنَّ الثلاثي من "تبوئ" لا يتعدى بنفسه ، وإنما يتعدى بحرف الجر ، وعليه فالفعل بعد التضعيف أو الهمز حقه أن يتعدى إلى مفعول واحد.

هذا ما قيل في توجيه هذه القراءة ، ويظهر منه اختلاف النحويين في تعدي "تبوئ" بنفسه إلى مفعولين ، وعند النظر في هذا الفعل في القرآن نجد جاء متعدياً إلى مفعولين بنفسه ، وجاء متعدياً إلى مفعول واحد ؛ فمن الأول قوله تعالى : « تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال » ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَوَّءُوا لِي الْأَرْضَ قَبْعًا وَغَيْرَهَا وَمَنْ عَادَ فَلِي أَشَدُّ الْعَذَابِ ﴾ .<sup>(٨)</sup> وغيرهما<sup>(٩)</sup>.

(١) الفريد ٦٢٤/١ .

(٢) التبيان في تفسير القرآن ٥٧٦/٢ .

(٣) أنوار التنزيل ١٥٩/٣ .

(٤) البحر ٤٦/٣ .

(٥) الدر ٣٨١/٣ .

(٦) البحر ٤٦/٣ .

(٧) الدر ٣٨١/٣ .

(٨) العنكبوت : آية ٥٨ .

(٩) كالأية ٩٣ من يونس ، والآية ٤١ من النمل . ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٧٢/٢ ، والدر ٢٢٠/٧-٢٢١ .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ آلَ فِرْعَوْنَ فَإِنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ يَكْفُرًا ﴾ [الأنعام: ٦٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ آلَ فِرْعَوْنَ فَإِنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ يَكْفُرًا ﴾ [الأنعام: ٦٠] ، وكقراءة عبد الله بن مسعود **t** : « تَبَوَّئُ لِلْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ » .

وقد ظهر من خلال التوجيهات السابقة أنّ من يرى أنّ "تبوّئ" متعدّ بنفسه إلى مفعولين يذهب في الشواهد التي جاء فيها متعدّيًا إلى المفعول الثاني بحرف الجرّ إلى التضمين أو زيادة الحرف<sup>(٣)</sup>.

أمّا من ذهب إلى أنّ "تبوّئ" متعدّ إلى مفعول واحد فهو يذهب إلى أنّ حرف الجرّ قد حذف في الشواهد التي جاء فيها الفعل متعدّيًا إلى مفعولين بنفسه<sup>(٤)</sup> ، ويظهر لي أنّ هذا هو الراجح لما ذكره أبو حيان من أنّ "تبوّئ" قبل التضعيف غير متعدّ ، فحقه بعد التضعيف أن يتعدى إلى مفعول واحد ، وعلى ذلك فأرجح ما تحمل عليه القراءة التوجيه الثالث الذي يجعل اللام مُعَدِّيَّةً.

(١) يونس : آية ٨٧ .

(٢) الحج : آية ٢٦ .

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٧٢/٢ ، والتبيان ٦٨٤/٢ ، ٧٩٦ ، ١٠٣٤ ، والدر ٢٥٨/٦ - ٢٥٩ ، ٢٢٠/٧ - ٢٢١ ، ٢٦١/٨ ، ٢٥/٩ .

(٤) حاشية زاده ١٥٩/٣ ، والدر ٣٧٩/٣ .

## ٦٣- نيابة (على) عن اللام

قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ بِأُذُنٍ مُّبِينٍ وَمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ بِأُذُنٍ مُّبِينٍ ﴾ (١).

قال الفراء : « وهي في قراءة عبد الله (٢) : "ولقد سبقت كلمتنا على عبادنا المرسلين" ، و"على" تصلح في موضع اللام ؛ لأنّ معناهما يرجع إلى شيء واحد ، وكأنّ المعنى : "حقت عليهم ولهم" كما قال : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ بِأُذُنٍ مُّبِينٍ ﴾ (٣) ، ومعناه : "في ملك سليمان" فكما أُوحي بين "في" و"على" إذا اتفق المعنى فكذلك فعل هذا (٤).

قراءة عبد الله بن مسعود **t** : « ولقد سبقت كلمتنا على عبادنا المرسلين » وقعت فيها "على" موقع اللام ، وقد علل الفراء جواز تناوبهما بأنّ معناهما يرجع إلى شيء واحد ، وكأنّ المعنى : "حقت عليهم ولهم" ، وكأنّ الفراء يريد أنّ الفعل "سبق" قد ضمن معنى الفعل "حق" .

وهذه القراءة لم أقف على من ذكرها إلا الطبري الذي تابع الفراء فيما ذكره (٥) والزمخشري (٦) والألوسي (٧) اللذان صرحا بالتضمن ، يقول الزمخشري : « وفي قراءة ابن مسعود : "على عبادنا" على تضمين "سبقت" معنى "حقت" » .

وقراءة ابن مسعود **t** شاهد من شواهد كثيرة (٨) تعدّى فيها الفعل بغير حرفه كما

(١) الصافات : آية ١٧١ .

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود **t** في : جامع البيان ١١٤/٢٣ ، والكشاف ٣٥٧/٣ ، وروح المعاني ١٤٩/١٢ .

(٣) البقرة : من الآية ١٠٢ .

(٤) معاني القرآن ٣٩٥/٢ .

(٥) جامع البيان ١١٤/٢٣ .

(٦) الكشاف ٣٥٧/٣ .

(٧) روح المعاني ١٤٩/١٢ .

(٨) تنظر الشواهد في : أدب الكاتب ٥٠٦-٥٢٠ ، والخصائص ٣٠٨-٣١٧ ، والأزهية ٢٦٧-٢٩٠ .

في قوله تعالى : ﴿عَلَىٰ جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(١)</sup> ؛ أي : "على جذوع النخل" ، وقوله  
تعالى : ﴿مَعَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ أي : "مع الله" ،  
ومن الشعر قوله<sup>(٣)</sup> :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديان فتخزوني  
أي : "لا أفضلت في حسب علي" ، وقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :  
وإن يلتق الحَيُّ الجميعُ تلاقيني إلى ذروة البيت الرفيع المصمَّدِ  
أي : "في ذروة البيت".

وللنحويين في مثل هذه الشواهد التي ناب فيها حرف جر عن آخر مذهبان :  
الأول : أن حروف الجر قد تتناوب فيما بينها ، وهذا القول يعزى إلى الكوفيين  
وبعض البصريين<sup>(٥)</sup>.

وممن أخذ به يونس بن حبيب<sup>(٦)</sup> وأبو عبيدة معمر بن المثنى<sup>(٧)</sup> والأخفش<sup>(٨)</sup> وابن

(١) طه : من الآية ٧١.

(٢) آل عمران : من الآية ٥٢.

(٣) من البسيط ، لذي الإصبع العدواني ، في : المفضليات ١٦٠ ، وأدب الكاتب ٥١٢-٥١٣ ، وجمهرة اللغة ١/٥٩٦ ،  
والأزهية ٢٧٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٩٧ ، ٦١١ ، ومغني اللبيب ١٩٦ ، والتصريح ٢/١٥ ، والبيت لكعب  
الغنوي في الأزهية ٩٧.

(٤) من الطويل ، لطرفة بن العبد ، في : ديوانه ٢٩ ، وشرح القصائد السبع ١٨٧ ، وشرح القصائد التسع المشهورات  
١/٢٥٧ ، والأزهية ٢٧٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٦٠٨ ، وخزانة الأدب ٩/٤٦٩ ، والمصمَّد : الذي يصمَّد إليه  
الناس لعزّه.

(٥) الاقتضاب ٢/٢٦٢ ، وارتشاف الضرب ٤/١٦٩٧ ، ١٦٩٩ ، ١٧٢٧ ، ١٧٣٠-١٧٣١ ، والجنى الداني ٤٦ ، ٢٤٨-  
٢٤٩ ، ٤٨٠ ، ومغني اللبيب ١٥٠-١٥١ ، والمساعد ٢/٢٤٨-٢٤٩ ، ٢٥٤-٢٥٥ ، ٢٦٤-٢٧٠ ، والتصريح  
٢/٤-٧ ، وحاشية الصبان ٢/٢١٦ ، وحاشية الخضري ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/٥١.

(٧) مجاز القرآن ١/١٤٤ ، ٩٤ ، ٢٣٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٤ ، ٣٢٤ ، ٢٣/٢-٢٤.

(٨) معاني القرآن ١/٥١ ، ١٤٠.

قتيبة<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> وأبو بكر بن الأنباري<sup>(٣)</sup> والزجاجي<sup>(٤)</sup> وابن الشجري<sup>(٥)</sup> وابن مالك<sup>(٦)</sup> وجماعة من النحويين<sup>(٧)</sup>.

والفراء من الكوفيين الذي يُعزى إليه القول بجواز التناوب ، وقد قال بالتضمين في قراءة ابن مسعود **t** : « ولقد سبقت كلمتنا على عبادنا المرسلين » مع أن القول بالتضمين هو قول البصريين ومن تابعهم الذين يمنعون تناوب حروف الجر ؛ لذا أود أن أقف عند مذهب الفراء في المسألة لأكشف ما ظهر لي :

١— ذهب الفراء في مواضع كثيرة إلى أن حرف الجر قد يقع موقع حرف آخر<sup>(٨)</sup> ، ومن أمثلة ذلك قوله : « "وعلى" و"عن" والباء في هذا الموضع بمعنى واحد ؛ لأنّ العرب تقول : "رमित عن القوس" و"بالقوس" و"على القوس" يراد به معنى واحد »<sup>(٩)</sup>.

٢— أن تناوب حروف الجر عند القائلين بجوازه قليل ؛ لذا عدّ ابن هشام قولهم : "ينوب بعض حروف الجر عن بعض" من الأمور التي اشتهرت بين المعريين ، والصواب خلافها ، وتصحيحه بإدخال "قد" التي للتقليل على قولهم : "ينوب"<sup>(١٠)</sup> ، وعلى ذلك فإنّ

(١) تأويل مشكل القرآن ٥٦٥-٥٧٨ ، وأدب الكاتب ٥٠٦-٥٢٠ .

(٢) المقتضب ٣١٨/٢-٣١٩ ، والكامل ١٠٠٠/٢-١٠٠١ .

(٣) شرح القصائد السبع ٣٢٤ .

(٤) حروف المعاني ١٢ ، ٤٧-٤٨ ، ٥٠ ، ٦٥-٦٦ ، ٧٤-٧٦ ، ٨٢-٨٧ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢-٦١٧ .

(٦) التسهيل ١٤٤-١٤٦ ، وشرحه ١٣٠/٣-١٦٥ .

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الأزهية ٢٦٧-٢٩٠ ، والمقتصد ٨٢٤/٢ ، والعوامل المائة ١٥٩-١٨٨ ، وشرح

الوافية نظم الكافية ٣٨٢-٣٨٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٦-٣٦٨ ، ومعني اللبيب ١٥١ .

(٨) معاني القرآن ٦٣/١ ، ١١٨ ، ٣٢٤ ، ٣٨٦ ، ٩/٢-١٠ ، ٧٠ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٢/٣ ، ٢٤٣-٢٤٢ .

(٩) معاني القرآن ٢٦٧/٢ .

(١٠) معني اللبيب ٨٦١ .

حروف الجر التي يقع التناوب بينها مخصوصة بحروف معينة وأساليب محددة ولا تجوز النيابة بإطلاق<sup>(١)</sup> ، وقد حملت نصوص الفراء في نيابة حروف الجر إشارات إلى ذلك ، فنراه يعين الحروف التي يقع التناوب بينها كما مر في "على" و"عن" والباء ، كما يشير أحياناً إلى أن النيابة بين الحرفين هي في موضع بعينه ، كأن يقول : « في مثل هذا الموضع »<sup>(٢)</sup> ، أو يقول : « في هذا الموضع »<sup>(٣)</sup> ، بل إنه يتجاوز ذلك إلى وضع ضابط دقيق في النيابة كما في فعل في نيابة "إلى" عن "مع" ، يقول : « وإنما يجوز أن تجعل "إلى" في موضع "مع" إذا ضمت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه ؛ كقول العرب : "إن الذود إلى الذود إبل" ؛ أي : إذا ضمت الذود إلى الذود صارت إبلاً ، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان "مع" "إلى" ؛ ألا ترى أنك تقول : "قدم فلان ومعه مال كثير" ، ولا تقول في هذا الموضع : "قدم فلان وإليه مال كثير" ، وكذلك تقول : "قد فلان إلى أهله" ، ولا تقول : "مع أهله" »<sup>(٤)</sup> .

٣- الفراء في أكثر المواضع التي وقفت عليها يذكر أن حرف الجر قد وقع موقع حرف آخر ، وأن المعنى واحد ، ولا يجاوز ذلك ، لكنّه في قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنفَعْنَا لَعَابِدًا سِرًّا مِّنْ دُونِ مَا تُنَادِيهِمْ فَيُسَبِّحُونَكَ حَتَّىٰ تُنزِلُ عَلَيْهِم مِّمَّا تُرِيدُ ﴾ ذكر نيابة "في" عن "على" ، ثم قال : « وإنما صلحت "في" ؛ لأنّه يرفع في الخشبة في طولها ، فصلحت "في" ، وصلحت "على" ؛ لأنّه يرفع فيها ، فيصير عليها »<sup>(٥)</sup> ، وكأنته بقوله هذا يريد أن "في" و"على" يجوز أن يتعاقبا في هذا الموضع ، وكل منهما باق على معناه الأصلي .

(١) للاستزادة ينظر : ما أعربه الكسائي من القرآن الكريم ٣٧٣-٣٧٩ .

(٢) معاني القرآن ١/٦٣ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٦٧ ، ٣/٢٤٦ .

(٤) معاني القرآن ١/٢١٨ .

(٥) طه : من الآية ٧١ .

(٦) معاني القرآن ٢/١٨٦ .

٤— الفراء كما سبق من القائلين بأنَّ حروف الجر قد تتناوب فيما بينها ، ومع ذلك لم يقل به في قراءة عبد الله بن مسعود **t** : « ولقد سبقت كلمتنا على عبادنا المرسلين » ، بل قال بالتضمنين كما قال به من يمنع النيابة ، وكذا قال بالتضمنين في قوله تعالى : ﴿ ۞ ﴾ : « ائْتُوا عَلَى النَّاسِ يَوْمَ الَّذِي يَخْرُجُ فِيهِ الصُّورُ ، وَهُمْ لَا يُدْرِكُونَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى النَّبِيَّ الْكَافِرَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ لِرَبِّهِ إِنَّ هُدَى اللَّهِ يَلْتَمِسُ لِكُلِّ قَوْمٍ ۗ ﴾ (١) يقول : « وقوله عز وجل : "اكتالوا على الناس" يريد : ائْتُوا من الناس ، وهما تعقبان "على" و"من" في هذا الموضع ؛ لأنه حق عليه ، فإذا قال : "اكتلت عليك" فكأنه قال : "أخذت ما عليك" ، وإذا قال : "اكتلت منك" فهو كقولك : "استوفيت منك" (٢) .

ويفهم من صنيع الفراء في الموضوعين السابقين أنه لا يلتزم بمذهبه في النيابة ، بل قد يخرج عنه إلى القول بالتضمنين إذا كان أبلغ في الدلالة على المعنى المراد .

الثاني : أن التناوب بين حروف الجر غير جائز ، وهذا المذهب عُزِي إلى أكثر البصريين (٣) ، وفي مقدمتهم الخليل (٤) وسيبويه (٥) ، ومن أخذ به الزجاج (٦) وابن جني (٧) والصيمري (٨) والشلوبين (٩) (ت ٦٤٥هـ) وابن عصفور (١٠) وجماعة من النحويين (١١) .

(١) المطففين : آية ٢ .

(٢) معاني القرآن ٢٤٦/٣ .

(٣) الاقضاء ٢٦٢/٢ ، والجني الداني ٢٥٢ ، ٣٨٩ .

(٤) المحرر ١٢٣/١ ، والجامع ٢٠٧/١ .

(٥) المحرر ١٢٣/١ ، والجني الداني ٢٥٢ ، والمساعد ٢٤٥/٢ ، وحديث سيبويه عن معاني الحروف يؤيد ذلك : ٢١٧/٤ ، ٢٣١-٢٢٤ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤١٦/١-٤١٧ .

(٧) الخصائص ٣٠٨/٢-٣١٧ .

(٨) التبصرة والتذكرة ٢٨٥/١-٢٨٦ .

(٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨١٩/٢-٨٢٠ .

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٤٩٣/١ ، ٤٩٦-٤٩٨ ، ٥١٠-٥١٣ .

(١١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٨ ، والفريد ٢٢٧/١ ، ٥٧٨ ، ٦٨٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٩/٤ .

وأصحاب هذا القول يحملون الشواهد التي استدل بها المجيزون على أحد ثلاثة أمور :

- ١- التضمين ؛ أي تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بالحرف المذكور.
  - ٢- الاستعمال المجازي ؛ أي استعارة الحرف الذي تعدى به الفعل لمعنى الحرف الذي كان ينبغي أن يتعدى به على طريقة الاستعارة التبعية كاستعارة "في" لمعنى "على" في قوله تعالى : « ولأصلبنكم في جذوع النخل »<sup>(١)</sup> حيث شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالداخل فيه.
  - ٣- حمله على نيابة حرف عن آخر شذوذاً ، وذلك إذا تعذر حمل الشاهد على التضمين أو المجاز<sup>(٢)</sup>.
- والذي يظهر لي أن مذهب المانعين من تناوب حروف الجر هو الراجح في المسألة ؛  
للأمور الآتية :

- ١- أن التصرف في قول المجيزين حاصل في الحرف ، وهو في قول المانعين في الفعل ،  
والتصرف في الأفعال أولى منه في الحروف<sup>(٣)</sup>.
- ٢- أن في قول من أجاز النيابة إجحافاً ببلاغة تلك الشواهد التي جاء الفعل متعدياً بغير حرفه على حين أن في حملها على التضمين أو المجاز إظهاراً لبلاغتها ؛ ففي قوله تعالى : « ولأصلبنكم في جذوع النخل » يجعل المجيزون "في" في الآية كـ "على" ، ولا فرق ، أما المانعون فحملوا استعمال "في" هنا على المجاز ؛ حيث شبه المصلوب لتمكنه من الجزع بالداخل فيه ، وهذا أبلغ في الدلالة على المعنى.

(١) طه : من الآية ٧١.

(٢) الجنى الداني ٤٦ ، ومغني اللبيب ١٥١ ، والتصريح ٤/٢ ، وحاشية الحضري ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٩٧-٤٩٨.

## ٦٤- إضافة (فزع) إلى (يوم) في قوله تعالى : « وهم من فزع يومئذ آمنون »

قال تعالى : ﴿ لَوْ أَنفَعُ الْيَوْمِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ الْعَذَابِ أَلِيمٌ ﴾ (١)

قال الفراء : « وقوله : " وهم من فزع يومئذ آمنون " قراءة القراء بالإضافة ، فقالوا : " وهم من فزع يومئذ " و " يومئذ " (٢) .

وقرأ عبد الله بن مسعود في إسناد بعضهم بعض الذي حدثتكم (٣) : " من فزع يومئذ " قرأها عليهم تميم هكذا : " وهم من فزع يومئذ " ، فأخذها بالتنوين والنصب (٤) ، والإضافة أعجب إليّ وإن كنت أقرأ بالنصب ؛ لأنه فرع معلوم ، ألا ترى أنه قال : ﴿ لَوْ أَنفَعُ الْيَوْمِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ الْعَذَابِ أَلِيمٌ ﴾ (٥) ، فصيره معرفة ، فأن أضيفه فيكون معرفة أعجب إليّ ، وهو صواب (٦) .

(١) النمل : آية ٨٩ . ومثلها في التوجيه عند الفراء : قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنفَعُ الْيَوْمِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ الْعَذَابِ أَلِيمٌ ﴾ [ إبراهيم : من الآية ٣٤ ] في قراءة الجمهور بإضافة " كل " إلى " ما " ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنفَعُ الْيَوْمِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ الْعَذَابِ أَلِيمٌ ﴾ [ الصافات : آية ٦ ] في قراءة إضافة " زينة " إلى " الكواكب " ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنفَعُ الْيَوْمِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ الْعَذَابِ أَلِيمٌ ﴾ [ ص : آية ٤٦ ] في قراءة إضافة " خالصة " إلى " ذكرى " . وهي في معاني القرآن على الترتيب : ٧٧/٢ ، ٣٨٢ ، ٤٠٧ .  
(٢) قرأ عاصم وحمزة والكسائي بتنوين " فزع " وفتح الميم من " يومئذ " ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو بغير تنوين وكسر الميم ، ومعهم نافع في رواية إسماعيل بن جعفر .  
السبعة ٤٨٧ ، والتيسير ١٧٠ ، والإقناع ٧٢١/٢ ، والنشر ٣٤٠/٢ .

(٣) الإسناد الذي أشار إليه ذكره قبلاً عند قوله : ﴿ لَوْ أَنفَعُ الْيَوْمِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ الْعَذَابِ أَلِيمٌ ﴾ [ النمل : من الآية ٨٧ ] ، وفيه : « حدثنا الفراء قال : حدثني عدة منهم المفضل الضبي وقيس وأبو بكر كلهم عن جحش بن زياد الضبي عن تميم بن حذلم . ينظر : ٣٠١/٢ .

(٤) هي قراءة الكوفيين عاصم وحمزة والكسائي كما سبق .

(٥) الأنبياء : من الآية ١٠٣ .

(٦) معاني القرآن ٣٠١/٢ .

ذكر الفراء في قوله تعالى : « وهم من فرع يومئذ آمنون » ثلاث قراءات : قراءة إضافة "فزع" إلى "يوم" مع كسر الميم ، وقراءة الإضافة مع فتح الميم ، وقراءة تنوين "فزع" مع فتح الميم.

وحديث الفراء انصب على قراءة الإضافة ، فإنه اختارها على قراءة التنوين التي يقرأ بها ، وعلل اختياره هذا بأن الفزع فيها يكون معرفة ، فيوافق المراد ؛ إذ المراد فزع معلوم بدليل مجيئه معرفاً في قوله تعالى : « لا يحزنهم الفزع الأكبر ».

ولم يشير الفراء إلى وجه فتح الميم من "يومئذ" وكسرها في قراءة الإضافة ، وأشار إلى ذلك من جاء بعده. أمّا الكسر فعلى أنّ "يوم" معرب مجرور بالإضافة ، وأمّا الفتح فعلى أنّ "يوم" مبني لإضافته إلى مبني<sup>(١)</sup>.

وتابع أبو عبيد الفراء في اختياره قراءة الإضافة ؛ لكنّه خالفه في علة الاختيار ، فالعلة عند أبي عبيد أنّ الفزع في قراءة الإضافة أعم منه في قراءة التنوين ، وعلى ذلك يكون الأمن في قراءة الإضافة من جميع فزع ذلك اليوم ، بخلاف قراءة التنوين فإنّ الأمن يكون فيها من فزع مخصوص<sup>(٢)</sup> . وقد تبع أبا عبيد جماعة فرّقوا تفريقه بين القراءتين في معنى الفزع ، لكنّهم لم يختاروا قراءة الإضافة كما فعل أبو عبيد<sup>(٣)</sup>.

وخالف الفارسي أبا عبيد ؛ فالفزع عنده بمعنى واحد في القراءتين ، فيجوز أن يراد به فزع واحد ، ويجوز أن يراد به كثرة ؛ لأنّه مصدر ، والمصادر تدل على الكثرة<sup>(٤)</sup>.

ومنهم من ذهب إلى أنّ المراد بالفزع في الآيتين فزع مخصوص ، وهو الفزع الحاصل

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٢٤/٣ ، وإعراب القراءات السبع ١٦٦/٢ ، والكشف ١٧٠/٢ ، وغرائب التفسير ٨٦٠/٢ ، والمحزر ١٣٨/١٢ ، وكشف المشكلات ١٠١٧/٢ ، والموضح ٩٧٥/٢ ، والبيان ٢٢٨/٢ .

(٢) الجامع ٢٤٥/١٣ .

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الكشف ١٦٢/٣ ، وأنوار التنزيل ٤٢٤/٦ ، والبحر ١٠٢/٧ .

(٤) الحجة ٤٠٩/٥ .

من مشاهدة العذاب بعد تمام المحاسبة وظهور السيئات والحسنات ، وهو الفرع المشار إليه في قوله تعالى : « لا يجزئهم الفرع الأكبر » . ودفع هؤلاء أن يكون المراد بالفرع في قراءة الإضافة جميع الأفرع الحاصلة فيه ، وإنما كانت الإضافة ؛ لبيان أن ذلك الفرع هو أعظم الأفرع وأكبرها وأن ما عداه ليس بفرع إذا ما قيس به<sup>(١)</sup> .

---

(١) روح المعاني ١٠/٢٤٦-٢٤٧ .

## ٦٥- إثبات نون الجمع في اسم الفاعل المضاف إلى ضمير

قال تعالى : ﴿ قَالُوا لَوْلَا جَاءَنَا السَّمُومُ إِذْ نَادَيْنَا بِكَ يَا قَوْمِ لَكُنَّا عَنْهَا كَاهِنِينَ ۗ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ۗ وَلَوْلَا رَحْمَةُ رَبِّنَا لَكُنَّا عَنْهَا كَاهِنِينَ ۗ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ۗ وَلَوْلَا رَحْمَةُ رَبِّنَا لَكُنَّا عَنْهَا كَاهِنِينَ ۗ ﴾ (١)

قال الفراء : « وقد قرأ بعض القراء (٢) : "قال هل أتم مطلعون فأطلع" ، فكسر النون وهو شاذ ؛ لأنّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكني عنه ، فمن ذلك أن يقولوا : "أنت ضاربي" ، ويقولون للثنين : "أنتما ضارباي" ، وللجميع : "أتم ضاربي" ، ولا يقولون للثنين : "أنتما ضارباني" ، ولا للجميع : "ضاربوني" . وإنما تكون هذه النون في "فعل" و"يفعل" مثل : "ضربوني" ، و"يضربني" ، و"ضربني" . وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى ، فيقول : "أنت ضاربي" ، يتوهم أنه أراد : "هل تضربني؟" فيكون ذلك على غير صحة ، قال الشاعر (٣) :

هل الله من سرور العلاء مريحني  
ولمّا تقسمي النّبار الكوانس  
النّبر : دابة تشبه القُراد ، وقال آخر (٤) :

(١) الصافات : آية ٥٤-٥٥ .

(٢) قراءة "مُطَّلَعُونَ" بالطاء غير المشددة والنون المكسورة ، و"أَطَّلَعُ" مبنياً للمفعول قراءة نسبت إلى ابن عباس وعمار ابن أبي عمّار وابن أبي عبله وابن محيصن وغيرهم .

جامع البيان ٦١/٢٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٠٤/٤ ، وشرح السيرافي ٨٩/٤ ، والمحاسب ٢١٩/٢ ، وشواذ القراءات ٤٠٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٤١٢/٢ .

(٣) من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو في : المعاني الكبير ٦٧٧/٢ ، وضرائر الشعر ٢٧ .

(٤) من الوافر ، يُنسب إلى يزيد بن مخزّم الحارثي في : تذكرة النحاة ٤٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٥٧/٦ ، والدرر ٢١٢/١ . وغير منسوب في : جامع البيان ٦١/٢٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٠٥/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، والمحاسب ٢٢٠/٢ ، ورفص المبان ٣٦٣ ، والمقرب ١٣٨ .

ويروى البيت برواية لا شاهد فيها ، يقول الزجاج : « والذي أنشدنيه محمد بن يزيد : "أيسلمني إلى قومي" . معاني القرآن وإعرابه ٣٠٥/٤ .

وما أدري وظنّي كلُّ ظنٍّ أمُسلمني إلى قومي شراحي  
يريد : شراحي<sup>(١)</sup>، ولم يقل : "أمُسلمي" ، وهو وجه الكلام ، وقال آخر<sup>(٢)</sup> :

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من مُحدث الأمر مُعظما  
ولم يقل : "الفاعلوه" ، وهو وجه الكلام . وإنما اختاروا الإضافة في الاسم المكني ؛  
لأنّه يخلط بما قبله ، فيصير الحرفان كالحرف الواحد ؛ فلذلك استحبوا الإضافة في المكني ،  
وقالوا : "هما ضاربان زيداً" ، و"ضاربا زيداً" ؛ لأنّ "زيداً" في ظهوره لا يخلط بما قبله ؛ لأنّه  
ليس بحرف واحد ، والمكني حرف<sup>(٣)</sup> .

= وقال أبو حيان : « قال أبو محمد : دَمَر الفراء على هذا البيت ، وغيّر ضربه ؛ ليجعل "أمسلمني" باباً من النحو ،  
والصواب ... :

فما أدري وظني كل ظن  
أيسلمني بنو البدء اللقاح .

تذكرة النحاة ٤٢٢ . وينظر المقاصد النحوية ٣٨٥/١-٣٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٠/٢ . قال البغدادي عما  
ذكره أبو حيان : « وأنا لا أقبل هذه الحكاية ؛ فإنّ الفراء أجلّ من أن يذكر بمثل هذه النقيصة ، ومن هو أبو محمد  
حتى يفترى على الفراء وينقل كلامه ويقبل؟! » .

شرح أبيات المغني ٥٧/٦ .

وأبو محمد الذي نقل عه أبو حيان هو أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني ، وقد نقله من  
كتابه "زلات العلماء" . ينظر : تذكرة النحاة ٤٢٣ .

(١) قال النحاس عن ترخيم "شراحي" : « وهذا من أقبح الضرورات أن يرحم في غير النداء . إعراب القرآن ٤٢٣/٣ .

(٢) من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو غير منسوب في : الكتاب ١٨٨/١ ، والكامل ٤٦٨/١ ، ومجالس ثعلب  
١٥٠/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٠٥/٤ ، وإعراب القرآن ٤٢٢/٣ ، وشرح السيرافي ٨٨/٤ ، وما يحتمل الشعر من  
الضرورة ٥٥ ، وعلل القراءات ٥٧٧/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٨ ، وشرح المفصل ١٢٥/٢ ، وأمالي ابن  
الحاجب ٣٩١/١ ، وخرانة الأدب ٢٦٦/٤-٢٧٠ .

و"محدث الأمر" : حادثه . و"معظما" : الأمر يعظم دفعه . ويروى البيت في الكتاب والكامل : "الأمرونه" بدل  
"الفاعلونه" .

وقال سيبويه عن البيت : « زعموا أنه مصنوع » .

(٣) معاني القرآن ٣٨٥/٢-٣٨٦ .

قراءة "مُطْلَعُونَ" من القراءات التي استشكلها النحويون ؛ لإضافة اسم الفاعل فيها إلى ياء المتكلم مع ثبوت النون ، والقياس حذف النون ، فيقال : "مُطْلَعِيَّ" ، ولا وجه لثبوت النون ؛ لأنها إن كانت نون وقاية فهي لا تدخل على الأسماء<sup>(١)</sup> ، وإن كانت نون جمع فحقها الحذف عند الإضافة.

ومجمل ما ذكره النحويون في توجيه القراءة أقوال ثلاثة ، أصدرها بما ذكره الفراء :

### توجيه الفراء :

ذهب الفراء إلى أن النون في "مُطْلَعُونَ" هي نون الجمع ، وقد ثبتت شذوذاً مع إضافة اسم الفاعل إلى الضمير<sup>(٢)</sup> ، وعلل الفراء وجوب إضافة اسم الفاعل إلى الضمير هنا بأن الضمير يختلط بما قبله ، فكأنه معه كلمة واحدة بخلاف الاسم الظاهر<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الفراء شواهد من الشعر لمجيء اسم الفاعل مضافاً إلى الضمير مع ثبوت التنوين أو نون الجمع فيه ، لكنّه جعل ذلك خاصاً بضرورة الشعر ، وعلل ذلك بقوله :

(١) في قول الجمهور ، وسيأتي أن ابن مالك أجاز دخولها على اسم الفاعل و"أفعل" التفضيل.

(٢) اختلف النحويون في محل الضمير المتصل باسم الفاعل ؛ فذهب سيبويه إلى اعتبار المضمير بالمظهر في هذا الباب ؛ فالضمير بعد اسم الفاعل المجرد من "أل" في محل جر ، وبعد اسم الفاعل المفرد المقترن بـ"أل" في محل نصب . أمّا الضمير بعد اسم الفاعل المقترن بـ"أل" حال تثنيته أو جمعه بالواو والنون فالمختار فيه أن يكون في محل جر ، ويجوز أن يكون في محل نصب ، ووافق الفراء سيبويه فيما ذهب إليه إلا في اسم الفاعل المفرد المقترن بـ"أل" ، فأجاز فيه النصب والجر جميعاً.

وذهب الأخفش وهشام الضرير إلى أن الضمير في محل نصب مطلقاً ، وذهب المبرد في أحد قوليه والرماني والزحخشري إلى أنه في محل جر مطلقاً.

تنظر المسألة في : الكتاب ١/١٨٧-١٨٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٦ ، ٣٨٥-٣٨٦ ، وشرح السيرافي ٤/٨٧-٨٩ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٢٣-٢٢٤ ، والمفصل ١٠٥-١٠٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٤-١٢٥ ، وشرح التسهيل ٣/٨٣-٨٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢-٢٣٣ ، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٥-٢٢٧٦ ، والمساعد ٢/٢٠٤ ، وشفاء العليل ٢/٦٣٠.

(٣) تنظر العلة أيضاً في : الكتاب ١/١٨٧-١٨٨ ، وشرح المفصل ٢/١٢٣-١٢٥.

« وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى ، فيقول : "أنت ضاربني" يتوهم أنه أراد : "هل تضربني؟" ، فيكون ذلك على غير صحة» ، ومراد الفراء أن الشاعر ربما اضطر فأثبت التنوين أو نون الجمع في اسم الفاعل عند الإضافة إجراء له مجرى الفعل المضارع لأنه بمعناه<sup>(١)</sup> . ويظهر لي من قوله : « وربما غلط » وقوله : « فيكون ذلك على غير صحة » أنها ضرورة قبيحة جداً ، ولا وجه لها عنده .

وربما فهم من قول الفراء : « يتوهم أنه أراد : "هل تضربني؟" أنه يريد أن النون في القراءة والشواهد التي أوردها هي نون الوقاية ، وذلك عندي غير مستقيم ؛ لأنه لو استقام في القراءة<sup>(٢)</sup> وفي البيتين الأولين اللذين ذكرهما فإنه لا يستقيم في البيت الأخير الذي أورده ، وهو قوله :

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من مُحدث الأمر مُعظما

لأنّ الضمير المتصل باسم الفاعل هنا الهاء ، ونون الوقاية لا تصاحب إلا ياء المتكلم ، وقد ساق الفراء شواهد جميعاً في مساق واحد ، ولم يفرّق بينها . ثمّ إنّ الفراء علل شذوذ القراءة بأنّ العرب لا تجيز في اسم الفاعل إذا وقع بعده ضمير إلا الإضافة ممّا يدل على أنّ النون عنده نون الجمع التي تحذف للإضافة .

ومن ذهب إلى أنّ النون في القراءة نون الجمع غير أنّه لحنّ القراءة أبو حاتم<sup>(٣)</sup> والنحاس<sup>(٤)</sup> وغيرهما<sup>(٥)</sup> .

ومن حكم بشذوذها لذلك الزجاج<sup>(٦)</sup> والأزهري<sup>(٧)</sup> والطوسي<sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر ذلك أيضاً في : ضرائر الشعر ٢٧ .

(٢) ذهب إلى أنّ النون نون الوقاية جماعة من النحويين كما سيأتي في التوجيه الثاني .

(٣) المحتسب ٢/٢٢٠ ، والمحرر ١٣/٢٣٦ ، والبحر ٧/٣٦١ ، والدر ٩/٣٠٩ .

(٤) إعراب القرآن ٣/٤٢٢ .

(٥) ينظر ذلك من خلال الكتب الآتية : المشكل ٢/٦١٣ ، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٣٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٠٥ ، وذكر أنّ للقراءة وجهاً عند الجماعة لكنّه لم يذكره .

(٧) علل القراءات ٢/٥٧٧ .

(٨) التبيان في تفسير القرآن ٨/٤٩٨ .

التوجيه الثاني :

أنَّ النون في "مُطَّلَعُونَ" نون الوقاية دخلت على اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع؛ لقربه منه.

وهذا التوجيه لابن جني<sup>(١)</sup>، واختاره أبو حيان<sup>(٢)</sup>، واقتصر عليه الأنباري<sup>(٣)</sup> وابن مالك<sup>(٤)</sup> وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وجوزّه الزمخشري<sup>(٦)</sup> والمتجرب<sup>(٧)</sup> وغيرهما<sup>(٨)</sup>.

واستدل ابن جني لما ذهب إليه بتوكيد اسم الفاعل بالنون في قول الشاعر<sup>(٩)</sup> :

أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

أمَّا ابن مالك فاستدل بأنَّ الأصل في الأسماء المعربة المصاحبة الياء أن تلحقها نون الوقاية ؛ لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعت من ذلك كان أصلاً متروكاً ، إلا أنَّهم نهبوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما في هذه القراءة ، وقوله صلى الله عليه وسلم لليهود : "هل أنتم صادقوني؟"<sup>(١٠)</sup>، وقول الشاعر :

(١) المحتسب ٢/٢٢٠.

(٢) البحر ٧/٣٦١.

(٣) البيان ٢/٣٠٥.

(٤) شرح التسهيل ١/١٣٩.

(٥) المحرر ١٣/٢٣٦.

(٦) الكشاف ٣/٣٤١.

(٧) الفريد ٤/١٣٢-١٣٣.

(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الجامع ١٥/٨٣، وأنوار التنزيل ٧/١٣٣، والدر ٩/٣٠٩.

(٩) من الرجز ، لرؤبة في : ملحق ديوانه ١٧٣، وهو أيضاً في : إعراب ثلاثين سورة ١٣٨، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢، والمحتسب ٢/٢٢٠، وضرائر الشعر ٣١، ومغني اللبيب ٤٤٣.

(١٠) ذكر ابن مالك أنه بهذا اللفظ في ثلاثة مواضع من الحديث في أكثر نسخ البخاري . شواهد التوضيح والتصحيح ١٧٨. والأمر على ما ذكر ابن مالك في : صحيح البخاري "دار إحياء التراث العربي" ، كتاب الطب، باب (٥٥)

وما أدري وظنّي كلُّ ظنٍّ  
أمسلمني إلى قومي شراحي  
وقول الشاعر (١) :

وليس بمُعَيَّبِي وفي الناس مُمْتَعٌ  
صديقٌ إذا أعيأ عليّ صديقٌ  
وقول الشاعر (٢) :

وليس الموافيني ليرفد خائبًا      فإنّ له أضعاف ما كان أملاً (٣)  
وبين أصحاب هذا التوجيه خلاف ، فابن جني يرى أنّ القراءة جاءت على لغة  
ضعيفة ، وما جاء عليها من أبيات شاذ لا يقاس عليه (٤) .  
والزمخشري يرى أنّ مثل ذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر دون سعة الكلام (٥) ،  
وتابعه في ذلك الأنباري (٦) والمنتجب (٧) .

أمّا ابن مالك فأجاز أنّ تلحق نون الوقاية باسم الفاعل في سعة الكلام على قلة (٨) .

= ١٨٠/٧ ، وفتح الباري ٢٤٥/١٠ ، قال ابن حجر : "قال ابن التين : ووقع في بعض النسخ "صادقي" بتشديد الباء  
بغير نون" . ورواية "صادقي" في : صحيح البخاري "دار الطباعة العامرة بإستانبول" ، كتاب الجزية ، باب (٧)  
٦٦/٤ ، وكتاب الطب ، باب (٥٥) ٣٢/٧ ، وفتح الباري ، كتاب الجزية ، باب (٧) ٢٧٢/٦ .  
(١) من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو في : ضرائر الشعر ٢٧ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١ ، وشواهد التوضيح  
والتصحيح ١٧٨ ، والأشباه والنظائر ٦٦٤/٣ ، وشرح الأشموني ١٣٦/١ .  
وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أنّ البيت أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه ، ويروى البيت في بعض  
المصادر السابقة : رفيق إذا أعيأ عليّ رفيق .  
(٢) من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو في : شرح التسهيل ١٣٨/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٧٨ ، وتوضيح  
المقاصد والمسالك ٣٨٨/١ ، ومغني اللبيب ٤٥١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/١ ، وجمع الهوامع ٦٥/١ ، وشرح الأشموني  
١٣٦/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٣٩/١ .

(٤) المحتسب ٢٢٠/٢ .

(٥) الكشاف ٣٤١/٣ .

(٦) البيان ٣٠٥/٢ .

(٧) الفريد ١٣٢/٤ .

(٨) التسهيل ٢٥ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٧٨ .

التوجيه الثالث :

أنّ الضمير المتصل وهو الياء في "مُطْلَعُونَ" وضع موضع الضمير المنفصل ،  
والتقدير : "مُطْلَعُونَ إِيَّاي".

وهذا التوجيه للزمخشري<sup>(١)</sup> ، وجوّزه المنتجب<sup>(٢)</sup> والبيضاوي<sup>(٣)</sup> .

واستدل الزمخشري لوضع الضمير المتصل موضع المنفصل بقول الشاعر :

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من مُحدّث الأمر مُعظما  
وردّ أبو حيان هذا التوجيه ؛ إذ الموضع هنا ليس من مواضع الضمير المنفصل حتى  
يُقال : إنّ الضمير المتصل قد وضع موضعه<sup>(٤)</sup> .

وأجاب السمين بأنّ أبا حيان إنّما ردّ هذا التوجيه ؛ لأنّه رأى أنه يمكن اتصال الضمير ،  
ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله ، وهذا غير مسلم ؛ فإنّ الضمير لا يمكن  
اتصاله حال ثبوت النون ، فيكون الموضع موضع الضمير المنفصل<sup>(٥)</sup> .

هذه هي توجيهات القراءة ، وظاهر أنّها تشترك في الاستدلال ببعض الشواهد ،  
وتختلف في توجيهها<sup>(٦)</sup> ، والذي يترجح عندي في توجيه القراءة هو توجيه الفراء وتوجيه ابن

(١) الكشاف ٣/٣٤١ .

(٢) الفريد ٤/١٣٢ .

(٣) أنوار التنزيل ٧/١٣٢ .

(٤) البحر ٧/٣٦١ .

(٥) الدر ٩/٣١٠ ، وينظر : حاشية زاده ٧/١٣٣ .

(٦) بقي من المذاهب في الشواهد ما ذهب إليه المبرد والسيرافي في قول الشاعر :

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من مُحدّث الأمر مُعظما

وقول الشاعر :

ولم يرتفق والناس محتضرونه لديه وأيدي المعتفين رواهقه

إذ ذهبوا إلى أنّ الهاء المتصلة باسم الفاعل في الشاهدين هي هاء السكت . وإنّما ذهب المبرد إلى ذلك ؛ لأنّه يرى أنّ  
التنوين أو نون الجمع لا تثبت مع اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ولو في ضرورة الشعر . يقول : « وليس أحد من

حني ، وإنما جعلت هذين التوجيهين بمترلة واحدة ؛ لأنّ القراءة تحتملها ، ولكل واحد منهما من الشواهد ما يقوّيه ويثبته وينفي عنه الاحتمال ، أمّا ما يثبت أنّ التنوين أو نون الجمع قد تلحق اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ضرورة ، فقول الشاعر :

هم القائلون الخير والفاعلونه  
إذا ما خشوا من مُحدّث الأمر مُعظما  
وقول الشاعر (١) :

ولم يرتفق والنّاس مُحتضرونه  
جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه  
إذ لا يستقيم جعل النون فيهما نون وقاية ؛ لأنّ الضمير المتصل باسم الفاعل ليس ياء المتكلم.

وأما ما يثبت أنّ نون الوقاية قد تلحق باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم ضرورة فقول الشاعر :

وليس بمعيبي وفي الناس مُمتّع  
صديق إذا أعيأ عليّ صديق  
وقول الشاعر :

= النحويين المفتشين يميز مثل هذا في الضرورة . الكامل ٤٦٨/١ .

وسيؤيه يميز ذلك في الضرورة . الكتاب ١٨٨/١ .

وهذا المذهب ضعّفه بعض النحويين ؛ لما فيه من إدخال هاء السكت على معرب ، وإثباتها في الوصل ، وتحريكها ، وحقها أن تدخل على مبني ، وأن تلحق في الوقف ، وأن تكون ساكنة .

الكامل ٤٦٨/١ ، وشرح السيرافي ٨٩/٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٥٥-٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٢ ، وضرائر الشعر ٢٨ .

(١) من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو في : الكتاب ١٨٨/١ ، والكامل ٤٦٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٥٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٨ ، وشرح المفصل ١٢٥/٢ ، وضرائر الشعر ٢٨ ، والمقرب ١٣٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٦/٤ ، ٢٧١ ، والدر ٣١٢/٩ .

قوله : " ولم يرتفق " من الارتفاق : وهو الاتكاء على المرفق ، ومراده أنه لم يشتغل عن حوائج الناس . " محتضرونه " : أي حاضرون عنده . و" المعتفين " : الذين يأتون يطلبون الإحسان والمعروف . و" رواهقه " : جمع " راهقه " من رهقه إذا غشيه وأتاه .

وليس الموافبي يُرْفَدَ خائبًا فإنَّ له أضعاف ما كان أملاً فالنون في "بمُعَيِّنِي" لا يمكن أن تكون تنوينًا ؛ لأنَّ ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة الساكن ، وقد ثبتت الياء الثانية في "بمُعَيِّنِي" . وكذا لا يمكن أن تكون النون في "الموافبي" تنوينًا ؛ لأنَّ التنوين لا يصاحب الألف واللام<sup>(١)</sup> .

وإذا ثبت ذلك فما جاء من الشواهد محتملاً الوجهين فهو محتمل لهما على السواء ، وكلُّ منهما خاص بالشعر ، وما جاء منه في النثر فمما يحفظ ولا يقاس عليه .

أمَّا توجيه الزمخشري فلا وجه له ؛ لأنَّ الموضع ليس موضع الضمير المنفصل كما ذكر أبو حيان ، ولو سلم بأنَّ الموضع موضع المنفصل فإنه لا يخرج القراءة والشواهد المسموعة الأخرى إلى وجه قويٍّ ؛ إذ وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل من الضرورات الشعرية .

---

(١) شرح التسهيل ١/١٣٨-١٣٩ .

## ٦٦- إضافة الشيء إلى نفسه

قال تعالى : ﴿ قَالُوا يَا قَوْمِ إخواننا أقتربنا من أنفسنا فما لجناؤنا لنفسنا لعلنا نؤتمن ﴾ (١).

قال الفراء : « وقوله : "أو آتيكم بشهاب قبس" نون عاصم والأعمش في الشهاب والقبس ، وأضافه أهل المدينة : "بشهاب قبس" (٢) ، وهو بمنزلة قوله : ﴿ قَالُوا يَا قَوْمِ إخواننا أقتربنا من أنفسنا ﴾ (٣) مما يضاف إلى اسمه إذا اختلف أسماؤه» (٤).

اختلف النحويون في توجيه قراءة : « بشهاب قبس » بالإضافة ، ولهم في ذلك توجيهان :

توجيه الفراء :

ذهب إلى أن إضافة "شهاب" إلى "قبس" من إضافة الشيء إلى نفسه كما اختلف اللفظان. والفراء هنا على مذهب الكوفيين الذين يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلفت ألفاظه.

وما ذهب إليه الفراء في القراءة اقتصر عليه الكرمانى (٥) ، وجوزّه ابن خالويه (٦) وأبو

(١) النمل : آية ٧. ومثلها في التوجيه عند الفراء قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا قَوْمِ إخواننا أقتربنا من أنفسنا ﴾ [ الدخان :

٣٠ ] في قراءة : "عذاب المهين" ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا قَوْمِ إخواننا أقتربنا من أنفسنا ﴾ [ القمر :

آية ٣١ ] في قراءة إضافة "هشيم" إلى "المحتظر" بفتح الطاء. وهي في معاني القرآن على الترتيب : ٤١/٣ ، ١٠٨.

(٢) قرأ بتنوين "شهاب" عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ باقي السبعة بالإضافة.

السبعة ٤٧٨ ، والتيسير ١٦٧ ، والإقناع ٧١٩/٢ ، والنشر ٣٣٧/٢.

(٣) يوسف : من الآية ١٠٩.

(٤) معاني القرآن ٢٨٦/٢.

(٥) مفاتيح الأغاني ٣١٠.

(٦) إعراب القراءات السبع ١٤٣/٢.

زرعة<sup>(١)</sup>.

وردّ النحاس هذا التوجيه ، يقول : « إضافة الشيء إلى نفسه محال عند البصريين ؛ لأنّ معنى الإضافة في اللغة : "ضم شيء إلى شيء" ، فمحالٌ أن يضم الشيء إلى نفسه ، وإنما يضاف الشيء إلى الشيء ليبيّن به معنى الملك والنوع ، فمحال أن يُبيّن أنّه مالك نفسه أو من نوعها<sup>(٢)</sup> .

التوجيه الثاني :

أن بين "شهاب" و"قبس" عموم وخصوص ، فالشهاب كل أبيض ذي نور ، فيقع على النار وعلى غيرها<sup>(٣)</sup> ، والقبس الشعلة من النار<sup>(٤)</sup> ؛ فالشهاب على هذا يكون قبساً ويكون غير قبس .

وعلى ذلك فالإضافة في "شهاب قبس" بيانية من إضافة الشيء إلى جنسه مثل : خاتم فضة . وهذا التوجيه اقتصر عليه النحاس<sup>(٥)</sup> والمهدوي<sup>(٦)</sup> والباقولي<sup>(٧)</sup> والأنباري<sup>(٨)</sup> وغيرهم<sup>(٩)</sup> ، وجوّزه ابن خالويه<sup>(١٠)</sup> وأبو زرعة<sup>(١١)</sup> .

(١) حجة القراءات ٥٢٣ .

(٢) إعراب القرآن ١٩٨/٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٨/٣ .

(٤) ينظر "قبس" في : تهذيب اللغة ٤١٩/٨ ، والصحاح ٩٦٠/٣ ، واللسان ١٦٧/٦ .

(٥) إعراب القرآن ١٩٨/٣ .

(٦) شرح الهداية ٤٥٢/٢ .

(٧) كشف المشكلات ١٠٠١/٢ .

(٨) البيان ٢١٨/٢ .

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : غرائب التفسير ٨٤٢ ، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٢٨٥ ، والكشاف ١٣٧/٣ ، والموضح ٩٥٠/٢ ، والتبيان ١٠٠٤/٢ ، والفريد ٦٧٢/٣-٦٧٣ ، وإبراز المعاني ٦٢٥ ، والجامع ١٥٧/١٣ ، وأنوار التنزيل ٣٥٧/٦ ، ومدارك التنزيل ٢٩٧/٣ ، والبحر ٥٥/٧ ، والدر ٥٧٢/٨-٥٧٣ .

(١٠) إعراب القراءات السبع ١٤٣/٢ .

(١١) حجة القراءات ٥٢٣ .



وذهب البصريون<sup>(١)</sup> والزجاج<sup>(٢)</sup> وابن السراج<sup>(٣)</sup> والنحاس<sup>(٤)</sup> والفارسي<sup>(٥)</sup> وغيرهم<sup>(٦)</sup> إلى أن ذلك لا يجوز ؛ لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه إن كان معرفة كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن كان نكرة فإضافته إلى اسمه تزيده تنكيراً<sup>(٧)</sup> .

وأما ما استدل به الكوفيون من السماع فمؤول عند هؤلاء المانعين<sup>(٨)</sup> .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم هو الراجح ؛ لكثرة المسموع من ذلك<sup>(٩)</sup> ، وتأويل تلك الشواهد فيه تكلف ظاهر ، ومتى أمكن الحمل على وجه لا تأويل فيه كان أولى .

وإذا تبين ذلك فإن خير ما تحمل عليه القراءة هو توجيه الفراء ؛ لأن الراجح جواز إضافة الشيء إلى نفسه ، كما أن توجيه الفراء يجعل القراءة تتفق وقراءة : « بشهاب قيس »

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٩٨/٣ ، والإنصاف م (٦١) ٤٣٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعراجه ١٣١/٣-١٣٢ .

(٣) الأصول ٨/٢ ، والموجز في النحو ٦١ .

(٤) إعراب القرآن ١٩٨/٣ ، ١٣٢/٤ ، ٢٢١ .

(٥) الإيضاح ٢٧١-٢٧٢ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الخصائص ٢٦/٣ ، والمفصل ١١٣ ، والبيان في شرح اللمع ٢٧٠ ، والإنصاف ٤٣٨/٢ ، والتخمير ٣٤/٢-٣٥ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٠٢/٢-٦٠٨ ، وشرح الكافية لابن جمعة ٢٧٦/١-٢٧٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٩٧/٢-٧٩٨ ، وائتلاف النصرة ٥٤-٥٥ .

(٧) الخصائص ٢٦/٣ ، والإنصاف ٤٣٧/٢-٤٣٨ ، وينظر أيضاً بعض ما استدلوا به في : شرح الكافية لابن الحاجب ٦٠٢/٢ ، وشرح الكافية لابن جمعة ٢٧٦/١-٢٧٧ .

(٨) تنظر تأويلاتهم في : إعراب القرآن للنحاس ١٩٨/٣ ، ١٣٢/٤ ، ٢٢١ ، ٢٧٣ ، والبيان في شرح اللمع ٢٧٠ ، والإنصاف ٤٣٨/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٠٣/٢-٣٠٨ ، وشرح الكافية لابن جمعة ٢٧٦/١-٢٧٨ ، وجمع الهوامع ٢٧٦/٤ .

(٩) شرح التسهيل ٢٣١/٣-٢٣٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن ق ٣ ٢٧٩-٢٨٩ .

— بالتنوين — في المعنى ؛ لأنّ "قبس" في قراءة التنوين بدل من "شهاب" أو نعت له<sup>(١)</sup> ، وعلى ذلك فالقبس هو الشهاب في المعنى ، وكذا الأمر في قراءة الإضافة على توجيه الفراء.

---

(١) ينظر هذا الإعراب في : معاني القرآن وإعرابه ٤/١٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٩٩ ، وإعراب القراءات السبع ٢/١٤٣ ، والفريد ٣/٦٧٢ .

## ٦٧- إضافة (قبل) و(بعد)

قال تعالى : ﴿ قُلْ لِيُحْيِيَنَّ اللَّهُ لَكُمْ أَرْحَامَكُمْ كَمَا أَحْيَاكُمْ فَأُتِيَ لَكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ آيَاتٌ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾

(١) ﴿ قُلْ لِيُحْيِيَنَّ اللَّهُ لَكُمْ أَرْحَامَكُمْ كَمَا أَحْيَاكُمْ فَأُتِيَ لَكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ آيَاتٌ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾

قال الفراء : « وقوله : "لله الأمر من قبل ومن بعد" القراءة بالرفع بغير تنوين (٢) ؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة ، فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان ؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقطت مما أضيفتهما إليه ، وكذلك ما أشبههما كقول الشاعر (٣) :

إِنْ تَأْتِ مِنْ تَحْتِ أَجْتَهَا مِنْ عَلٍ

ومثله قول الشاعر (٤) :

إِذَا أَنَا لَمْ أُؤْمِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

ترفع إذا جعلته غاية ، ولم تذكر بعده الذي أضيفته إليه فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت : "لله الأمر من قبل ومن بعد" ، كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه "قبل" و"بعد" . وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها (٥) : "لله الأمر من قبل ومن بعد" يخفض "قبل"

(١) الروم : الآيات ١-٤ .

(٢) هي قراءة الجمهور . البحر ١٦٢/٧ .

(٣) من الرجز ، لم أقف على قائله . وهو في : تهذيب اللغة "بعد" ٢/٤٤٢ ، واللسان ٣/٩٢ ، والخزانة ٦/٥٠٤ .

(٤) من الطويل ، نُسب إلى عُنَيِّ بْنِ مَالِكِ الْعُقَيْلِيِّ فِي : الكامل ١/٨٥ ، واللسان "ورى" ١٥/٣٩٠ . والبيت غير منسوب في : شرح المفصل ٤/٨٧ ، وشرح شذور الذهب ١٠٢ ، والتصريح ٢/٥٢ ، وهمع الهوامع ١/٢١٠ ، والخزانة ٦/٥٠٤ .

(٥) لم أجد هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات ، أما قول النحاس : « وحكى الكسائي عن بعض بني أسد : "لله الأمر من قبل ومن بعد" ، الأول مخفوض منون ، والثاني مضموم بلا تنوين » [إعراب القرآن ٣/٢٦٢-٢٦٣] فإنه لا يوافق ما ذكره الفراء ؛ لأن "قبل" في حكاية الفراء مخفوضة دون تنوين كما سيأتي مناقشة ذلك ، وحكاية النحاس في : الجامع ١٤/٧ ، والبحر ٧/١٦٢ ، والدر ٩/٣٢ .

ويرفع "بعد" على ما نوى ، وأنشدني هو — يعني الكسائي — (١) :

أكابدها حتى أعرّس بعدما يكون سُحِيرًا أو بُعيد فأهجعها  
أراد : "بُعيد السَّحَر" ، فأضمره ، ولو لم يُرد ضمير الإضافة لرفع ، فقال : "بُعيد" ...  
ولا تنكرن أن تضيف "قبل" و"بعد" وأشباههما وإن لم يظهر فقد قال (٢) :

إلا بُدَاهةَ أو عُلالَةَ سابِحِ نَهْدِ الجُزارةِ  
وقال الآخر (٣) :

يا من يرى عارضًا أكفكفه بين ذراعي وجبهة الأسد  
وسمعت أبا ثروان العُكلي يقول : "قطع الله الغداة يد ورجل من قاله" . وإنما يجوز هذا  
في الشيتين يصطحبان ، مثل اليد والرجل ، ومثل قوله : "عندي نصف أو ربع درهم" ،  
و"جنتك قبل أو بعد العصر" ، ولا يجوز في الشيتين يتباعدان ، مثل الدار والغلام ، فلا تجيزن :

(١) من الطويل ، يُنسب إلى سُويد بن كُرَاع العُكليّ في : البيان والتبيين ١٢/٢ ، والشعر والشعراء ٢٣/١ ، ٥٣٠/٢ .  
وغير منسوب في : شرح التسهيل ٢٤٧/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٤٠ ، والمساعد ٣٥٣/٢ ، والخزانة  
٥٠٥/٦ . ويروى البيت : "أكلتها" بدل "أكابدها" .

(٢) من مجزوء الكامل ، للأعشى في : ديوانه ٢٠٩ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، ومعاني القرآن  
وإعرابه ١٧٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٣ .  
ويروى البيت في الكتاب : إلا عُلالَة أو بداهة قارح نهد الجزاره  
والبداهة : أول جري الفرس . والعُلالَة : آخره . والسابح : الذي يدحو بيديه في العدو . والنهد : الشيء المرتفع .  
والجزارة من الفرس : الرأس والقوائم .

(٣) من المنسرح ، ينسب إلى الفرزدق ، ولم أحده في ديوانه ، وهو منسوب إليه في : الكتاب ١٨٠/١ ، والمقتضب  
٢٢٩/٤ ، وشرح المفصل ٢١/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٣ ، وخزانة الأدب ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، ٢٨٩/٥ .  
والبيت غير منسوب في : سر صناعة الإعراب ٢٩٧/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥٠٢ ، وتخليص  
الشواهد ٨٧ .

والعارض : السحاب المعترض الأفق . وذراعا الأسد وجبهته : من منازل القمر . أكفكفه : أرده وأدفعه .

ويروى البيت : "أسرُّ به" بدل "أكفكفه" ، ويروى أيضًا : "أرقت له" .

"اشترت داراً أو غلام زيد" ، ولكن "عبد أو أمة زيد" ، و"عين أو أذن" ، و"يد أو رجل" وما أشبهه «<sup>(١)</sup>.

ذكر الفراء في قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعد » قراءة حكاها الكسائي عن بعض بني أسد بخفض "قبل" وضم "بعد" ، وينبغي قبل ذكر توجيه الفراء أن أبين تلك القراءة عنده أهى بخفض "قبل" منونة أم بخفضها غير منونة ؟ ذلك أن النحاس قال : « وحكى الكسائي عن بعض بني أسد : "لله الأمر من قبل ومن بعد" الأول مخفوض منون ، والثاني مضموم بلا تنوين»<sup>(٢)</sup> ، والفراء نص على خفض "قبل" دون أن يبين حالها من حيث التنوين وعدمه. والذي يظهر لي من نص الفراء أن القراءة التي حكاها هي بخفض "قبل" دون تنوين ، وليس تلك القراءة التي حكاها النحاس عن الكسائي ، يدل على ذلك أن الفراء ساق هذه القراءة بعد أن ذكر أن "قبل" و"بعد" إذا ظهر المضاف إليه بعدهما أو نُوي إظهاره قيل : "لله الأمر من قبل ومن بعد" ، وهذه الحالة لا تنون فيها "قبل" و"بعد" ، ويؤكد ما ذهب إليه أنه أعقب القراءة بقول الشاعر :

أكابدها حتى أعرّس بعدما      يكون سُحيراً أو بُعيد فأهجعا  
و"بُعيد" هنا ليس منوناً ؛ لأنّ المضاف إليه منوي لفظه.

ثم إنّ الفراء ذكر الخفض مع التنوين في "قبل" و"بعد" بعيد ذكره للقراءة ، فقال :  
« ولو أطلقتها بالعربية فنونت وفيها معنى الإضافة<sup>(٣)</sup> فخفضت في الخفض ، ونوّنت في

(١) معاني القرآن ٣١٩/٢-٣٢٢.

(٢) إعراب القرآن ٢٦٢/٣-٢٦٣.

(٣) تنوين "قبل" و"بعد" مع نية المضاف إليه من الأمور التي أنكرها النحاس على الفراء ، وإنما يجوز التنوين فيهما إذا كانا نكرتين . إعراب القرآن ٢٦٤/٣.

قلت : إنكار النحاس مبني على أن التنوين للتمكين ، لكن يمكن أن يجاب بأن الفراء يرى أن التنوين للعرض من المضاف إليه ، كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين ، وحينئذ يكون ما ذهب إليه صحيحاً.  
ينظر جواز كون التنوين في "قبل" و"بعد" للعرض في : شرح التسهيل ٢٤٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٨-١٦٩ ، والتصريح ٥٠/٢.

النصب والرفع لكان صواباً<sup>(١)</sup> ، قد سمع ذلك من العرب ، وجاء في أشعارها<sup>(٢)</sup> . ولو كانت تلك القراءة عنده بتنوين "قبل" لنص على ذلك كما فعل هنا .

وحسي هنا بيان القراءة عند الفراء ، أمّا الجزم بأن ذلك القارئ المنسوبة إليه قد قرأها بالخفض دون تنوين كما ذكر الفراء وأنّ النحاس قد أخطأ فيما ذكره ، أو الجزم بأنه قرأها بالخفض منونة كما ذكر النحاس وأنّ الفراء قد أخطأ فذلك مما يشق ؛ لأنه لا دليل على شيء من ذلك ، ولاحتمال أن يكون الكسائي قد حكى القراءتين معاً .

وبعد أن تقرر أنّ القراءة عند الفراء هي بخفض "قبل" دون تنوين أعود إلى توجيهها لها ؛ فـ"قبل" مخفوضة عنده ؛ لأنّ المضاف إليه منويّ إظهاره<sup>(٣)</sup> .

واستدل الفراء للقراءة بقول الشاعر :

أكابدها حتى أعرّس بعدما يكون سُحيراً أو بُعيد فأهجعاً  
فـ"بعيد" بقي على إعرابه كما لو لم يحذف المضاف إليه ؛ لأنه قد نوي إظهاره . ثم ساق الفراء شواهد أخرى للقراءة حذف فيها المضاف إليه ، وبقي المضاف على هيئته قبل الحذف ، منها قول الشاعر :

إلا بُدَاهةَ أو عُلالَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الجُزارِ

وقول الشاعر :

يا من يرى عارضاً أكفكفه بين ذراعي وجبهة الأسد  
وقولهم : "قطع الله الغداة يد ورجل من قاله" .

أما "بعد" في القراءة فقال عنها الفراء : « ويرفع "بعد" على ما نوى » ، ومراده أنّ

(١) التنوين في حالة الضم ضرورة شعرية عند الفراء . ينظر : ٣٢١/٢ .

(٢) معاني القرآن ٣٢٠/٢ .

(٣) ينظر إعراب "قبل" و"بعد" بالحركات دون تنوين إذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه في : شرح التسهيل ٢٤٧/٣ ،

وأوضح المسالك ١٥٤/٣-١٥٦ ، ومغني اللبيب ٢٠٩ .

"بعد" بنيت على الضم على ما نوى من تضمن "بعد" معنى ما أضيفت إليه وإن حذف ، هذا ما يظهر لي ، ويؤيد ذلك قوله في قراءة الجمهور : « وقوله : "لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ" القراءة بالرفع بغير تنوين ؛ لأنَّهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة ، فلمَّا أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان ؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتها إليه » .

وقوله هذا يظهر أن "قبل" و"بعد" عنده لما تضمنتا معناهما ومعنى المضاف إليه بنيتا على الضم<sup>(١)</sup> .

وخطأ المبرد<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> والنحاس<sup>(٤)</sup> ما ذهب إليه الفراء في وجه خفض "قبل" في القراءة ؛ إذ لا يجوز عندهم خفض "قبل" أو "بعد" دون تنوين ، كما أن استشهاد الفراء بقول الشاعر :

إلا بُدَاهَةٌ أَوْ عُلالَةٌ سَابِحٍ نَهْدِ الجُزَارَةِ

وما تلاه من شواهد<sup>(٥)</sup> غير مستقيم عندهم ؛ لأنَّ المضاف إليه قد ذكر مع المضاف المعطوف على المضاف الأول في تلك الشواهد .

وزاد النحاس بأن تلك الشواهد ليست بكثيرة في كلام العرب ، والقرآن الكريم إنما

(١) اختلف النحويون في "قبل" و"بعد" إذا حُذِفَ منهما المضاف إليه وبنيتا على الضم ، فقد اختلفوا في علة البناء ، وفي علة كون البناء على حركة ، وفي علة كونه على الضم دون غيره من حركات البناء ، وتفصيل ذلك مبسوط في : الكتاب ٢٨٦/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٦-١١٧ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٥٨/٢-٥٦٠ ، والإفصاح ١٣٤ ، والمرئجل ١٠٢ ، وأسرار العربية ٣١ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والتخمير ٢٦٦/٢-٢٦٧ ، وشرح التسهيل ٢٤٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٨/٣ .

(٢) إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٠٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٧٦/٤-١٧٧ .

(٤) إعراب القرآن ٢٦٣/٣-٢٦٤ .

(٥) معاني القرآن ٣٢٢/٢ .

يحمل على الكثير والفصيح<sup>(١)</sup>.

قلت : تخطتتهم الفراء في إجازته : "لله الأمر من قبل ومن بعد" ، ومنه خفض "قبل" دون تنوين في القراءة التي حكاها عن الكسائي فيها نظر ؛ لأنه ثبت بالسمع ما أنكروه ، من ذلك القراءة المحكية عن الكسائي ، ومنه قراءة : « لله الأمر من قبل ومن بعد » بخفضهما دون تنوين<sup>(٢)</sup> ، ومنه قول الشاعر :

أكابدها حتى أعرّس بعدما      يكون سحيراً أو بُعيد فأهجعاً  
وقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

ومن قبل نادى كلُّ مولئى قرابةً      فما عطفت مولى عليه العواطف  
فهذه الشواهد وكثيرٌ غيرها<sup>(٤)</sup> تثبت ما أنكروه.

أمّا تفريقهم بين "قبل" و"بعد" في الآية وما ذكره الفراء من شواهد ذكر فيها المضاف إليه مع المضاف المعطوف على المضاف الأول فجوابه أن "قبل" و"بعد" وما شاهما يحذف المضاف إليه معها شرط وجود القرينة الدالة على الحذف ، ولا يشترط أن يعطف عليها اسم عامل في مثل المحذوف ، يقول الرضي : « وينبغي أن تعرف أنه يحذف المضاف إليه ، ويورد المحذوف مضافاً إليه اسم تابع للمضاف الأول ... وإن لم يورد فلا يحذف إلا مما هو دال على أمر نسبي لا يتم إلا بغيره كـ"قبل" و"بعد" وأخواتهما المذكورة ، و"كل" و"بعض" و"إذ" ،

(١) إعراب القرآن ٢٦٣/٣.

(٢) هي قراءة الجحدري وعون العقيلي ، وهي في : الكامل في القراءات الخمسين ٢٢٦ ب ، وإعراب القراءات الشواذ ٢٧٩/٢ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، والتصريح ٥٠/٢.

(٣) من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو في : شرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ ، ٩٧٧ ، وأوضح المسالك ١٥٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٣ ، والتصريح ٥٠/٢ ، وجمع الهوامع ٢١٠/١ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢.

(٤) تنظر الشواهد في : شرح التسهيل ٢٤٨/٣-٢٤٩.

ومع هذا لا يحذف إلا إذا قامت قرينة على تعيين ذلك المحذوف<sup>(١)</sup>.

ثم إنَّ الفراء لم يقتصر على تلك الشواهد ، بل أورد شاهداً يماثل خفض "قبل" في القراءة ، وهو قول الشاعر :

أكابدها حتى أعرّس بعدما      يكون سُحيراً أو بُعيد فأهجعاً  
وقول النحاس في معرض رده على الفراء : إنَّ الشواهد التي أوردتها ليست بكثيرة في  
كلام العرب لا يسلم له ، فإنَّ ابن مالك وغيره ذكروا أنَّ استعمال هذا الحذف في الأسماء  
الناقصة الدلالة قليل ، وفي الأسماء التامة الدلالة كثير<sup>(٢)</sup>.

---

(١) شرح الكافية ١٦٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٢٣/٢ .

## ٦٨ - كسر ياء المتكلم المضافة لها الأسماء

قال تعالى : ﴿ وَجَاءَكَ الْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ ﴾

﴿ وَجَاءَكَ الْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ ﴾

﴿ وَجَاءَكَ الْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ وَالْبُرْجَانُ ﴾

قال الفراء : « وقد خفض الياء من قوله : "بمصرخي" الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً<sup>(٢)</sup> . حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء . قال الفراء : ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظنّ أنّ الباء في "بمصرخي" خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك ... وقد سمعت بعض العرب ينشد<sup>(٣)</sup> :

قال لها هل لك يا تايي  
 قالت له ما أنت بالمرضي  
 فخفض الياء من "تايي" ، فإنّ يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما ، وإن كان له أصل في الفتح ؛ ألا ترى أنهم يقولون : "لم أره منذ اليوم" ، و"مذ

(١) إبراهيم : آية ٢٢ .

(٢) قرأ حمزة بكسر الياء من "بمصرخي" ، كما قرأ بذلك الأعمش ويحيى بن وثاب وغيرهما ، وقرأ باقي السبعة بفتح الياء .

السبعة ٣٦٢ ، والتبصرة ٥٥٩ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢٩٨/٢-٢٩٩ .

(٣) من الرجز ، للأغلب العجلي ، في : ديوانه ١٦٩ ، وعلل القراءات ٢٨٨/١ ، وفتح الوصيد ١٠٣٨/٣-١٠٣٩ ، وإبراز المعاني ٥٥١ ، والبحر ٤١٩/٥ ، والدر ٩١/٧ ، والخزانة ٤٣١/٤ . والبيت غير منسوب في : معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٩/٢ ، وإعراب القراءات السبع ٣٣٦/١ ، والحجة ٢٩/٥ ، وشرح الهداية ١٦٢/١ .

و"تايي" في البيت : اسم إشارة للمؤنث .

اليوم" ، والرفع في الذال هو الوجه ؛ لآته أصل حركة "مذ" ، والخفض جائز ، فكذلك الياء من "مصرخي" خُفضت ولها أصل في النصب<sup>(١)</sup>.

اختلف النحويون في قراءة حمزة ومن معه : « وما أنتم بمصرخي » — بكسر الياء — اختلافاً كبيراً ، يقول السمين : " وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً ، فمن مجترئ عليها ملحن لقارئها ، ومن مجوّز لها من غير ضعف ، ومن مجوّز لها بضعف " <sup>(٢)</sup>.

وسبب ذلك أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يجب كسر آخره ، وتكون الياء معه مفتوحة أو ساكنة إلا إذا كان المضاف مقصوراً أو منقوصاً أو مثنيّ أو مجموعاً على حده فإن آخره ساكنٌ ، والياء مفتوحة وجوباً عند أكثر النحويين .

ومن ثمّ نُسب إلى أكثر النحويين تلحين قراءة حمزة : "مصرخي" ؛ لأنّ الياء واجبة الفتح عندهم <sup>(٣)</sup> ، ومن ذهب إلى أنّها لحن الأخفض <sup>(٤)</sup> وأبو عبيد <sup>(٥)</sup> وأبو حاتم <sup>(٦)</sup> والزجاج <sup>(٧)</sup> والنحاس <sup>(٨)</sup> والأزهري <sup>(٩)</sup>.

وحكى النحاس الإجماع على أنّ الكسر لا يجوز <sup>(١٠)</sup> ، وما ذكره مردود بما سيأتي من

(١) معاني القرآن ٧٥/٢-٧٦.

(٢) الدر ٨٨/٧-٨٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٨/٢-٣٦٩ ، وإعراب القراءات السبع ٣٣٥/١ ، وحجة القراءات ٣٧٧ ، وفتح الوصيد ١٠٣٨/٣ ، وتذكرة النحاة ٣٤.

(٤) معاني القرآن ٤٠٧/٢.

(٥) إبراز المعاني ٥٥٠ ، والبحر ٤١٩/٥ ، والدر ٩٢/٧.

(٦) المحرر ٧٩/١٠ ، والبحر ٤٢٠/٥ ، والدر ٨٩/٧.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣.

(٨) إعراب القرآن ٣٦٨/٢-٣٦٩.

(٩) علل القراءات ٢٨٨/١-٢٨٩.

(١٠) إعراب القرآن ٣٦٨/٢-٣٦٩ ، وقرئاً منه الزجاج الذي يقول : « وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ». معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣.

توجيهات النحويين للقراءة<sup>(١)</sup> .

ومن النحويين من نسب إلى حمزة الرجوع عما قرأ به لَمَّا علم أن كسر الياء لحن<sup>(٢)</sup> .

ومن نُسب إليه تلحين القراءة الفراء ؛ لأنه قال عنها : « ولعلها من وهم القراء طبقة يجيئ فيآئه قلّ من سلم منهم من الوهم »<sup>(٣)</sup> .

لكنّه عاد والتمس لها وجهًا بما سمعه عن العرب ؛ ولأجل ذلك اضطرب النقل عنه في هذه القراءة ، يقول السمين : « وقد اضطرب النقل عن الفراء في هذه المسألة كما رأيت من نقل بعضهم عنه التخطئة مرة ، والتصويب أخرى ، ولعل الأمر كذلك ، فإنّ العلماء يسألون فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال وهي مختلفة »<sup>(٤)</sup> .

وما ذكره السمين محتمل ؛ لأنّ الكتاب من إملاء الفراء ، على أنّ فعل الفراء هذا من تلحين القراءة ثم التماسه التوجيه لها ليس مقتصرًا على هذه القراءة ، بل فعله في غير موضع<sup>(٥)</sup> ، وربما كان ذلك منه هنا ؛ لأنه يرى التوجيه الذي ذكره ضعيفًا ؛ لتشكيكه في صحة ما استدل به من السماع .

وضَعَّف القراءة بعض النحويين كالزَمخشرى<sup>(٦)</sup> والعكبري<sup>(٧)</sup> .

(١) الدر ٩٣/٧ .

(٢) علل القراءات ٢٨٩/١ .

(٣) نسب أبو حيان إلى الفراء أنّه يقول : "لعلها من وهم القراء فيآئه قلّ من سلم منهم من الوهم" البحر ٤١٩/٥ ، وتابعه في ذلك السمين في الدر ٩٢/٧ ، وهذا فيه مخالفة لما في كتاب معاني القرآن ؛ لأنّ الفراء لم ينسب الوهم إلى جميع القراء ، بل نسبه إلى القراء من طبقة يجيئ بن وثاب .

(٤) الدر ٩٥/٧ .

(٥) معاني القرآن ٢١٠/٢ ، ٤٦/٣ .

(٦) الكشاف ٣٧٤/٢ .

(٧) التبيان ٧٦٧/٢ .

وأما من أجاز القراءة فهم فريقان :

فريق أجازها دون أن يذكر لها وجهًا يمكن أن تحمل عليه ، ومن هؤلاء القاسم بن معن<sup>(١)</sup> (ت ١٧٥هـ) وأبو عمرو بن العلاء الذي رويت عنه روايات متعددة يميز فيها الكسر دون أن يذكر توجيهًا له<sup>(٢)</sup>.

وفريق أجازها ذاكراً ما يمكن أن تحمل عليه ، ومجمل ما ذكره هؤلاء ثلاثة توجيهات :

توجيه الفراء :

أن الكسر في "مصرخي" على أصل التقاء الساكنين ؛ إذ الياء التي قبل ياء المتكلم ساكنة ، وياء المتكلم أصلها السكون<sup>(٣)</sup> ، فلما التقتا كسرت ياء المتكلم لالتقاء الساكنين.

واستدل الفراء لما ذهب إليه بالسماع والقياس ، أما السماع فقول الشاعر :

قال لها هل لك يا تافي<sup>٤</sup> قالت له ما أنت بالمرضي<sup>٥</sup>

وأما القياس فوجهه أنه لما جاز كسر الذال من "مذ" في قول العرب : "لم أره مذ اليوم" مع أن الضم عند ملاقات الساكن هو الأصل والأعراف<sup>(٤)</sup> كذلك يجوز في ياء المتكلم أن تكسر عند ملاقات الساكن وإن كان الأصل الفتح.

وتوجيه الفراء هذا اقتصر عليه ابن خالويه<sup>(٥)</sup> وابن جني<sup>(٦)</sup> وغيرهما<sup>(٧)</sup> ، وجوزّه

(١) الحجة ٢٩/٥ ، والمحرر ٧٩/١٠ ، وإبراز المعاني ٥٥٠ ، والبحر ٤٢٠/٥ ، وتذكرة النحاة ٣٤ ، والدر ٩٠/٧ .

(٢) إعراب القراءات السبع ٣٣٥/١ ، وحجة القراءات ٣٧٨ ، والمحرر ٧٩/١٠ ، وفتح الوصيد ١٠٣٩/٣ ، وإبراز المعاني ٥٥١ ، والبحر ٤٢٠/٥ ، وارتشاف الضرب ١٨٤٨/٤ .

(٣) قيل : إنَّ السكون كما كثر في ياء المتكلم صار كالأصل . شرح المفصل ٣٦/٣ .

(٤) جواز كسر الذال وضمها عند ملاقات الساكن في : الجني الداني ٣٠٤ .

(٥) إعراب القراءات السبع ٣٣٥/١ .

(٦) المحتسب ٤٩/٢ .

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : حجة القراءات ٣٧٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٨ ، والبيان ٥٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٣ .

العكبري<sup>(١)</sup> والمنتجب<sup>(٢)</sup> وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

وضُعب هذا التوجيه بما يأتي :

١— أن من أجاز القراءة على هذا التوجيه يلزمه أن يجيز : "هذه عصاي" — بالكسر — وذلك لا يجوز<sup>(٤)</sup>.

٢— أن البيت الذي استدل به الفراء لا يعتد به ، يقول الزجاج : "وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه ، وعمل مثل هذا سهل ، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب ، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل"<sup>(٥)</sup>.

وقد سبق أن الفراء شكك في صحة ما أنشده ، أما النحاس فيرى أن البيت من الشاذ ، وكتاب الله لا يحمل على الشذوذ<sup>(٦)</sup> ، وبعضهم جعل البيت من أبيات الضرورة الشعرية<sup>(٧)</sup>.

٣— أن الأصل في حركة ياء المتكلم الفتح ، وسكونها للتخفيف ، فإذا احتيج إلى تحريكها حركت بالفتح ، ولا سيما أن تحريكها بالكسر يحدث ثقلاً لاجتماع ياءين وثلاث كسرات<sup>(٨)</sup>.

٤— أن قياس الفراء كسر الياء في القراءة والبيت على كسر الذال من قول العرب : "لم

(١) التبيان ٧٦٧/٢.

(٢) الفريد ١٥٨/٣.

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : غرائب التفسير ٥٧٧/١ ، ومفاتيح الأغاني ٢٣١ ، وإبراز المعاني ٥٥٠ وجوزة على ضعف ، والجامع ٣٥٧/٩ ، وأنوار التنزيل ١٥٩/١ ، والدر ٨٩/٧ ، والفتوحات الإلهية ٥٢٢/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣ ، والكشاف ٣٧٥/٢ ، وأنوار التنزيل ١٥٩/٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٦٠/٣.

(٦) إعراب القرآن ٣٦٩/٢.

(٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٧.

(٨) فتح الوصيد ١٠٤٠/٣ ، وأنوار التنزيل ١٥٩/٥.

أره مذّ اليوم" مع أنّ الأصل الضم فيه نظر ؛ لأنّ الحرف الأول في "مذّ" صحيح ، ولم يتوال قبله كسر بخلاف الياء في القراءة والبيت<sup>(١)</sup>.

والذي أراه أنّ هذا التوجيه لا ضعف فيه ، أمّا قولهم بأنّه يلزم من أجاز الكسر في "مصرخي" أنّ يجيزه في "عصاي" فهو قياس مع الفارق ، فإنّه لا يلزم من كسرها مع الياء لمجانستها أن يكسرها مع الألف غير المجانسة للكسرة<sup>(٢)</sup> ، على أنّه قد قرئ في الشواذ<sup>(٣)</sup> :  
 [قال هي عصاي أتوكأ عليها] — بالكسر—.

وأما التشكيك في صحة البيت فيرده ثبوت نسبته إلى الأغلب العجلي<sup>(٤)</sup> (ت ٢١ هـ) ، يقول أبو شامة ردّاً على من وصف البيت بأنّه مجهول : « قلت : ليس بمجهول ، فقد نسبه غيره إلى الأغلب العجلي الراجز ، ورأيتُه أنا في أول ديوانه ، وأول هذا الرجز<sup>(٥)</sup> :

أقبل في ثوبٍ معافري      بين اختلاط الليل والعشي»<sup>(٦)</sup>

ثم إنّ هذا البيت ليس هو وحده الذي يستدل به هنا ، بل معه بيتان آخران هما قول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

عليّ لعمرو نعمةٌ بعد نعمةٍ      لوالده ليست بذاتٍ عقاربٍ

(١) الدر ٩٤/٧ .

(٢) حاشية الشهاب ٤٦٠/٥ .

(٣) طه : من الآية ١٨ ، وقرأ بكسر الياء الحسن وأبو عمرو وابن أبي إسحاق .

المختسب ٤٨/٢ ، وشواذ القراءات ٣٠٦ ، والبحر ٢٣٤/٦ .

(٤) ينظر تخريج البيت في : ص ٤٣٥ .

(٥) ديوانه ١٦٨ ، والدر ٩١/٧ ، والخزانة ٤٣١/٤ .

ومعافر : حي من همدان ، تنسب إليهم الثياب المعافرية .

(٦) إبراز المعاني ٥٥١ .

(٧) من الطويل ، للنابعة الذبياني ، في : ديوانه ٤١ ، والمختسب ٤٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٥٩/٢ ، والبحر ٤٢٠/٥ ،

والدر ٩٢/٧ ، وهمع الهوامع ٢٩٩/٤ ، والخزانة ٣٢٤/٢ ، ٤٣٧/٤ .

وقوله : "ليست بذات عقارب" يريد به أنّ النعمة لا يكدرها منٌّ ولا أذى .

وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

إِنَّ بَنِي صَيْبِيَّةٍ صَيَّفِيُونَ      أَفْلَحَ مَنْ كَانَ لَهُ رُبْعِيُونَ

وأما الاعتراض الثالث فجوابه أنّ الياء الأولى بسبب الإدغام جرت مجرى حرف صحيح ، فكأن ياء المتكلم وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فكسرت لالتقاء الساكنين ، واحتملت ياء المتكلم الكسر ؛ لأنها أيضاً قويت بالإدغام<sup>(٢)</sup>.

التوجيه الثاني :

أنّ ياء المتكلم في "مصرحي" وصلت بياء أخرى ، ثم حذفت ، واكتفي بالكسرة دليلاً عليها ، قيل : وهذا على لغة بني يربوع<sup>(٣)</sup> الذين يزيدون ياء على ياء الإضافة ، وعليها جاءت شواهد الشعر السابقة في التوجيه الأول.

وهذه اللغة رواها بشواهد قطرب<sup>(٤)</sup> ، ووجهها من القياس ما ذكره الفارسي من أنّ ياء المتكلم أجزيت في جواز وصلها بياء أخرى مجرى هاء الضمير التي توصل بواو إذا كانت مضمومة ، وبياء إذا كانت مكسورة ، وأجزيت أيضاً مجرى الكاف التي توصل بالألف والياء في نحو : "أعطيتكاه" ، و"أعطيتكاه" ، وكما تحذف الصلة مع الهاء والكاف تحذف مع الياء . وأتت أجزيت الياء مجرى الهاء والكاف ؛ لأنّ الياء ضمير يكون في موضع نصب أو جر كالهاء والكاف ، كما أنّها جميعاً على حرف واحد<sup>(٥)</sup>.

- (١) من الرجز ، نسب إلى أکثم بن صيفي في : النوادر لأبي زيد ٣١٣ ، ونسب إلى سعد بن مالك بن ضبيعة في : الصحاح "ربع" ١٢١٢/٣ ، وغير منسوب في : إصلاح المنطق ٢٦٢ ، ٤٢٤ ، والحيوان ١/١٩٠ ، والنوادر لأبي مسحل ١/٣٠٠ ، وتهذيب اللغة "ربع" ٣٧١/٢ ، والمختص ٤٩/٢ .
- يقال : أضاف الرجل ؛ إذا وُلد له بعد ما يُسن ، وولده صيفيون .
- ويقال : أربع الرجل : إذا ولد له في فتاه سنّه ، وولده ربعيون .
- (٢) الكشف ٣٧٥/٢ ، وفتح الوصيد ١٠٤٠/٣ .
- (٣) الحجة ٢٩/٥ ، والكشف ٢٦/٢ ، والموضح ٧١٠/٢ .
- (٤) الحجة ٢٩/٥ ، والمختص ٤٩/٢ ، والكشف ٢٦/٢ ، والموضح ٧١٠/٢ ، وإبراز المعاني ٥٥٠ ، والبحر ٥/٤٢٠ .
- (٥) الحجة ٢٩/٥ - ٣٠ .

وظاهر أنّ الفارسي لم يعلل حذف الصلة مع الياء بغير ما ذكره من المشابهة . أمّا المنتجب الهمداني فقد علل حذف الصلة بأنّه كراهة اجتماع ثلاث ياءات : ياء الجمع ، وياء المتكلم ، وياء الصلة<sup>(١)</sup> .

وعلل أبو شامة حذف الصلة في القراءة بأنّ الصلة ليست من مذهب حمزة في القراءة<sup>(٢)</sup> . وهذا التوجيه لقطرب<sup>(٣)</sup> ، واقتصر عليه الفارسي<sup>(٤)</sup> ومكي<sup>(٥)</sup> والمهدوي<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup> ، وجوّزه تاج القراء الكرمانى<sup>(٨)</sup> والعكبري<sup>(٩)</sup> وغيرهما<sup>(١٠)</sup> .

### التوجيه الثالث :

أنّ الياء في "بمصرخي" كسرت إتباعاً للكسرة التي بعدها في قوله : « إني كفرت بما أشركتموني من قبل » .

وهذا التوجيه اقتصر عليه الباقرى<sup>(١١)</sup> ، وجوّزه تاج القراء الكرمانى<sup>(١٢)</sup> والمنتجب

(١) الفريد ١٥٨/٣ .

(٢) إبراز المعاني ٥٥١ .

(٣) الحجة ٢٩/٥ ، والموضح ٧١٠/٢ .

(٤) الحجة ٢٩/٥ - ٣٠ .

(٥) الكشف ٢٦/٢ .

(٦) شرح الهداية ١٦١/١ - ١٦٢ .

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : معالم الترتيل ٣٤٥/٤ ، والمحزر ٧٩/١٠ ، والموضح ٧١٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٥/٢ .

(٨) غرائب التفسير ٥٧٧/١ .

(٩) التبيان ٧٦٨/٢ .

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : مفاتيح الأغاني ٢٣١ ، والفريد ١٥٨/٣ ، وإبراز المعاني ٥٥١ - ٥٥٢ ، والجامع ٣٥٧/٩ ، والبحر ٤٢٠/٥ ، والدر ٨٨/٧ ، وروح المعاني ١٩٩/٧ .

(١١) كشف المشكلات ٦٤٣/٢ - ٦٤٤ .

(١٢) غرائب التفسير ٥٧٧/١ - ٥٧٨ .

الهمداني<sup>(١)</sup> وسليمان الجمل<sup>(٢)</sup> (ت ٢٠٤ هـ) ، وضعفه بعضهم<sup>(٣)</sup> .

وعلل تاج القراء الكرمانى والباقولي الإتياع هنا بأنه أريد الوصل دون الوقف والابتداء بـ "إني كفرت" ؛ لأنّ الابتداء بذلك كفر ، ونظير هذا أنّ أبا عمرو بن العلاء فتح الياء من قوله : « مالي لا أعبد »<sup>(٤)</sup> مع أنّ مذهبه في الياءات التي لا تقع بعدها الهمزة السكون . وإنّما فتح ليعلم بأنّ الابتداء بما بعد الياء لا يصح ، وهو كفر<sup>(٥)</sup> .

وما علّل به تاج القراء والباقولي ليس متفقاً عليه ؛ إذ جوّز بعضهم الوقف على قوله : « وما أنتم بمصرحيّ » والابتداء بـ "إني كفرت" ، ولا يكون ذلك رضاً بالكفر ؛ لأنّه لا يكون كذلك إلا إذا كان القارئ يعتقد معنى ذلك<sup>(٦)</sup> .

هذه التوجيهات الثلاثة هي ما وقفت عليه من أقوال النحويين في القراءة ، وقد جعلها السمين أربعة توجيهات الرابع منها هو أنّ ياء المتكلم في "مصرحيّ" لمّا أدغمت فيها التي قبلها قويت بالإدغام ، فأشبّهت الحروف الصّحاح ، فاحتملت الكسر ، كما أنّ حركات الإعراب تجري على الياء المشددة ؛ لإلحاقهم إياها بالحروف الصّحاح ، وإنّما يستثقل الكسر في الياء إذا خفت وانكسر ما قبلها<sup>(٧)</sup> .

وعندي أنّ ما ذكره السمين ليس بتوجيه ؛ إذ ليس فيه تعليل لحدوث الكسر في الياء كما في التوجيهات الأخرى ، وإنّما هو جواب لمن استثقل الكسر في الياء على توجيه الفراء بأنّ الكسر على أصل التقاء الساكنين<sup>(٨)</sup> .

(١) الفريد ١٦٠/٣ .

(٢) الفتوحات الإلهية ٥٢٢/٢ .

(٣) إبراز المعاني ٥٥٢ ، الدر ٩٥/٧ ، وروح المعاني ١٩٩/٧ .

(٤) يس : من الآية ٢٢ ، ومذهب أبي عمرو بن العلاء في : السبعة ١٥٢ ، والإقناع ٥٤٤/١ .

(٥) غرائب التفسير ٥٧٧/١-٥٧٨ ، وكشف المشكلات ٦٤٣/٢-٦٤٤ .

(٦) منار الهدى ٢٠٦ .

(٧) الدر ٩٥/٧ .

(٨) وما ذكره السمين هو عين ما أجاب به السخاوي على من اعترض توجيه الفراء بأنّ الأصل في حركة ياء المتكلم

ويظهر لي بعد عرض ما قيل في القراءة أنّ التوجيه الأول والثاني يلتقيان في الاستدلال للقراءة بشواهد الشعر ، وعليه فهما يتفقان في حمل القراءة على لغة بني يربوع ، ويختلفان في بيان وجه هذه اللغة من القياس ؛ فالفراء في التوجيه الأول يرى أنّ كسر الياء في تلك اللغة على أصل التقاء الساكنين ، وقطرب والفرسي في التوجيه الثاني يريان أنّ أهل تلك اللغة يصلون ياء المتكلم بياء أخرى ، ثم يحدفونها ، ويكتفون بالكسرة دليلاً عليها على ما سبق تفصيله .

وليس عندي ما يرجح أحد القولين ؛ لأنّ شواهد تلك اللغة جاءت الياء فيها مكسورة ، ولم يثبت في شيء منها ياء الصلة حتى يترجح قول قطرب والفرسي غير أنّ الثابت مجيء القراءة على لغة بني يربوع ، ولذلك ذهب ابن مالك إلى أنّ القراءة جاءت على لغة بني يربوع دون أن يبين وجه تلك اللغة من القياس<sup>(١)</sup> ، وقد تبعه في ذلك جماعة من النحويين<sup>(٢)</sup> .

وإذا ثبت أنّ القراءة جاءت على لغة من لغات العرب فضلاً عن أنّها قراءة ثابتة بالتواتر فلا وجه لمن لحنّ القراءة أو ضعّفها<sup>(٣)</sup> .

= الفتح ولا سيما مع استئصال اجتماع ياءين وثلاث كسرات . ينظر : فتح الوصيد ٣/١٠٤٠-١٠٤١ .

وبعض ما ذكره السخاوي مأخوذ من كلام الزمخشري . ينظر : الكشف ٢/٣٧٥ .

(١) شرح التسهيل ٣/٢٨٣-٢٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٠٦-١٠٠٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥١٣ .

(٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : أوضح المسالك ٣/١٩٧ ، والمساعد ٢/٣٧٨-٣٧٩ ، وشفاء العليل ٢/٧٣٠-٧٣١ .

(٣) الحجة ٥/٣٠ ، وفتح الوصيد ٣/١٠٣٨ ، والفريد ٣/١٦٠ ، وإبراز المعاني ٥٥٠ .

## ٦٩- أعمال المصدر المنون

- قال تعالى : ﴿ ﻟﻮ ﻗﯿﻞ ﻓﻲ ﻣﺜﻠﻪ ﻣﻦ ﻛﻠﺎﻡ : "ﺗﺮﺑﺼُ ﺃﺭﺑﻌﺔ ﺃﺷﻬﺮ" ﻛﺎﻥ ﺻﻮﺑﺎً ، ﻛﻤﺎ ﻗﺮﺀﻮﺍ <sup>(١)</sup> .
- قال الفراء : « وقوله : ﴿ ﻗﯿﻞ ﻓﻲ ﻣﺜﻠﻪ ﻣﻦ ﻛﻠﺎﻡ : "ﺗﺮﺑﺼُ ﺃﺭﺑﻌﺔ ﺃﺷﻬﺮ" ﻛﺎﻥ ﺻﻮﺑﺎً ، ﻛﻤﺎ ﻗﺮﺀﻮﺍ <sup>(٢)</sup> ﴾ التربص إلى الأربعة ، وعليه القرآن ، ولو قيل في مثله من الكلام : "تربصُ أربعة أشهر" كان صواباً ، كما قرؤوا <sup>(٣)</sup> : ﴿ ﻗﯿﻞ ﻓﻲ ﻣﺜﻠﻪ ﻣﻦ ﻛﻠﺎﻡ : "ﺗﺮﺑﺼُ ﺃﺭﺑﻌﺔ ﺃﺷﻬﺮ" ﻛﺎﻥ ﺻﻮﺑﺎً ، ﻛﻤﺎ ﻗﺮﺀﻮﺍ <sup>(٤)</sup> .
- وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ ﻗﯿﻞ ﻓﻲ ﻣﺜﻠﻪ ﻣﻦ ﻛﻠﺎﻡ : "ﺗﺮﺑﺼُ ﺃﺭﺑﻌﺔ ﺃﺷﻬﺮ" ﻛﺎﻥ ﺻﻮﺑﺎً ، ﻛﻤﺎ ﻗﺮﺀﻮﺍ <sup>(٥)</sup> ﴾ في حرف عبد الله : "ثلاثة أيامٍ متتابعات" <sup>(٦)</sup> ، ولو نوّنت في الصيام نصبت الثلاثة كما قال تبارك وتعالى : ﴿ ﻗﯿﻞ ﻓﻲ ﻣﺜﻠﻪ ﻣﻦ ﻛﻠﺎﻡ : "ﺗﺮﺑﺼُ ﺃﺭﺑﻌﺔ ﺃﺷﻬﺮ" ﻛﺎﻥ ﺻﻮﺑﺎً ، ﻛﻤﺎ ﻗﺮﺀﻮﺍ <sup>(٧)</sup> .

(١) البلد : آية ١٣-١٥ . ومثل هذه الآية في التوجيه عند الفراء : ﴿ ﻗﯿﻞ ﻓﻲ ﻣﺜﻠﻪ ﻣﻦ ﻛﻠﺎﻡ : "ﺗﺮﺑﺼُ ﺃﺭﺑﻌﺔ ﺃﺷﻬﺮ" ﻛﺎﻥ ﺻﻮﺑﺎً ، ﻛﻤﺎ ﻗﺮﺀﻮﺍ <sup>(١)</sup> .

(٢) المائدة : من الآية ٩٥ [ في قراءة نصب "مثل" ، وهي في معاني القرآن : ١٤٥/١ ، ٣١٩ ، ١١٠/٢ ، ٢٢٤/٣ ، ٢٤٩ .

(٣) البقرة : من الآية ٢٢٦ .

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي "فكٌ" و"أطعم" بفتح الكاف من "فكٌ" وفتح الهمزة والميم من "أطعم" على أنّهما فعلاّن ماضيان .

(٥) وقرأ باقي السبعة "فكٌ" و"إطعامٌ" بضم الكاف في "فكٌ" وكسر الهمزة وضم الميم مع التنوين وزيادة ألف بعد العين في "أطعم" .

(٦) السبعة ٦٨٦ ، والتيسير ٢٢٣ ، والإقناع ٨١٢/٢ ، والنشر ٤٠١/٢ .

(٧) المرسلات : آية ٢٥-٢٦ .

(٨) معاني القرآن ١٤٥/١ .

(٩) المائدة : من الآية ٨٩ .

(١٠) قراءة عبد الله بن مسعود **t** قرأ بها أيضاً أبي بن كعب **t** والنخعي .

جامع البيان ٣٠/٧-٣١ ، وشواذ القراءات ١٦٠ ، والجامع ٢٨٣/٦ ، والبحر ١٢/٤ .

﴿ ٥٩٨ ﴾ : ومثله قوله : ﴿ ٥٩٨ ﴾

﴿ ٥٩٨ ﴾ : "تكفتهم أحياء وأمواتاً" (١).

اختلف النحويون في ناصب "يتيمًا" في قراءة : « أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة \* يتيمًا  
ذا مقربة » ، ولهم في ذلك توجيهان :

### توجيه الفراء :

أن "يتيمًا" منصوب بالمصدر المنون "إطعامٌ" ، وما ذهب إليه الفراء في هذه القراءة هو  
أيضًا ما ذهب إليه سيبويه (٢) والأخفش (٣) والمبرد (٤) وابن السراج (٥) والزجاجي (٦) وابن  
خالويه (٧) والفارسي (٨) وكثير من النحويين (٩).

### التوجيه الثاني :

أن "يتيمًا" منصوب بفعل مقدر مشتق من المصدر ، والتقدير: "يطعم يتيمًا" ، وهذا

(١) معاني القرآن : ٣١٨-٣١٩ ، وينظر أيضًا : ١١٠/٢ ، ٢٢٤/٣ ، ٢٤٩ .

(٢) الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) معاني القرآن ٥٧٩/٢ .

(٤) المقتضب ١٥٢/١ .

(٥) الأصول ١٣٨/١ .

(٦) الجمل ١٢٣ .

(٧) إعراب القراءات السبع ٤٨٣/٢ .

(٨) الإيضاح العضدي ١٥٥ .

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : اللع ٢٧٠ ، والتبصرة والتذكرة ٢٤١/١-٢٤٢ ، ومشكل إعراب القرآن  
٨١٩/٢ ، والبيان في تفسير القرآن ٣٥٤/١٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٩٣/١ ، والمقتصد ٥٥٣/١-٥٥٤ ، والإشارة  
إلى تحسين العبارة ٥٨ ، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٥٢٣ ، والمرئجل ٢٤٢ ، والبيان ٥١٤/٢ ، وكشف  
المشكل ٤٣٧/١ ، والبيان ١٢٨٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦ ، والفريد ٦٧٥/٤ ، وشرح جمل الزجاجي  
لابن عصفور ٢٤/٢ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٠٩/٢ ، والدر ٤٢٠/٤ ، والمساعد ٢٣٤/٢ .

التوجيه نسبه إلى الكوفيين ابن خالويه<sup>(١)</sup> وأبو حيان<sup>(٢)</sup> وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

واختلاف النحويين في توجيه هذه القراءة قائم على اختلافهم في عمل المصدر المنون ؛ إذ ذهب البصريون<sup>(٤)</sup> كسيبويه<sup>(٥)</sup> والمبرد<sup>(٦)</sup> وابن السراج<sup>(٧)</sup> والزجاجي<sup>(٨)</sup> والفارسي<sup>(٩)</sup> وغيرهم<sup>(١٠)</sup> إلى أن المصدر الذي يقدر بفعل وحرف مصدرى إذا كان منوناً فإنه يعمل عمل فعله ، واستدلوا لذلك بشواهد من القرآن الكريم ، منها هذه القراءة ، كما استدلوا بشواهد من الشعر<sup>(١١)</sup> ، منها قول الشاعر<sup>(١٢)</sup> :

فلولا رجاء النَّصْر منك ورهبةٌ عقابك قد صاروا لنا كالمواردِ  
وذهب الكوفيون إلى أن المصدر المنون غير عامل ، وأنه إذا وقع بعده مرفوع أو

(١) إعراب القراءات السبع ٤٨٣/٢ ، وينظر : الحجة المنسوب له ٣٧١ .

(٢) التذيل والتكميل ٢٣٦/٣ .

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : المساعد ٢٣٤/٢ ، والتصريح ٦٣/٢ ، وهمع الهوامع ٧١/٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٥٩/٥ ، والمساعد ٢٣٤/٢ ، وشفاء العليل ٦٥٠/٢ ، وهمع الهوامع ٧١/٥ .

(٥) الكتاب ١٨٩/١ .

(٦) المقتضب ١٥٢/١ .

(٧) الأصول ١٣٧/١ .

(٨) الجمل ١٢١ .

(٩) الإيضاح العضدي ١٥٥ .

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : اللمع ٢٧٠ ، والتبصرة والتذكرة ٢٣٩/١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٩٣/١ ،

والمقتصد ٥٥٣-٥٥٤ ، والمرتل ٢٤٠ ، وكشف المشكل ٤٣٥/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٦٢٣/٢ ،

والتخمير ٨٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩-٦٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤/٢ ، وشرح

الكافية الشافية ١٠١٢/٢ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٠٨/٢ ، وشفاء العليل ٦٥٠/٢ .

(١١) تنظر تلك الشواهد في : الكتاب ١٨٩/١-١٩٠ ، وشرح السيرافي ٩٢/٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور

٢٤/٢-٢٥ ، وشرح التسهيل ١١٥/٣-١١٦ .

(١٢) من الطويل ، لم أفق على قائله ، والبيت في : الكتاب ١٨٩/١ ، والإيضاح العضدي ١٥٦ ، والبغداديات ٣٦٧ ،

وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٣/١ ، والمقتصد ٥٥٦/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٠/١ ، والمصباح

٢٨١ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦١/٦ .

منصوب فالرافع والناصب لذلك فعل مقدر مشتق من المصدر<sup>(١)</sup> ، ونسب ابن أبي الربيع إليهم أنهم يقولون : "إنَّ المصدر المنون ينصب ولا يرفع"<sup>(٢)</sup> .

ومذهب الكوفيين نُسب إلى الفراء على وجه التعيين ، يقول أبو حيان بعد أن ساق مذهب الكوفيين في عمل المصدر المنون : « قال الفراء : إنَّ نَوَّتَ فليس من كلام العرب إلا مستكرهاً في الأشعار ، فإذا رأيتَه في شعر فهو على نية كلامين . انتهى ، ويرد عليه وجوده في أفصح كلامٍ منوَّناً كما مر من قوله تعالى : "أو إطعام...»<sup>(٣)</sup> .

وقال أيضاً : « وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذكرُ الفاعل مع المصدر المنون ألبتة ، وزعم أنه لم يسمع من العرب ، والفراء سامع لغة<sup>(٤)</sup> ، وقد سبقه في نسبة ذلك إلى الفراء ابن عصفور<sup>(٥)</sup> .

قلت : في "معاني القرآن" ما يخالف ما نُسب إليه ، فقد صرَّح في غير موضع أن المصدر المنون يعمل عمل فعله<sup>(٦)</sup> ، من ذلك ما ذهب إليه في هذه القراءة ، ومنه أيضاً قوله : « وقوله : ﴿ وَالرَّزْقَ يَأْتِي الْبَشَرَ مِنْ خَلْفِهِ وَالرِّزْقَ يَأْتِي الْبَشَرَ مِنْ خَلْفِهِ ﴾<sup>(٧)</sup> نصبت "شيئاً" بوقوع الرزق عليه ، كما قال تبارك وتعالى ﴿ وَالرِّزْقَ يَأْتِي الْبَشَرَ مِنْ خَلْفِهِ ﴾ أي : تكفت الأحياء والأموات<sup>(٨)</sup> .

(١) إعراب القراءات السبع ٤٨٣/٢ ، والتذليل والتكميل ٢٣٦/٣ ، والمساعد ٢٣٤/٢ ، وشفاء العليل ٦٥٠/٢ ، وهمع الهوامع ٧١/٥ .

(٢) الكافي ١٠٧١/٣ .

(٣) التذليل والتكميل ٢٣٦/٣ - أ.ب .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢٥/٢ .

(٦) معاني القرآن ٩٦/١ ، ١٤٥ ، ٣١٨-٣١٩ ، ١١٠/٢ ، ٣٢٤ ، ٣٨٢ ، ٤٠٤ ، ٢٢٤/٣ ، ٢٤٩ .

(٧) النحل : من الآية ٧٣ .

(٨) معاني القرآن ١١٠/٢ ، وفي "كفات" خلاف بين النحويين ؛ فذهب بعضهم إلى أن "كفات" من أسماء المصادر ،

كما صرّح بجواز ذكر الفاعل مع المصدر المنون ، ففي قوله تعالى : ﴿ كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ ﴾ (١) يقول الفراء : « ولو نصبت "الكواكب" إذا نوّنت في الزينة كان وجهًا صوابًا ، تريد : "بتزيينا الكواكب" ، ولو رفعت "الكواكب" تريد : "زيئها بتزيينها الكواكب" تجعل الكواكب هي التي زيّنت السماء» (٢).

بل إنَّ أبا حيان خالف ما نسبه إلى الفراء في عمل المصدر المنون حيث تحدث عن المصادر من جهة القوة في العمل ؛ إذ نسب إلى الفراء أنه يرى أنَّ أقوى المصادر في العمل المضاف ثم المنون (٣).

وبعد ، يظهر لي أنَّ مذهب البصريين ومن تابعهم القائلين بعمل المصدر المنون هو الراجح ؛ لتوافر الشواهد الدالة على عمله ، وتقديرُ فعل ناصب دون المصدر في تلك الشواهد ضعيفٌ ؛ لأنَّ عدم التقدير أولى (٤).

وإذا تقرر ذلك فإنَّ نصب "يتيمًا" بـ "إطعام" في القراءة هو أرجح الوجهين المذكورين في الآية.

= وذهب العكبري إلى أنه مصدر أو جمع لاسم الفاعل. وفي إعمال "كفات" إذا كان اسم مصدر خلاف بين النحويين.

التيان ١٦٦٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٦٤/٥-٢٢٦٥ ، والدر ٦٣٦/١٠-٦٣٧.

(١) الصفات : آية ٦.

(٢) معاني القرآن ٣٨٢/٢ . وينظر أيضًا : ٩٦/١.

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٥/٣ ب ، وارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥.

(٤) همع الهوامع ٧١/٥.

## ٧٠- العطف على محل ما أُضيف إليه المصدر

قال تعالى : ﴿ وَرَأَى الْمَلَائِكَةَ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾ (١) .

قال الفراء : « وقرأها الحسن (٢) : "لعنة الله والملائكة والناس أجمعون" ، وهو جائز في العربية وإن كان مخالفاً للكتاب ، وذلك أن قولك : "عليهم لعنة الله" كقولك : "يلعنهم الله ويلعنهم الملائكة والناس" ، والعرب تقول : "عجبت من ظلمك نفسك" ، فينصبون النفس ؛ لأن تأويل الكاف رفع ، ويقولون : "عجبت من غلبتك نفسك" فيرفعون النفس ؛ لأن تأويل الكاف نصب ، فابن علي إذا ما ورد عليك .

ومن ذلك قول العرب : "عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض" و"بعضها على بعض" ، فمن رفع ردّ البعض إلى تأويل البيوت ؛ لأنها رفع ، ألا ترى أن المعنى : "عجبت من أن تساقط بعضها على بعض" ، ومن خفض أجراه على لفظ البيوت ، كأنه قال : "من تساقط بعضها على بعض" (٣) .

اختلف النحويون في قراءة الحسن : « عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون » برفع "الملائكة" ، ولهم في ذلك توجيهات أربعة :

توجيه الفراء :

أن يكون "الملائكة" معطوفاً على محل لفظ الجلالة ، فإنه وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه فمحلّه الرفع ؛ لأنه فاعل المصدر .

(١) البقرة : آية ١٦١ .

(٢) قراءة الحسن : « عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون » برفع "الملائكة" وما بعدها في :

شواذ ابن خالويه ١٨ ، والمحتسب ١١٦/١ ، والكامل في القراءات الخمسين ١٦٤ أ ، وشواذ القراءات ٨٠ .

(٣) معاني القرآن ٩٦/١ .

واستدل الفراء لقراءة الحسن بما سمع عن العرب من قولهم : "عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض" برفع "بعضها" وخفضه ، وإنما جاز الرفع وهو بدل من "البيوت" ؛ لأنه وإن كان مجروراً بالإضافة فمحلّه الرفع ؛ لأنه فاعل المصدر.

واستدل الفراء أيضاً بقول العرب : "عجبت من ظلمك نفسك" ، ويقولهم : "عجبت من غلبتك نفسك" ، فإنّ العرب نصبت "نفسك" في الأول ؛ لكون الضمير في "ظلمك" في محل رفع ، ورفعت "نفسك" في الثاني ؛ لكون الضمير في "غلبتك" في محل نصب .  
وتوجيه الفراء هذا اختاره السمين<sup>(١)</sup> ، واقتصر عليه الزجاج<sup>(٢)</sup> والنحاس<sup>(٣)</sup> والزمخشري<sup>(٤)</sup> والعكبري<sup>(٥)</sup> وغيرهم<sup>(٦)</sup> ، وجوّزه البيضاوي<sup>(٧)</sup> .

وردّ أبو حيان هذا التوجيه ، يقول : « وخرّج هذه القراءة جميع من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنّه معطوف على موضع اسم "الله" ؛ لأنه عندهم في موضع رفع على المصدر ، وقدّروه : "أنّ لعنهم الله" أو "أنّ يلعنهم الله" . وهذا الذي جوّزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع من أنّ شرطه أن يكون ثمّ طالب ومحرز<sup>(٨)</sup> للموضع...»<sup>(٩)</sup> .

(١) الدر ١٩٦/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٦/١ .

(٣) إعراب القرآن ٢٧٥/١ .

(٤) الكشف ٣٢٥/١ .

(٥) التبيان ١٣٢/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢٢١/١ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : مشكل إعراب القرآن ١١٥/١ ، والتبيان في تفسير القرآن ٥٠/٢ ، والإشارة إلى تحسين العبارة ٣٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٢/٢ ، والبيان ١٣٠-١٣١ ، والفريد ٣٩٨/١ ، والجامع ١٩٠/٢ ، وشفاء العليل ٦٥١/٢ .

(٧) أنوار التنزيل ٤٠١/٢ .

(٨) المحرز : هو الطالب للمحل .

(٩) البحر ٤٦١/١ .

وما ردّ به أبو حيان هذا التوجيه يتلخص فيما يأتي :

١- أنه يشترط في جواز العطف على المحل أن يكون هناك محرز للمحل لا يتغير عند إظهار ذلك المحل في فصيح الكلام ، ولا محرز للمحل هنا ؛ إذ المصدر "لعنة" غير عامل ؛ لأنه لا ينحل لـ "أن" والفعل ، وسبب ذلك أن هذا المصدر لا يراد به العلاج ، وإضافته إلى لفظ الجلالة على سبيل التخصيص لا على سبيل الحدوث. ولو سلّم بأن المصدر هنا ينحل لـ "أن" والفعل فلا محرز للمحل أيضاً ؛ لأنه لو رُفع الفاعل بعد المصدر لم يجز ذلك إلا بتنوين المصدر ، فيتغير المصدر ، والمشترط وجود المحرز الذي لا يتغير<sup>(١)</sup>.

٢- أن في مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون خلافاً بين النحويين ؛ فالبصريون يجيزون ذلك قياساً على "أن" والفعل ، والفراء يمنعه لعدم ثبوته بالسماع عنده ، ومذهب الفراء هو الصحيح عند أبي حيان<sup>(٢)</sup>.

### التوجيه الثاني :

أن يكون "الملائكة" مرفوعاً بفعل مضمر يدل عليه قوله : "لعنة الله" ، والتقدير : "وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون".

وهذا التوجيه لابن جني<sup>(٣)</sup> ، وجوزّه البيضاوي<sup>(٤)</sup> وأبو حيان<sup>(٥)</sup> والشهاب الخفاجي<sup>(٦)</sup>

(١) البحر ٤٦١/١ ، وينظر : مغني اللبيب ٦١٧ ، وحاشية يس ٦٥/٢ .

(٢) البحر : ٤٦١/١ .

(٣) المختص ١١٦/١-١١٧ .

(٤) أنوار التنزيل ٤٠١/٢ .

(٥) البحر ٤٦١/١-٤٦٢ .

(٦) حاشية الشهاب ٤٣٣/٢ .

والألوسي<sup>(١)</sup> ، وضعفه السمين<sup>(٢)</sup> .

واستدلّ ابن جني لإضمار الفعل هنا بإضماره في قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

تذكّرت أرضاً بهما أهلها      أحوالها فيها وأعمامها

يقول ابن جني : « فقد علم أنّها إذا تذكّرت الأرض التي فيها أحوالها وأعمامها فقد دخلوا في جميع ما وقع الذكر عليه ، فقال بعدُ : تذكّرت أحوالها وأعمامها »<sup>(٤)</sup> .

التوجيه الثالث :

أنّ يكون "الملائكة" معطوفاً على "لعنة" بتقدير حذف مضاف أي : "ولعنة الملائكة" ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

وهذا التوجيه جوّزه أبو حيان<sup>(٥)</sup> والشهاب الخفاجي<sup>(٦)</sup> والألوسي<sup>(٧)</sup> ، وضعفه السمين<sup>(٨)</sup> .

التوجيه الرابع :

أنّ يكون "الملائكة" مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : "والملائكة والناس أجمعون تلعنهم" .

(١) روح المعاني ١/٤٢٧-٤٢٨ .

(٢) الدر ٢/١٩٦ .

(٣) من السريع ، لعمر بن قميّة في : ديوانه ٧٣ ، والكتاب ١/٢٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٦٨ ، والمختص ١/١١٦ ، والخصائص ٢/٤٢٩ ، وفرحة الأديب ٨٦ ، وشرح المفصل ١/١٢٦ ، والخزانة ٤/٤٠٧ .

(٤) المختص ١/١١٧ .

(٥) البحر ١/٤٦٢ .

(٦) حاشية الشهاب ٢/٤٣٣ .

(٧) روح المعاني ١/٤٢٧-٤٢٨ .

(٨) الدر ٢/١٩٦ .

وهذا التوجيه جوّزه أبو حيان<sup>(١)</sup> والشهاب الخفاجي<sup>(٢)</sup> والألوسي<sup>(٣)</sup> ، وضعّه السمين<sup>(٤)</sup> .

هذا ما قيل في توجيه القراءة ، أمّا توجيه الفراء وجمهور المعريين فيأتي أرى في حمل القراءة عليه ضعفاً ، لما ذكره أبو حيان من المآخذ عليه ، وأقواها منعه العطف على المحل ؛ لانتفاء المحرز له ، وما ذهب إليه أبو حيان هو مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup> والمحققين من البصريين<sup>(٦)</sup> ، فإنهم منعوا الإتيان على محل ما أضيف إليه المصدر ، وعلّة منعهم أنّهم يشترطون في جواز الإتيان على المحل وجود المحرز ، ولا محرز للمحل في الكلمة المضاف إليها المصدر ؛ لأنّ المصدر لا يعمل في كلمة رفعاً أو نصباً إلا إذا كان بـ"أل" أو منوناً أو مضافاً إلى غير تلك الكلمة ، أمّا إضافته لها فتقتضي أنه عامل في لفظها ومحلها<sup>(٧)</sup> .

وذهب أكثر النحويين<sup>(٨)</sup> ومنهم الكوفيون<sup>(٩)</sup> إلى جواز الإتيان على محل ما أضيف إليه

(١) البحر ٤٦٢/١ .

(٢) حاشية الشهاب ٤٣٣/٢ .

(٣) روح المعاني ٤٢٧/١-٤٢٨ .

(٤) الدر ١٩٦/٢ .

(٥) الكتاب ١٩١/١ . وينظر : شرح الكافية للرضي ٤١١/٣-٤١٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٤٨/٢ ، والمساعد ٢٣٧/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥ ، والمساعد ٢٣٧/٢ ، وشفاء العليل ٦٥٢/٢ ، وعُزي المنع إلى الجمهور في : التصريح ٦٥/٢ .

(٧) معني اللبيب ٦١٨ ، وحاشية الدسوقي ١٢٢/٢ ، وحاشية الأمير ٩٦/٢ .

(٨) الإيضاح العضدي ١٥٨-١٥٩ ، والتبصرة والتذكرة ٢٤٢/١-٢٤٣ ، والمرتل ٢٤٣ ، واللباب ٤٥٣/١ ، والتخميم ٩٤/٣ ، وتوجيه اللع ٥٢١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٤٨/٢ . وانظر أيضاً أصحاب التوجيه الأول ، فإنهم يقولون بجواز الإتيان .

(٩) ارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٤٨/٢ ، والمساعد ٢٣٧/٢ ، وشفاء العليل ٦٥٢/٢ ، والتصريح ٦٥/٢ .

المصدر ؛ لأنهم لا يشترطون وجود المحرز (١) ، واستدلوا بشواهد من القرآن (٢) والشعر (٣) ،  
منها قراءة الحسن ، ومنها قول الشاعر (٤) :

قد كنتُ دابنتُ بها حسَّانا      مخافةَ الإفلاسِ والليَّانا  
وقول الشاعر (٥) :

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ يَقْضَانَ كَالْهَمَا      مَشَىِ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

وزهب الجرمي إلى جواز الإتياع على المحل في العطف والبدل دون النعت  
والتوكيد (٦) .

ويظهر لي أن الراجح هو مذهب من منع الإتياع على المحل ؛ لصحة ما اشترطوه في  
جواز الحمل على المحل من وجود المحرز .

أمَّا أدلة المجيزين السماعية فيمكن حملها على وجوه أخرى ليست بأشد تكلفاً من  
الحمل على المحل (٧) ، ومن ذلك قراءة الحسن التي وجهها الفراء .

(١) مغني اللبيب ٦١٧ .

(٢) تنظر الشواهد في : الكشف ٣٤٥/١ ، والبحر ٧٩/٢ .

(٣) شواهد الشعر في : الإيضاح العضدي ١٥٩ ، والتخميم ٩٤/٣-٩٥ ، وشرح التسهيل ١٢٠/٣ .

(٤) من الرجز ، لرؤية في : ملحقات ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ١٩١/١ . ونسب لزياد العنبري في : شرح المفصل ٦٥/٦ ،  
والتصريح ٦٥/٢ . ونسب لكليهما في : شرح شواهد الإيضاح ١٣١ ، والمقاصد النحوية ٥٢٠/٣ . والبيت غير

منسوب في : الإيضاح العضدي ١٥٩ ، والتبصرة والتذكرة ٢٤٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١ .

ودابنت : بعث بدین . والليَّان : المَطْلُ والمدافعة من الغريم بالحق الذي عليه ، وهو مصدر لواه بدينه لياً وليَّاناً .

(٥) من البسيط ، للمتخلّ الهذلي في : ديوان الهذليين ٢٤/٢ ، والشعر والشعراء ٦٦١/٢ ، والخصائص ١٦٩/٢ ، وسر  
صناعة الإعراب ٦١١/٢ ، وخزانة الأدب ١١/٥ .

والثُّغْرَةُ : بمعنى الثُّغْر ، وهو موضع يخاف دخول العدو منه . والهُلُوكُ من النساء : التي تبختر وتتكسر في مشيتها .  
والخَيْعَلُ : ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر . والفُضْلُ : هو الخَيْعَلُ الذي ليس تحته إزار .

(٦) شرح الكافية للرضي ٤١١/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥ ، والمساعد ٢٣٧/٢ .

(٧) ينظر في تخريج تلك الشواهد على وجوه مقبولة : المحتسب ١٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٢ ، وشرح الكافية

للرضي ٤١٢/٣ ، وخزانة الأدب ٢٤٤-٢٤٦ .

وأقوى ما قيل فيها عندي توجيهُ ابن جني الذي جعل "الملائكة" فاعلاً لفعل مضمر ؛ لقوة القرينة الدالة على هذا الإضمار <sup>(١)</sup>، وما ذهب إليه ابن جني في القراءة هو ما ذهب إليه سيبويه في قولهم : "عجبت له من ضرب زيدٍ وعمراً" ، فإنه قدّر فعلاً ناصباً ، أي : "ويضرب عمراً" ، وما ذهب إليه في قول الشاعر :

قد كنتُ داينتُ بها حسَّانا      مخافةَ الإفلاسِ والليَّانِ <sup>(٢)</sup>

بل إنَّ الفراء الذي قال بالإتباع في قراءة الحسن ذهب في قوله تعالى : ﴿لَا يَلْمِزُكَ فِيهَا﴾ <sup>(٣)</sup> إلى أن "سبعة" يجوز فيها النصب على تقدير فعل <sup>(٤)</sup> ، ولم يقل بالعطف على محل "ثلاثة" مع أنه قد قيل <sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الكافية للرضي ٤١٢/٣ .

(٢) الكتاب ١٩١/١ .

(٣) البقرة : من الآية ١٩٦ .

(٤) معاني القرآن ١١٨/١ .

(٥) الدر ٣١٨/٢ . وقد قرأ بنصب "سبعة" زيد بن علي وابن أبي عتبة .

شواذ القراءات ٨٦ ، والبحر ٧٩/٢ .

## ٧١- إلحاق ما كان على وزن (فعل) بـ(نعم) و(بئس) إذا أريد به المدح

### والذم

قال تعالى ﴿ قَالُوا لَوْلَا جَاءَنَا رَبُّنَا بِآيَاتٍ كَبِيرَةٍ ﴾ (١) .

قال الفراء : « وقوله : "كُبرت كلمة تخرج من أفواههم" نصبها أصحاب عبد الله ، ورفعها الحسن وبعض أهل المدينة<sup>(٢)</sup> ، فمن نصب أضمر في "كُبرت" : "كُبرت تلك الكلمة كلمة" ، ومن رفع لم يضم شيئاً ، كما تقول : "عظم قولك" ، و"كبر كلامك"<sup>(٣)</sup> .

وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ أي : كبر ذلك الجدل مقتاً ، ومثله : "كبرت كلمة تخرج من أفواههم" أضمرت في "كُبرت" قولهم : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> . ومن رفع الكلمة لم يضم ، وقرأ الحسن بذلك برفع الكلمة : "كبرت كلمة تخرج"<sup>(٦)</sup> .

وقال أيضاً : « ثم قال : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فـ"أن" في موضع رفع ؛ لأن "كُبر" بمتزلة قولك : "بئس رجلاً أخوك" ، وقوله : "كُبر مقتاً عند الله"<sup>(٨)</sup> أضمر

(١) الكهف : آية ٥ .

(٢) قرأ الجمهور : "كلمة" بالنصب ، وقرأ الحسن ويحيى بن معمر وعيسى بن عمر وابن محيصن وابن أبي إسحاق وجماعة : "كلمة" بالرفع .

شواذ ابن خالويه ٨١ ، والمحتسب ٢٤/٢ ، وشواذ القراءات ٢٨٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٩/٢ .

(٣) معاني القرآن ١٣٤/٢ .

(٤) غافر : من الآية ٣٥ ، وتماهما : ﴿ قَالُوا لَوْلَا جَاءَنَا رَبُّنَا بِآيَاتٍ كَبِيرَةٍ ﴾ .

(٥) الكهف : من الآية ٤ .

(٦) معاني القرآن ٨/٣ .

(٧) الصف : من الآية ٣ .

(٨) يريد آية غافر .

في "كبر" اسمًا يكون مرفوعًا ، وأمّا قوله : "كبرت كلمة" فإنّ الحسن قرأها رفعًا ؛ لأنّه لم يضم شيئًا ، وجعل الفعل للكلمة ، ومن نصب أضمر في "كبرت" اسمًا ينوي به الرفع « (١) .  
اتفق النحويون على أنّ فاعل "كبرت" هو "كلمة" في قراءة : « كبرت كلمة » بالرفع (٢) .

أمّا قراءة السبعة بنصب "كلمة" فذكر الفراء في فاعل "كبرت" توجيهًا ، وذكر آخرون توجيهًا آخر ، وإليك البيان :

توجيه الفراء :

أن يكون فاعل "كبرت" ضميرًا يعود على مقالته المذكورة قبلاً في قوله تعالى :  
﴿ وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولدًا ﴾ .

وهذا التوجيه هو ما أراده الفراء بقوله : « ومثله : "كبرت كلمة تخرج من أفواههم" أضمرت في "كبرت" قولهم : "اتخذ الله ولدًا" .

وهذا التوجيه اختاره أبو حيان (٣) ، واقتصر عليه الزجاج (٤) والنحاس (٥) وغيرهما (٦) ،

(١) معاني القرآن ١٥٣/٣ .

(٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : معاني القرآن للأخفش ٤٢٨/٢ ، وجامع البيان ١٤٩/١٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٦٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٨/٢ ، والمختص ٢٤/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١ ، والكشاف ٤٧٢/٢ ، ومجمع البيان ٦٩٣/٣ ، والجامع ٣٥٣/١٠ ، وأنوار التنزيل ٤٤٦/٥ ، والمحرر ٣٦٤/١٠ ، والبحر ٩٧/٦ ، والدر ٤٤١/٧ .

(٣) البحر ٩٧/٦ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٨/٣ .

(٥) إعراب القرآن ٤٤٧/٢ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : مشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١ ، والتبيان ٨٣٨/٢ ، ومدارك التنزيل ١٢/٣ ، وحاشية زاده ٤٤٧/٥ .

وجوّزه المنتجب<sup>(١)</sup> وابن مالك<sup>(٢)</sup> وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

### التوجيه الثاني :

أن يكون الفاعل ضميراً ، تفسره النكرة بعده المنصوبة على التمييز .

وهذا التوجيه اقتصر عليه الصيمري<sup>(٤)</sup> وابن برهان<sup>(٥)</sup> وابن بابشاذ<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup> ، وجوّزه المنتجب<sup>(٨)</sup> وابن مالك<sup>(٩)</sup> وأبو حيان<sup>(١٠)</sup> وغيرهم<sup>(١١)</sup> .

هذا ما قيل في فاعل "كبرت" في هذه القراءة ، ويظهر منه اختلاف النحويين في إلحاق ما كان على وزن "فَعَل" <sup>(١٢)</sup> بباب "نعم وبئس" إذا أريد به المدح أو الذم ، ولهم في ذلك مذاهب :

- 
- (١) الفريد ٣/٣١١ .
  - (٢) شرح التسهيل ٣/٢١ .
  - (٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٢٩٣ ، والدر ٧/٤٤٠ ، والمساعد ٢/١٣٩ ، وروح المعاني ٨/١٩٥ .
  - (٤) التبصرة والتذكرة ١/٢٨١ .
  - (٥) شرح اللمع ٢/٤٢١ .
  - (٦) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٨٤ .
  - (٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح عيون الإعراب ٢٦٨ ، والمحرر ١٠/٣٦٤ ، والتخمير ٣/٣٢٧ ، والفصول الخمسون ١٧٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٧٤ .
  - (٨) الفريد ٣/٣١١ .
  - (٩) شرح التسهيل ٣/٢١ .
  - (١٠) البحر ٦/٩٧ .
  - (١١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : معالم التنزيل ٥/١٤٤ ، والدر ٧/٤٤٠ ، والمساعد ٢/١٣٩ ، وروح المعاني ٨/١٩٥ .
  - (١٢) سواء كان موضوعاً كـ "كبر" أو محولاً من "فَعَل" و"فَعِل" نحو : "عَقِل" و"نَجَس" . ارتشاف الضرب ٤/٢٠٥٦ .

الأول : إلحاقه بباب "نعم وبئس" فقط ، فلا يكون فاعله إلا ما يكون فاعلاً لـ "نعم وبئس" ، وإلى هذا ذهب ابن السراج<sup>(١)</sup> والفارسي<sup>(٢)</sup> وابن برهان<sup>(٣)</sup> وغيرهم<sup>(٤)</sup> ، وعزى إلى أكثر النحويين<sup>(٥)</sup> .

ومن هؤلاء من يذهب هذا المذهب ، لكنّه يرى أنّ ما كان على "فعل" قد ضمن معنى التعجب<sup>(٦)</sup> .

الثاني : جواز إلحاقه بباب "نعم وبئس" ، وجواز إلحاقه بالتعجب ؛ لتضمنه معناه ، فيأخذ أحكامه . وإلى هذا ذهب الأخفش<sup>(٧)</sup> والمبرد<sup>(٨)</sup> وابن مالك<sup>(٩)</sup> والرضي<sup>(١٠)</sup> وغيرهم<sup>(١١)</sup> .

الثالث : أنّ ما كان على وزن "فعل" المراد به المدح أو الذمّ إنّما أن يدخله مع ذلك معنى التعجب أو لا يدخله ، فإن دخله معنى التعجب ألحق به ، وجاز أن يكون فاعله كل

(١) الأصول ١١٥/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ٨٧ .

(٣) شرح اللمع ٤٢١/٢ .

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التخمير ٣٢٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٧٤ ، ولابن جابر ٢٠١/٣ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٥٧/٤ ، والتذيل والتكميل ١١٧٠/٣ ، والتصريح ٩٨/٢ .

(٦) الأصول ١١٥/١ ، والتخمير ٣٢٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٧ .

(٧) معاني القرآن ٤٢٧/٢-٤٢٨ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٥٧/٤ ، والتذيل والتكميل ١١٧٠/٣ ، والتصريح ٩٨/٢ .

(٨) المقتضب ١٤٧/٢-١٤٨ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٥٧/٤ ، والتذيل والتكميل ١١٧٠/٣ ، والتصريح ٩٨/٢ .

(٩) شرح التسهيل ٢١/٣ .

(١٠) شرح الكافية ٢٥٥/٤ .

(١١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : أوضح المسالك ٢٨٠/٣-٢٨٣ ، والمساعد ١٣٨/٢-١٣٩ ، وشفاء العليل ٥٩٢/٢-٥٩٣ ، وتعليق الفوائد ١٨٨/٧-١٨٩ .

اسم ، وإن لم يدخله معنى التعجب ألحق بباب "نعم وبئس" .

وإلى هذا ذهب ابن عصفور<sup>(١)</sup> ، وتبعه أبو حيان ، وعزاه إلى الأخفش والمبرد<sup>(٢)</sup> ، وفي كلام ابن عصفور وأبي حيان إشارة إلى أن إلحاق ما كان على وزن "فعل" بباي "نعم وبئس" ، والتعجب على الوجه المذكور لغتان للعرب ؛ لذا رد ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد حين جَوِّزَ أن يكون فاعل "فعل" كل اسم مطلقاً ، يقول : « وزعم المبرد أنه يكون فاعله كل اسم بخلاف "نعم" ، فأجاز : "حُبَّ زيد" ، وذلك باطل ، بل العرب إذا صيَّرت الفعل على وزن "فعل" وأرادت به معنى المدح أو الذم فمنهم من يدخله مع ذلك معنى التعجب ، ومنهم من لا يدخله ذلك ، فمن أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم ، ومن لا يدخله معنى التعجب كان حكمه كحكمها في جميع ما ذكر »<sup>(٣)</sup> .

أما الفراء فمذهبه في هذه المسألة لم يظهر على وجه تطمئن إليه النفس ، وما ظهر لي منه أنه يرى أن ما كان على وزن "فعل" كـ "نعم وبئس"<sup>(٤)</sup> ، ولم يشر إلى ما أشار إليه كثير من النحويين من تضمنه معنى التعجب .

وما ذهب إليه الفراء لا يعني أنه يوجب أن يكون فاعلها على الوجه الذي قرره أكثر النحويين في فاعل "نعم وبئس" ؛ لأنه لا يذهب إلى ما ذهبوا إليه في فاعل "نعم وبئس" ، فهو يجيز أن يكون فاعلهما كل اسم ، يقول أبو حيان : « وقالت العرب : "نعم رجلاً زيداً" ؛ فذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أن في "نعم" ضميراً مستكناً هو فاعل "نعم" ، و"رجلاً" تمييز لذلك الضمير ، ومذهب الكسائي والفراء أنه لا ضمير ثم ، والفاعل بـ "نعم" هو

(١) شرح جمل الزجاجي ٦٠٨/١ .

(٢) البحر ٢٨٩/٣ ، وأبو حيان خالف هنا ما نسبته إليهما في كتابيه : ارتشاف الضرب ، والتذليل والتكميل .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٦٠٨/١ .

(٤) معاني القرآن ١٥٣/٣ .

"زيلد" (١) ، والفراء في هذه القراءة لم يجعل الفاعل ضميراً يفسره التمييز بعده ، بل جعله ضميراً يعود على مقالته المذكورة.

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٤٨.